سواسية

العدد ٥٣ / ٥٤

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
دعاء حسين
سيد اسماعيل ضيف الله
محمد سيد سلطان
محيي الدين سعيد
معتز الفجيري

الجمع الالكتروني
هشام السيد

الإخراج الفني والغلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

جيل جديد بدون فكر جديد ٤

إذا كان الحزب الوطني قد عقد مؤتمره السنوي الأخير تحت شعار "فكر جديد.. حقوق المواطن أولا" فإن ما تمخض عنه -بتقدير نجاد البرعي المحامي- هو تجديد دماء الحزب، ولا يعكس هذا التجديد بالضرورة تغييرا في الفكر أو في السياسات.

علي الدين هلال في صالون بن رشد ٧

هل هناك آفاق للتغيير والإصلاح السياسي في مصر؟ وهل يمكن اعتبار مؤتمر الحزب الوطني مؤشرا على توجهات جادة في هذا الاتجاه؟ وما هي ملامح هذا التوجه؟ أسئلة عديدة حاول أن يجيب عليها د. علي الدين هلال وزير الشباب وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني، عبر الأمسية التي استضافه فيها مركز القاهرة.

الخارج مرفوض.. فهل يمكن التغيير من الداخل؟! ٩

سؤال يلح على جميع الأطراف في الساحة العربية بعد أن بات التغيير والإصلاح مطلبا يصعب التملص منه، وإذا كان التغيير من الخارج مرفوضاً بداهة، فما الذي يمكن عمله لجعل التغيير ممكنا ومعبرا عن إرادة ومصالح المجتمع في العالم العربي. د. سعد الدين إبراهيم، عبد الغفار شكر، نجاد البرعي يردون على هذا السؤال.

خطوة على طريق تحقيق المساواة للمرأة المغربية ٢٤

بعد مخاض دام ما يزيد على سنتين جاء الإعلان عن تعديل قانون الأحوال الشخصية المغربي ليشكل خطوة هامة تستجيب بدرجة كبيرة لمطالب الحركة النسائية المغربية رغما عن المقاومة الشديدة من قبل بعض النخب المحافظة والتيارات الدينية المتشددة. أمينة لمريني تلقي الضوء على مسار الفعاليات التي أحاطت بعملية إصلاح قانون الأحوال الشخصية، وإلى أي مدى تساير المبادئ التي تقوم عليها هذه التعديلات مطالب النساء وآفاق ترسيخ وتطوير المكتسبات المتحققة.

ماذا يبقى من الانتفاضة الفلسطينية في عامها الرابع؟ ٣٠

سؤال طرحه صالون بن رشد، وولد بدوره تساؤلات وثيقة الصلة ليس فقط بتقاعس المجتمع الدولي أو تواطؤه ولا بعجز العالم العربي وحده، بل أيضا مشكلات البيت الفلسطيني من داخله، إلى أي مدى نجح النضال الفلسطيني أو أخفق في عملية المزج بين العمل السياسي والجماهيري والكفاح المسلح، وما إذا كانت هناك استراتيجية واضحة المعالم وإدارة سياسية ترقى في عملها لمستوى تضحيات الشعب الفلسطيني؟

٣٢

هل العرب أدنى من بقية شعوب العالم؟

ذلك هو السؤال المتجدد الذي طرحه مركز القاهرة في الذكرى الخامسة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد اشتبك مع السؤال كل من الكاتبة اللبنانية دلال البزري والمفكر العراقي عبد الحسين شعبان، ونبيل عبد الفتاح الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

١٥ الملف ٢٣

تجديد الخطاب الديني .. لماذا؟

الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني والفكر الديني لم تكن وليدة لتداعيات تفجيرات سبتمبر، لكنها كانت وما تزال وينبغي أن تشكل محورا أساسيا لأي مشروع نهضوي في العالم العربي والإسلامي عموما.
حول هذا الموضوع تعرض سواسية ما انتهت إليه حصيلة مداولات وأوراق عمل الاجتماع التشاوري الذي نظمه المركز مع عدد من رموز الفكر ودعاة التجديد وخبراء حقوق الإنسان في العالم العربي.

حقوق الإنسان مصلحة قومية عليا

يصادف العاشر من ديسمبر مناسبة مرور ٥٥ عاما على صدور أول وثيقة دولية تعني بحقوق الإنسان، وهى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي صدر بمساهمة عربية وإسلامية متميزة في أعماله التحضيرية، ودون اعتراض دولة عربية واحدة عليه.

بهي الدين حسن

إن هذه اللحظة هى مناسبة هامة لتحية ذكرى عدد من المفكرين العرب الذين لعبوا دورا تاريخيا في وضع الوثائق الدولية الأولى لحقوق الإنسان، وأخص بالذكر منهم المفكر اللبناني شارل مالك نائب رئيس اللجنة التي وضعت الإعلان العالمي، والمصري محمود عزمي. غير أن القائمة لابد أن تشمل أيضا الرعيل الأول من المفكرين الذين اجتهدوا في شق الطريق الصعب نحو ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنهم رفاعة الطهطاوي والشيخ محمد عبده من مصر، وعبد الرحمن الكواكبي من سوريا، وخير الدين التونسي والطاهر حداد من تونس، وغيرهم.

اعتماد متبادل

يؤمن المهمومون بحقوق الإنسان بالمبدأ العالمي القائل بتكامل حقوق الإنسان وترابطها، واعتمادها المتبادل، وعدم قابليتها للتجزئة. إلا أن التجربة التاريخية للعالم العربي تبرهن بجلاء على أن عدم تمتع الإنسان والشعوب بالحقوق المدنية والسياسية كان مدخلا رئيسيا لحجب الحد الأدنى من ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية سلب من الشعوب القدرة على الدفاع المنهجي عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عنها أو حتى القدرة على الدعوة لها. ففي غياب الحق في التجمع والتنظيم السياسي والنقابي والأهلي المستقل، وفى ظروف تتسم بضعف أو إلغاء ضمانات وحريات الرأي والتعبير والاجتماع السلمي والإضراب يصعب بناء القدرة على الدفاع عن الحقوق الأخرى ويغيب التوازن بين المجتمع والدولة وبين الفقراء والأغنياء وبين الطبقات المالكة والطبقات العاملة. كما أن غياب الحقوق المدنية والسياسية مثل المدخل والشرط الجوهري للاعتداء المتواصل على الحقوق الجماعية للأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك شن حروب إبادة ومذابح وتهجير جماعي قسري إلى داخل بعض الدول العربية وخارجها. كما كان عدم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية في العالم العربي عائقا أيضا حتى أمام حركة التضامن الشعبي مع حقوق الشعب الفلسطيني، وحركة الاحتجاج ضد المخططات الدولية المعادية له، أو ضد الحرب على العراق، أو أمام الانخراط في الحركة العالمية ضد الآثار السلبية للعولمة.

وأخيرا، فإن هذا الحرمان القاسي من هذه الحقوق والاعتداء الوحشي المتواصل لفترة طويلة عليها، كان سببا مباشرا في استمرار وتفاقم الأوضاع غير الآدمية التي عاشها أكثر من شعب عربي وخاصة الشعب العراقي. وفى مثل تلك الأوضاع يشعر كثيرون باليأس التام من إمكانية النضال من أجل التغيير من الداخل، وهو ما يدفعهم بكل أسف لطلب التغيير من الخارج، حتى لو تطلب ذلك الغزو والاحتلال الأجنبي، مثلما حدث لقطاع كبير من الشعب العراقي!

الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية يسلب من شعوبنا قدرتها على الدفاع المنهجي عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

وتدل التجربة التاريخية لعدد من الشعوب النامية والفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على أن فقر هذه المجتمعات لم يكن حائلا دون إحراز إنجاز جيد في مجال الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. وعلى نقيض ذلك فإن تمتع عدد من الدول العربية بمستوى مرموق عالميا من الثراء والوفرة لم ينعكس على مستوى احترام الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية، بل إن الثراء المادي الهائل لم يساعد هذه الدول كثيرا سوى في الوصول إلى مكانة متواضعة في التقارير الدولية المعنية بالتنمية البشرية، وتسجيل مؤشرات مرتفعة في الفساد. ويقع أغلب هذه الدول في أدنى سلم التصنيف الدولي لاحترام حقوق الإنسان. فهذه التقارير لا تصنف دولة عربية واحدة باعتبارها حرة، أو تصدر صحافة حرة! وبينما تشكل الدول العربية نحو ١٠٪ من عدد دول العالم، فإنها تشكل نحو ٣٠٪ من عدد الدول غير الحرة فيه، وترتفع النسبة إلى ٣٥٪ فيما يتعلق بالدول الأكثر استبدادا!

نعني بمبدأ عالمية حقوق الإنسان أن تبلور هذه الحقوق أو تضمينها في مواثيق محددة هو ثمرة لكفاح الإنسانية عبر التاريخ في مواجهة كل أشكال الظلم، ونتاجا لتلاقح وتفاعل الحضارات والثقافات الكبرى عبر الزمان، بما في ذلك الحضارة العربية والإسلامية. وتعنى "عالمية حقوق الإنسان" أيضا أنه لا يجوز استثناء أحد في أي منطقة في العالم أو في أي نظام ثقافي من التمتع بهذه الحقوق. فهى عالمية لأنها ترتبط بمعنى الإنسان ذاته بالتجريد وبغض النظر عن أى اعتبار. ولا تعني العالمية بهذه المعاني إلغاء الخصوصيات الثقافية، مثلما لا يعني احترام الخصوصية الثقافية، الاحتفاء بكل ما هو سلبي فيها. فلا توجد ثقافة بعينها تحتكر لنفسها القيم الإيجابية أو السلبية من منظور حقوق الإنسان أو غيره. إن الخصوصية التي ينبغي الاحتفاء بها هى تلك التي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة وتثري ثقافته وحياته وتعزز مشاركته في إدارة شئون بلاده.

❖ نشر هذا المقال بجريدة الأهرام في العاشر من ديسمبر، كما جاء البيان الصادر عن المركز في هذه المناسبة العالمية معبرا بصورة مكثفة عن الأفكار الواردة بهذا المقال

إهانة المسلمين للإسلام!

ربما تكون أسوأ إهانة ألصقت بالدين الإسلامي هى تقديم بعض الأوساط العربية والإسلامية له كمبرر لعدم تساوي المؤمنين به مع بقية مخلوقات الله في التمتع بالحقوق الآدمية. إذ تبرر أغلبية هذه الحكومات امتناعها عن التصديق على عدد من أهم العهود واتفاقيات حقوق الإنسان أو التحفظ على بعض ما تضمنته من حقوق بذريعة "الشريعة الإسلامية". ويلاحظ في هذا السياق:

أولا: أن الحكومات التي استخدمت الشريعة الإسلامية للتحلل من التزامها كليا أو جزئيا باتفاقيات لحقوق الإنسان لا توضح أن ما تعنيه بالشريعة الإسلامية هو استخلاص بشري من نصوص الإسلام القدسية، أي القرآن والأحاديث الصحيحة المؤكدة لنبي الإسلام. ومن البديهي أن الاستخلاصات البشرية لا تتمتع بقدسية إلهية. وقد أدى ذلك إلى شيوع اعتقاد خاطئ في الأوساط الدولية بتعارض الإسلام ذاته مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان أو استحالة التوفيق بينهما.

ثانيا: أن أغلبية الحكومات التي تحفظت على بعض ما تضمنته اتفاقيات معينة من حقوق لم توضح بشكل محدد تلك المواد/الحقوق التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو المدى الدقيق للفارق بينهما، وإنما استخدمت صيغا مطاطة مثل "مع التحفظ على ما قد يتعارض مع الشريعة الإسلامية الغراء". الأمر الذي يمنح هذه الحكومات مرونة التحلل الانتقائي من الالتزام بحقوق معينة - بذريعة التعارض مع الشريعة- وفقا للإرادة السياسية المتغيرة، بصرف النظر عما يترتب على هذا التعميم المفتوح من إساءة للإسلام ذاته.

ثالثا: أن الشريعة الإسلامية ليست مفهوما متفقا عليه فيما بين الدول الإسلامية، أو حتى العربية منها، وأن تطبيقها -وخاصة في علاقتها بحقوق الإنسان- يتغير من دولة لأخرى.

رابعا: بل إن الزمان يمارس تأثيره على مفهوم الشريعة الإسلامية ومداخل تطبيقها. فنجد أن بعض هذه الحكومات -وتحت حكم نفس الحاكم- تعود لتقبل ما رفضته من اتفاقيات بذريعة الشريعة الإسلامية، برغم أن نظامها السياسي لم يبدل من موقع الشريعة الإسلامية فيه!

خامسا: إن أكبر ظلم لحق ويلحق بالإسلام هو إبقاؤه سجين تفسيرات وشروحات بشرية مضى عليها ألف عام، ولم تعد تلائم العصر، بل تشكل عائقا أمام التحاق أغلبية الدول الإسلامية بركب التقدم الإنساني في كل المجالات.

عالمية حقوق الإنسان لا تعني إلغاء الخصوصيات الثقافية، ولا يعني احترام الخصوصية الثقافية الاحتفاء بكل ما هو سلبي فيها.

خصوصية عربية أم استعمارية ؟!

إن الإقرار بعالمية حقوق الإنسان، يعني أيضا أنه ليست هناك شعوب مؤهلة للتمتع بهذه الحقوق بسبب لون بشرتها أو دمها!، أو تعاظم ثرواتها المادية أو قدراتها العسكرية، أو دين الأغلبية فيها، وأن هناك شعوبا أخرى من درجة أدنى ليست مؤهلة لذلك، لأحد أو كل هذه الأسباب أو غيرها.

هذا هو بالطبع جوهر العنصرية وعلة الأيديولوجية الاستعمارية القديمة، والتي حاولت أن تمارس تأثيرها عند وضع أول وثيقة دولية جامعة لحقوق الإنسان. إذ سعت بعض كبريات الدول الاستعمارية، إلى تضمين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصا يستثني الشعوب الخاضعة للاستعمار من التمتع بالحقوق التي ينص عليها الإعلان. ولكن دول العالم الثالث أجهضت هذا المسعى.

لقد ذهبت جيوش الاستعمار منذ نحو نصف قرن باستثناء فلسطين ومؤخرا العراق، ولكنها تركت خلفها نفس العقلية التحقيرية للشعوب. واقع الأمر أننا لا نريد أن نستورد أفكارا غريبة عنا، بل على العكس نريد أن نتخلص من الفلسفة الاستعمارية الوافدة التي بقيت بعد رحيل جيوشها، والتي تقول بأن هذه الشعوب غير مؤهلة للتحضر والتمدين وحكم نفسها بنفسها.

كان الاستعماريون السابقون يقولون أيضا أن الإسلام والمسيحية في طبيعتها الشرقية لا تساعد على التحضر والتمدين. خرج المستعمرون ولكنهم أيضا تركوا نفس العقلية تسكن وتنمو وتترعرع في عقول مسلمين ومسيحيين عرب، يقولون لنا إن دينكم يحول دونكم ودون التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون في الدول الاستعمارية!.

أكبر ظلم يلحق بالإسلام ابقاؤه سجينا لتفسيرات اجتهد في صياغتها البشر قبل ألف عام ولم تعد تلائم التطور والتقدم الإنساني.

المفارقة المبكية المضحكة أن بعض العرب يبررون لنا هذه الفلسفة بأن هناك خصوصية عربية إسلامية! ولكنهم في واقع الأمر يبيعون لنا أفكارا استعمارية غربية قديمة في غلاف عربي وطني براق!.

ولكن ما لا يلاحظه كثيرون أن تلك هى أيضا جوهر فلسفة القائمين على الحكم في أغلبية الدول العربية! هناك اختلاف فقط في ملمحين: الأول هو اللسان "الوطني"! الناطق بها والمروج لها.

الثاني هو أن الاستعماريين الأجانب كانوا يقولون إن تلك الشعوب تحتاج إلى فترة انتقالية غير محددة المدة "لتأهيلها للتحضر والتمدين، وحكم أنفسهم بأنفسهم". وكان هذا التأهيل يتم تحت سلطة قوات الاحتلال، وكان يعنى قمع هذه الشعوب ونهب ثرواتها واستغلالها لحساب المصالح الأجنبية وحلفائها "المحليين". أما الحكام "الوطنيون" الذين تولوا مقاليد حكم نفس الشعوب بعد رحيل الاحتلال الأجنبي، فيقولون إن تلك الشعوب "تحتاج إلى فترة انتقالية غير محددة المدة"، "لتأهيلها لمجابهة تحديات النمو، ولكي يستطيعوا حكم أنفسهم بأنفسهم"، والتمتع بالتالي بنفس الحقوق التي تتمتع بها الشعوب "المتمدينة" في أوروبا وأمريكا، الأمر الذي يتطلب إبقاء تلك الشعوب تحت سيطرة قوات "وطنية" غير محتلة من البوليس والجيش والحرس الجمهوري أو الملكي، وأحيانا ميليشيات عسكرية خاصة، وعشرات من أجهزة الأمن والمخابرات العلنية والسرية. وفى غضون هذه الفترة الانتقالية غير محددة المدة يجري أيضا قمع هذه الشعوب، ونهب ثرواتها واستغلالها لصالح فئة محدودة من الاستغلاليين "الوطنيين" وحلفائهم من الشركات والحكومات الأجنبية.

الفكرة الأيديولوجية واحدة في كلتا الحالتين، وهى أن هناك شعوبا بعينها قاصرة بطبيعتها عن أن تحكم نفسها بنفسها، إما بسبب لون بشرتها القاتم، أو أصلها العرقي، أو "تخلف" الدين الذي تؤمن به غالبيتها (من منظور أجنبي)، أو "الخصوصية الثقافية والحضارية" (من منظور "وطني") أو غيرها من الذرائع المتماثلة. كلاهما ينم عن نظرة ازدرائية عنصرية تجاه تلك الشعوب، والإنسان الفرد فيها.

الحاكم لا يعني الشعب

كلاهما يرفض الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها -وهو المبدأ الأول في كلا العهدين الدوليين لحقوق الإنسان- أو يفسره بطريقة مبتسرة تحول دون تطبيقه فعليا، طالما كانت مقاليد الأمور بأيدي أحدهما، أي الحاكم الأجنبي، أو الاستبدادي "الوطني"، متجاهلين أن حق التصرف هو للشعوب، وليس للحكام. إن غياب الاحتلال الأجنبي، ووجود حاكم "وطني" لدولة ما، لا يعني تمتع هذا الشعب أوتوماتيكيا بحقه في تقرير مصيره بنفسه، طالما ظل مقصيا عن إدارة شئون حياته اليومية في كل المجالات مباشرة أو من خلال

ممثليه المنتخبين الخاضعين لمبدأ المحاسبة والعزل وسحب التفويض. كما أنه يعنى تأمين حق هذه الشعوب فى مراقبة التصرف في ثرواتها ومواردها والتخطيط لمستقبل أجيالها اللاحقة. ومن البديهي أن تمكين الشعوب من مباشرة هذه الحقوق يتطلب إتاحة المعلومات والآراء الضرورية للبت في كل الأمور الكبرى، بما في ذلك ما يتعلق بالعلاقات الدولية، وخاصة مع الدول الكبرى التي يمكن أن تقوض بعض أركان الحق في تقرير المصير، بدون إرسال جندي أجنبي واحد.

من الناحية النظرية والرسمية تتمتع أغلبية الدول العربية بالاستقلال والسيادة، ولكن هيمنة النظم الاستبدادية بصورها المختلفة وعوامل أخرى، أوقع بعض هذه النظم غير الخاضعة لأدنى أشكال المحاسبة والمراقبة من شعوبها، في أشكال متنوعة ودرجات مختلفة من التبعية، ووظفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لخدمة مصالح أنانية خاصة، وتتصل بدول أو مجموعات دولية على حساب مصالح شعوبها لتفقد بذلك هذه الدول استقلالها تدريجيا.

كما يدلنا نموذج العراق على أن قمع واستبداد الحكام "الوطنيين" عندما يبلغ أعلى مستويات القسوة والتوحش، يفقد الشعوب كل وسائل التحكم بمصيرها بنفسها وكل أمل في إمكانية التغيير الممنوع "بالقوة من الداخل". وقد يدعو ذلك بعض أقسامها لقبول التغيير "بالقوة من الخارج"، حتى لو كان ذلك على أيدي بريطانيا الدولة الاستعمارية القديمة، وحليفتها أمريكا: القوة الاستعمارية الجديدة!

بالطبع هى مفارقة هائلة وجديرة بمزيد من التأمل.

قميص عثمان المعاصر

وهذا يقودنا إلى واحدة من أكثر الذرائع شيوعا لتأجيل التمتع بالحريات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان في العالم العربي وهو اغتصاب إسرائيل لفلسطين، واحتلالها لأجزاء من عدة دول عربية. فقد شاع القول بأولوية الكفاح من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، "وإزالة آثار العدوان"، خاصة وأن هناك تحالفا دوليا قويا يساند إسرائيل على كل الجبهات ويحميها من المساءلة والعقاب، الأمر الذي يستلزم إخضاع كل الأولويات الأخرى لذلك، وطمس كل "التناقضات الداخلية" وكتم الأصوات، والوقوف صفا واحدا خلف الحاكم "الوطني" الواحد، أو الحزب الواحد، أو العائلة الملكية أو الرئاسية الواحدة، أو الرأي الواحد، أو ... الواحد، أو ... الواحد!.

لقد برهنت التجربة التاريخية للشعوب في العالم العربي، بعد أكثر من نصف قرن من اغتصاب فلسطين، على أن التحلل من مقتضيات النظام الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، لم يؤد للتقدم خطوة واحدة للأمام باتجاه تحرير فلسطين، بل قاد بالأحرى إلى ضياع ما كان قد تبقى منها، واحتلال أجزاء أخرى لفترات متفاوتة من مصر والأردن وسوريا ولبنان. كما تم احتلال العراق، فضلا عن تأبيد تخلف العالم العربي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا وسقوط عدد من الدول العربية ضحية لحروب داخلية وأهلية أو صراعات دموية مسلحة مزمنة أو مؤقتة (السودان، الجزائر، اليمن، لبنان، العراق) سقط خلالها عدة ملايين من القتلى، فضلا عن ملايين أخرى من المختفين والمشردين واللاجئين، والمهجرين قسرا خارج بلادهم، والجرحى والمقعدين. بينما استضافت سجون العالم العربي خلال نحو نصف قرن عدة ملايين، أغلبهم من المحسوبين على جماعات وتيارات سياسية هى من أشد أعداء إسرائيل والاستعمار القديم والجديد، ولقى عدد هائل منهم حتفه في السجون من جراء التعذيب، أو اختفى تماما ولم يعثر له على أثر، أو اغتيل أو أعدم بدون محاكمة أو بمحاكمات هزلية لا تنطبق عليها أدنى المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وفي النهاية أدى ذلك كله -إلى جانب عوامل أخرى- إلى تقديم العرب للعالم باعتبارهم أكثر البشر جهالة وتخلفا ولا عقلانية، وبالتالي تسهيل مهمة المعادين للعرب على أسس عنصرية في العالم.

التحلل من مقتضيات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لم يؤد للتقدم خطوة واحدة باتجاه تحرير فلسطين، بل وضعنا في نهاية المطاف أمام احتلال العراق!

أي طريق إلى فلسطين؟

خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، اجتاحت أرجاء العالم المظاهرات الحاشدة بالملايين، بما في ذلك كبريات عواصم ومدن دول أوروبا وأمريكا الشمالية، إما تضامنا مع الشعب الفلسطيني، أو احتجاجا على الحرب على العراق. وبلغت هذه الحركة العالمية ذروتها في يوم السبت ١٥ فبراير ٢٠٠٣، وذلك بمشاركة نحو ٢٠ مليونا، فيما اعتبر أكبر مظاهرة في تاريخ البشرية. وكان العالم العربي هو المنطقة الوحيدة في العالم، التي تعرضت فيها نفس الحركة التضامنية لأسوأ أشكال القمع، وكانت المنطقة الوحيدة -أيضا- التي سقط فيها قتلى في تلك المظاهرات المحدودة العدد، وتعرض فيها المئات من الأشخاص للاعتقال والتعذيب.

الذين يتذرعون بالخصوصية العربية والإسلامية يبيعون لنا في واقع الأمر أفكاراً استعمارية غربية ولكن في غلاف عربي وطني براق.

لا يفسر لنا أصحاب ذريعة تأجيل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "باسم فلسطين"، المهانة التي يعيشها أغلبية الفلسطينيين في الدول العربية، وحرمانهم من كثير من حقوقهم المدنية والاقتصادية والاجتماعية، والتمييز العنصري ضدهم على المعابر والحدود في أغلبية الدول العربية، والتعامل معهم باعتبارهم إرهابيين محتملين، باستثناء من يحمل منهم وثيقة سفر غير فلسطينية أو عربية، أو من يحمل جواز سفر إسرائيلي !!

ليس هناك تفسير مقنع، أو يمكن للعقل قبوله والتعاطي معه، لموقف بعض النخب السياسية والمثقفة غير الحاكمة في العالم العربي المؤمنة بالأولوية المطلقة للنضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني على حساب الحقوق الديموقراطية للإنسان في البلاد العربية بما في ذلك حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في أراضيها. ويجب أن نشير إلى الصمت الإعلامي التام عن المخازي اليومية التي يتعرض لها الفلسطينيون المقيمون في الدول العربية، أو حينما يتنقلون بينها؟! وكأن المطلوب هو التضحية بحقوق كل الشعوب العربية من أجل مجرد انتظار الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني، بينما تقوم النظم الاستبدادية العربية بحرمانه من بعض أهم الحقوق الإنسانية، وتعويق تضامن الشعوب العربية معه.

ولا يفسر أصحاب تلك الذريعة، أو المؤمنون والمروجون لها، لماذا صار الشرط الوحيد تقريبا لانتقال المواطن في العالم العربي بحرية كاملة بين بلدانه، ودون تأشيرة، هو أن يحمل جواز سفر غير عربي، (أوروبي أو أمريكي أو كندي)!، ولماذا يحظى مواطنو الدول الاستعمارية السابقة والجديدة، بامتيازات خاصة في حرية التنقل في العالم العربي، تصل أحيانا إلى حد الاكتفاء بالبطاقة الشخصية دون جواز السفر، بينما يمنع المواطن العربى من ممارسة هذا الحق ويتم التمييز ضد العرب لحساب الأجانب فى الأجور وشروط العمل والإقامة.

ترى هل مازالت هناك أسباب منطقية يقبلها العقل تبرر استمرار عدم احترام حقوق الإنسان في العالم العربي- أو تأجيل التمتع بها- سوى محاولة إثبات أن "الكائنات" المتوطنة في هذه المنطقة من العالم لم ترتق بعد إلى مرتبة البشر؟!

على هامش مؤتمر الحزب الوطني

جيل جديد.. وليس "فكر جديد"

نجاد البرعي
محام بالنقض، والمدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية

بانتهاء المؤتمر السنوي للحزب الوطني الديمقراطي يكون التغيير الذي بدأ داخل الحزب منذ ما قبل الانتخابات البرلمانية السابقة ٢٠٠٠ وبلغ مداه في المؤتمر العام الثامن سبتمبر ٢٠٠٢ قد أخذ في التبلور، تتضح ملامحه شيئا فشيئا.

وعلي سبيل التذكرة فقط فقد بدأ الحزب الوطني ومنذ ما قبل الانتخابات البرلمانية بقليل محاولة ضخ دماء جديدة ليس فقط إلى مواقع أساسية في الحزب، ولكن إلى داخل مجلس الشعب كذلك، وهي العملية التي أسفرت عن رئاسات شابة جديدة للجان محورية داخل البرلمان، حسام بدراوي في التعليم أحمد عز في الاقتصادية ،حسام عوض للشباب وغيرهم، كما أسفرت تلك المحاولات عن تجديد جزئي في دماء القيادة العليا للحزب الوطني ممثلة في أمانته العامة، وبعضا من أمناء المحافظات وأمناء الأمانات المركزية، وهو التجديد الذي دفع بمجموعه شابة – فكريا علي الأقل– إلى صدارة المشهد في الحزب علي حساب بعض من القوى التقليدية التي كانت قد تجمدت في مواقعها ، وفي تقديري أن خير شعار لمؤتمر الحزب الوطني الثامن سبتمبر ٢٠٠٢ هو "جيل جديد" وليس "فكر جديد"، فأفضل ما قدمه هذا المؤتمر كان مجموعة الوجوه الجديدة التي حاولت أن تمسك بزمام السلطة داخل الحزب، والتي أغلب الظن أنها نجحت في ذلك نجاحا جزئيا، ولكنه ملموس علي الأقل، وبخلاف ذلك لم يقدم الحزب ما يمكن أن يعتبر فكرا جديدا، أو سياسات جديدة، فلم نر منه علي مستوي السياسات الداخلية ثمة تغيير يمكن الإشارة إليه، اللهم إلا إذ اعتبرنا أن أمورا من قبيل إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، وإلغاء قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥لسنة١٩٨٠، أو إصدار قانون إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي من قبيل التغييرات التي يمكن الإشارة إليها أو الاعتداد بها، والحقيقة أنها ليست كذلك.

وجاء مؤتمر الحزب الوطني السنوي لهذا العام ٢٠٠٣ لينعقد تحت شعار " فكر جديد حقوق المواطن أولا "، معليا الدعوة لتفعيل المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وقد بلغت تلك الدعوة أوجها في الكلمة التي وجهها رئيس الحزب الوطني إلى المؤتمر والتي أكد فيها "على ضرورة تمتع المواطنين بجميع حقوقهم السياسية كشركاء فاعلين في صناعة القرار"، كما تصدر الحديث عن حقوق الإنسان الكلمة الختامية للرئيس، فضلا عن أن فعاليات هذا المؤتمر قد شهدت للمرة الأولي لقاء رسميا بين مائة شخصية تمثل بعض قيادات المجتمع المدني البازغ، ونفر من قيادات الحزب الوطني علي رأسهم أمينه العام صفوت الشريف وأمين التنظيم كمال الشاذلي، وأمين السياسات جمال مبارك، فضلا عن الدكتور علي الدين هلال الذي يحظى باحترام واسع في أوساط مؤسسات العمل المدني وغيرهم، وهو اللقاء الذي اتسم من جانب قيادات العمل المدني المصري بالصراحة والجدية ومن جانب قيادات الحزب الوطني بالرغبة المخلصة في الاستماع والفهم.

وإذا كان من المؤكد أن الوقت لا زال مبكرا للتكهن بانعكاس مناقشات وقرارات المؤتمر علي السياسات العامة في المرحلة القادمة خاصة ما يتعلق منها بالتمكين للديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فإنه يجب – في زعمي – عدم تعليق آمال كبيرة على إمكانية قيادة الحزب الوطني عملية تغيير واسعة النطاق للحياة السياسية المصرية التي أجمع المراقبون علي أنها تعاني من حالة من حالات الموت السريري، وينطبق عليها قول العرب في رجل غاب وانقطعت أخباره " لا هو حي فيرجي ولا ميت فينعي"، وذلك لعدد من الأسباب الهامة.

السبب الأول : أن هناك صراعا داخليا في الحزب الوطني –قد لا يكون ظاهراً بوضوح– بين جيل جديد يحمل رؤية جديده لمستقبل الحزب الوطني،

ويراه مجرد رقم من أرقام المعادلة السياسية المصرية يتعين عليه أن يتشارك مع أرقام أخرى ليمكن أن تظهر النتائج صحيحة مستقيمة وواضحة، وبين جيل آخر - احتكر السلطة منذ نيف وعشرين سنة- يرى في الحزب الوطني الرقم الوحيد في تلك المعادلة السياسية، وأنه به وحده تبدأ المعادلة وعنده تنتهي، وأن الأرقام الأخرى هي من قبيل الأصفار على يساره لا قيمة لها ولا وزن.

وتبدو نتائج هذا الصراع كأوضح ما تكون في النتائج التي خرج بها مؤتمر الحزب السنوي -سبتمبر ٢٠٠٣ الذي تمخض فلم يلد إلا مجرد توجيه بإلغاء بعض الأوامر العسكرية مع الإبقاء علي الضروري منها !!، ونوايا لتعديل في قانون الجنسية وقانون الأحزاب السياسية ، وهي نوايا طيبه يجب النظر إليها بحذر فقد علمتنا التجربة أن كثير من تلك النوايا الطيبة تنتهي بنا إلى جهنم، ولنا في قانون الجمعيات الأهلية أسوة حسنة.

السبب الثاني : أن الحزب الوطني مثله مثل كل الأحزاب المصرية لا يلعب أي دور -بنص الدستور- في رسم السياسات العامة- فوفقا لنص المادة ١٣٨ من الدستور المصري الدائم فإن رئيس الجمهورية هو الذي يضع السياسات العامة للدولة بمشاركة مجلس وزرائه، حيث يتولى الرئيس وحده بمقتضى المادة ١٤١ من الدستور تعيين أعضاء مجلس الوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم، فضلا عن أن الرئيس هو من يتولى السلطة التنفيذية بنص المادة ١٣٧ من الدستور، ونتيجة لتلك النصوص فإن البرلمان والذي يتباهى الحزب الوطني بأغلبيته الكاسحة فيه لا دور له هو أيضا في تشكيل السياسة العامة أو تنفيذها، وعلي ذلك فإن الحزب الوطني لا يستطيع -مثله في ذلك مثل بقية الأحزاب- من الناحية الدستورية التأثير في السياسات العامة وضعا أو تنفيذا حتى وهو يملك تلك الأغلبية الكاسحة في البرلمان .

وقد يقال بأن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب وان رئيس مجلس الوزراء عضو فيه شأنه شأن اغلب الوزراء، وان الحكومة ما فتئت تردد أنها حكومة الحزب الوطني، وان ذلك يساعد الحزب علي نوع من التأثير الهام في رسم السياسات العامة، خاصة وان الصحف تنشر من حين الي حين صورة رئيس مجلس الوزراء في اجتماعات حزبية لمناقشة موضوعات عامة، وهذا القول في الحقيقة لا يعني قدرة الحزب علي التأثير في رسم السياسات العامة بقدر ما يؤكد علي قدرة السلطة التنفيذية علي استخدام نفوذ الحزب الوطني في البرلمان لإضفاء مشروعية سياسية وقانونية علي قرارات تتخذها أو قوانين تري أن من المصلحة تمريرها، ولكن من جانب آخر لا يمكن إنكار ذلك البعد الشخصي الذي يمكن بمقتضاه لبعض قيادات الحزب - نتيجة نفوذ من نوع خاص - تمرير ما تراه من أفكار وقرارات اكثر حداثة وانفتاحا ،وهي استثناءات لا يقاس عليها

السبب الثالث أن النخبة الحاكمة - في عمومها - لا توجد لها مصلحة سياسية في تغيير حقيقي وجاد في أسس النظام السياسي المصري، فلقد استثمرت تلك النخبة اكثر من خمسين عاما - منذ دستور ١٩٥٦- في بناء وتطوير هذا النظام السياسي الذي يقوم علي نوع من الاختلال البنائي في العلاقة بين السلطات الحاكمة فالسلطة التنفيذية وفقا للدستور تعلو علي غيرها من السلطات بما يمكنها من السيطرة علي المجتمع وإدارته، وهي تري أنها لا زالت تستطيع قيادة المجتمع وفقا للنظام ذاته، ولا تستشعر أية ضغوط داخلية ذات وزن للتعجيل بتغيير النظام السياسي والبحث عن نظام سياسي بديل اكثر عدالة، وعلي ذلك فإن أي تغيير منتظر منها لن يكون في أساسيات العلاقة بين مكونات النظام السياسي بما يسمح بعلاقات متوازنة وعادلة بينهم، ولكن الأمر في افضل أحواله لن يزيد علي تعديلات شكلية مظهرية هنا وهناك، وهي تعديلات وتحسينات مطلوبة ولا ضرر منها - بل ويجب الإشادة بها - ولكنها لا يمكن أن تطاول أحلام الإصلاح السياسي الحقيقي الذي يعيد تشكيل العلاقة بين السلطات ويضعها في إطارها الطبيعي حيث تقوم السلطة التشريعية - المشكلة وفقا لإرادة الناخبين الحرة -علي وضع السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، حين يكون دور السلطة التنفيذية مجرد تنفيذ تلك السياسيات تحت رقابة السلطة التشريعية من الناحية السياسية والسلطة القضائية من ناحية المشروعية والملائمة فضلا عن الناحية الجنائية متي اقتضى الحال، وهو التغيير الذي تري كثير من القوي السياسية بما فيها قوي مستنيرة داخل صفوف الحزب الوطني ذاته انه قد آن أوان الشروع فيه وان التلكؤ قد يؤدي إلى انهيار سياسي لن تستفيد منه القوي الديمقراطية في الغالب .

علي أن ذلك لا يعني ولا يجب ان يعني ان نتجاهل ما يحدث داخل الحزب الوطني، ففي الحقيقة فإن قوي التحديث هناك تحتاج إلى دعم من خارج صفوف الحزب ربما بأكثر من الدعم الذي تحتاجه من داخله، فمدي تفاعل قوي المجتمع الحية مع التغيرات داخل الحزب وتشجيعها لها هو الذي سوف يحدد مستقبل عملية التغيير والمدى الذي يمكن أن تصل إليه، كما انه قد يساعد علي تغييرات أخري داخل بعض التنظيمات السياسية الأخرى؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى الدفع بدماء جديده - أفكارا وأشخاصا - في شرايين العمل العام، ولكن هذا التفاعل لا يجب أن يرتبط بتعليق آمال كبرى علي ما يحدث داخل الحزب أو تحميل قياداته الشابة الجديدة اكثر مما تطيق في إحداث التغيير وقيادته، فالتغيير هو مهمة مجتمع وليس حزبا من الأحزاب يناضل الجميع للوصول إليه، كل علي طريقته وفي حدود إمكاناته، ما دام نضاله هذا سلميا وفي إطار الدستور والقانون فلا زالت ترن في أذني كلمة المرحوم المحامي فريد عبد الكريم -القيادي الناصري البارز- "نحن نحترم القانون ونسعى لتغييره".

أطروحات الحزب الوطني
هل تصلح مؤشراً جدياً على الرغبة في التغيير؟

تناول الحزب الوطني فى مؤتمره السنوي الأخير موضوعا ارتأى أنه يحتل صدارة أولويات العمل الوطني فى المرحلة الراهنة، حيث طرح للنقاش ورقه " حقوق المواطنة والديمقراطية ". وقد اكتسبت الورقة زخمها من بلورتها رؤية الحزب لتفعيل عمليه الإصلاح السياسي والمؤسسي والثقافي من ناحية، فضلاً عن دعوتها لفتح جميع أبواب المشاركة لتفعيل الإصلاح السياسي في مصر. الأمر الذي يطرح بدوره تساؤلين مترابطين، يتعلق أحدهما بكيفية تقييم هذه الوثيقة، ومدى توافق واستيعاب ما أسفرت عنه من توصيات للمطالب التى تطرحها أحزاب المعارضة والقوى السياسية والمجتمع المدنى بشأن الإصلاح السياسي من ناحية، فى حين يرتبط الآخر بإمكانيات وضمانات التدشين لحوار جدي وفعال مع ممثلي أحزاب المعارضة والقوى السياسية والمجتمع المدني وما تطرحه بشأن الإصلاح من ناحية أخرى ؟ تستدعى الإجابة عليهما طرح النقاط التالية:

دعاء حسين

أولاً: ثمة مؤشرات إيجابية قد تضمنتها الورقة من أهمها:

١- الإقرار المبدئى بأن ثمة هوة تفصل بين حقوق المواطن، واحتياجاته الأساسية، وبين الواقع الاجتماعي الذي يعايشه، وما توفره له الدولة من فرص العمل والخدمات.

٢- الاستناد إلى خطاب يعتمد مفاهيم وقيم حقوق الإنسان سواء كانت حقوقاً مدنية وسياسية، أو حقوقاً اقتصادية واجتماعية. وطرح منظومة ثقافية متكاملة تؤسس لقيم الديمقراطية والتعددية والعقلانية والحوار والتسامح مؤكداً على أهمية ترسيخها ضمن مكونات التراث الثقافى المصرى.

٣- الاعتراف بأهمية مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تشكل نقطة توازن بين الدولة والمجتمع، وإحدى أهم آليات الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية. فضلاً عن الاعتراف بأهمية دعمها وإزالة العقبات التي تعترض أنشطتها.

٤- الاعتراف بأهمية التحديث التشريعى لجملة التشريعات المصرية (العقوبات ١٩٣٧ - المدنى ١٩٨٤ - الإجراءات الجنائية ١٩٥٠- المرافعات ١٩٦٨) التى رأى أنها تستلزم المراجعة لمواكبة متطلبات التحديث بما يدعم ضمانات حقوق الإنسان ويتلاءم مع التزامات مصر الدولية، وهو الأمر الذي يتوافق مع صلب مطالب الإصلاح.

٥- مراجعة قوانين الأحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية بهدف تفعيل الحياة الحزبية فى مصر. فضلاً عن بعض المقترحات بشأن الجمعيات الأهلية لاسيما فيما يتصل بوضع السياسات والبرامج التى تدعم بناءها السياسى والديمقراطى وزيادة الميزانية المخصصة لها.

ثانياً : أن أطروحات الحزب فى هذا السياق تظل تندرج تحت إطار التوصيات والشعارات العامة التى تفتقر للوضوح والتحديد، وتجاهل المطالب الثابتة للقوى السياسية والمدنية خلال عقدين، ويتمثل ذلك فى :

١- أن الرغبة الجدية فى الإصلاح لا تتفق مع التأكيد على تبنى التوجهات السياسية والاقتصادية ذاتها التي تبنتها مصر خلال العقود الثلاثة السابقة، وتثير تساؤلاً مهماً وهو كيف يمكن اتباع ذات الفلسفة والسياسات التي حكمت التوجهات السابقة إذا كانت قد أثبتت بالأدلة القاطعة إخفاقها فى النهوض بالواقع المعاش على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، أن هذا قد يعنى أن التغيير المقترح لن يغير شيئاً طالما ظل استمراراً لما سبق.

٢- لا تقدم الورقة رؤية أو خطة متكاملة تفى بمطالب الإصلاح السياسى المتكامل فضلاً عن أنها لا تشير إلى الإصلاح الدستورى الذى يعد جوهر عملية الإصلاح.متجاهلة بذلك المطالب التى سبق وأن توافقت حولها قوى سياسية متباينة من ممثلي الأحزاب السياسية، والعمل الأهلى ومنظمات حقوق الإنسان وهى:

■ تعديل الدستور، بما يؤمن الانتقال إلى نظام برلمانى يقوم على الفصل بين السلطات والتوازن فيما بينه، مع ضمان الاستقلال الكامل للقضاء، مع إدراج المواثيق الدولية لحقوق الإنسان كقاعدة أساسية للنظام الدستوري.

■ إلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والعفو عن المسجونين السياسيين فى غير قضايا العنف .

■ توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة، وفى ظل منافسة سياسية كاملة ومتكافئة، على أن تتولى مهامها هيئة مستقلة تنشأ بموجب الدستور، ويتوفر لها الإشراف القضائي الكامل

■ إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابه القضاء الطبيعي، وأحكام الدستور، ورفع القيود على النشاط الجماهيري السلمي.

■ إطلاق حرية إصدار الصحف، وملكية وسائل الإعلام، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية فى طرح آرائها وأفكارها فى كافة وسائل الإعلام المملوكة للشعب .

■ كفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية. بتشريع القوانين التى تضمن هذ الإستقلال والتى تستند بالأساس إلى أطروحاتها ومطالبها الخاصة.

٣- أن التوجه الإيجابى المتكرر فى الورقة بشأن المجتمع المدنى، لم ينته إلى توصيات أو أفكار تحدد بشكل ملموس هذا التوجه الجديد، بل إن الورقة قد تجاهلت تماماً المطلب الجماعى للأحزاب السياسية والمجتمع المدنى لوضع قانون جديد ديمقراطى للجمعيات الأهلية.

٤- لم تستند "ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية" إلى إطار تفسيرى يقنن مبادىء وآليات هذا الحوار مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى؛ إذ جاءت بعبارات فضفاضة فى هذا السياق غير أن هذا لايقلل من شأن أن الحوار يعد خطوة جادة تدل على الرغبة فى التغيير. الأمر الذى يتطلب توافر محددات بعينها لعل أهمها:

■ توافر الإرادة الجادة لإدارة الحوار حول كل الرؤى المتباينة.

■ إتاحة فرصه الحوار لكافة القوى والتيارات السياسية فى المجتمع دون الإقصاء لأي منها

■ تمكين الجمعيات الأهلية من إبداء رؤيتها الخاصة بشان الإطار الذى ترتضيه ليتم تمثيلها من خلاله فى الحوار بمعزل عن وصاية الاتحاد العام المنشأ بشكل غير ديمقراطى.

■ استحداث القنوات والآليات المستقرة التي من شأنها خلق علاقة التفاعل والتواصل الدائم بين الحزب ومختلف مؤسسات المجتمع المدني بحيث لا يقتصر الحوار على مناسبة معينة أو أكثر.

د. علي الدين هلال في صالون ابن رشد:

◁ لا توجد ضغوط خارجية وراء الدعوة للحوار
◁ لا ديمقراطية بدون تداول السلطة
◁ نسبة تمثيل الأقباط والمرأة عورة في الحياة السياسية
◁ تنشيط أحزاب المعارضة يساعد على تنشيط الحزب الوطني

أثارت الدعوة التي أطلقها الحزب الوطني في نهاية مؤتمره السنوي الأول للحوار مع أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني جدلا كبيرا في الشارع السياسي المصري حيث التساؤلات حول مدى جدية الحوار وأهدافه والنتائج التي يمكن أن يتمخض عنها في مضمار الإصلاح والتطور الديمقراطي.

د. علي الدين هلال وإلى جواره بهي الدين حسن

وحول آفاق التغيير في مصر في ضوء المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني، دارت مداولات الأمسية التي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد واستضاف خلالها لأول مرة د.علي الدين هلال وزير الشباب وعضو هيئة مكتب الحزب الوطني.

واستهل بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة الحوار بطرح التساؤلات التي تثيرها دعوة الحوار التي أطلقها الحزب الوطني، مشيرا إلى وجود اختلافات في الرؤى تجاه توجهات الحزب الوطني نحو التغيير والحوار حيث هناك اتجاه يرى أن هناك مؤشرات حقيقية للتغيير وأن التغيير قادم، سواء أراد الحزب الوطني أم لم يرد. واتجاه آخر يشير إلى بطء الإصلاحات واستمرار سيطرة الوجوه القديمة وأن الحوار لا يهدف سوى لتجميل الحزب الوطني في حين يتمنى اتجاه آخر أن يكون الحزب الوطني جادا في الاتجاه نحو التغيير.

في بداية حديثه رصد على الدين هلال عددا من سمات النظام السياسي المصري خلال الخمسين عاما الأخيرة أهمها: ضعف المشاركة الشعبية وظاهرة العزوف السياسي، سواء عن المشاركة في عضوية الأحزاب أو في الانتخابات، وضعف الحياة الحزبية لافتا إلى أنه منذ انتخابات ١٩٧٧ كان عدد المرشحين المستقلين أكثر من عدد مرشحي الأحزاب وما يقترن بذلك من قضايا كقضية الالتزام الحزبي ومدى التزام المرشحين ببرامج أحزابهم أو تعبير النواب عن هذه البرامج والسياسات.

وأشار د. هلال إلى أن الجزء الذي تشغله الأحزاب من الفضاء السياسي أقل كثيرا من المستهدف وهو ما يجعل جانبا كبيرا من الفضاء السياسي متروكا لالتزامات عشائرية وقبلية وولاءات دينية وأنشطة جماعات وقوى غير حزبية، وأضاف د. هلال لذلك ضعف الوعي السياسي العام نتيجة نقص في المعرفة السياسية أو انقطاع كامل عنها لدى قطاع كبير من الناس.

واستطرد د. هلال مشيرا إلى أن هذه السمات يظللها مجموعة اختلالات دستورية وقانونية وتشريعية، مضيفاً أن الحرص على مستقبل البلاد يقتضي تشخيص التحديات التي تواجهنا والعمل على استعادة ثقة المواطن في العملية السياسية. موضحا أن التحدي الأكبر هو قضية توسيع دائرة المشاركة السياسية والمشاركة العامة، مؤكدا أنه لا يمكن وجود ضمان للإصلاح السياسي أو المؤسسي أو الاقتصادي بدون مشاركة شعبية.

وحول الإصلاح السياسي الذي يروج له الحزب الوطني لاحظ د. هلال أن كلمة الإصلاح السياسي لم تكن من الكلمات المتداولة أو المقبول تداولها بين النخبة الحاكمة منذ ثلاث سنوات، مضيفا إلى ذلك ما طرأ على خطاب الحزب من تغيير باستخدام تعبير المجتمع المدني بدلا من المجتمع الأهلي. وقال إنه بالنسبة لمفهوم حقوق الإنسان فإن هناك تغييراً ليس بالقليل وتم وضعه على جدول الأعمال حيث لم يعد ممكنا لأحد أن يتهرب من هذه القضايا أو لا يتكلم فيها.

وأضاف د. هلال أن هناك إدراكا متزايدا داخل الحزب الوطني بوجود علاقة وثيقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي، واقتناع بأهمية وجود تعددية سياسية حقيقية وذلك لصالح الحزب الوطني والمستقبل الديمقراطي والحياة السياسية في مصر، مشيرا إلى أن وجود حياة حزبية قوية أصبح هدفا مركزيا معتبرا أن جزءا من تنشيط الحزب الوطني ذاته يتمثل في تنشيط أحزاب المعارضة.

أضاف أن الحزب الوطني يستهدف أيضا توسيع المشاركة الشعبية في كل المجالات وفي مقدمتها المجالات السياسية مع التركيز على المرأة المصرية وقال نحن غير راضين عن حجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وغير راضين عن حجم مشاركة الأقباط في الحياة السياسية ونعتقد أن ذلك من عورات الحياة السياسية المصرية.

وثيقة المواطنة

أوضح هلال أن وثيقة حقوق المواطنة التي ناقشها الحزب مؤخراً تتناول أربعة موضوعات هي: إحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ثم العدالة الناجزة وتحديث البنية الثقافية وتفعيل بنية الحياة السياسية.

وأشار إلى أن إحياء مفهوم المواطنة يمثل مسألة جديدة في فكر الحزب بعد أن انقطعت منذ ثورة ١٩٥٢ حيث كان حزب الوفد قبل الثورة هو الذي

يحمل مفهوم الوطنية أو الأمة المصرية مؤكدا أن هذا لا يعني انتقاصا من عروبة أو إسلام أو مسيحية مصر.

وأكد هلال أن الوثيقة التي تعطي للمصريين حقوقهم وتبين لهم واجباتهم هى الدستور مضيفاً إنه لسبب ما توارى الدستور وهو الوثيقة العليا في أي مجتمع محترم وأية وثيقة أخرى لا تضمن لأحد أي شئ وأن حصن الأمان للمواطنين هو الدستور وليس لأحد مصلحة في التقليل من شأنه وأن المفترض هو أن يدخل الدستور في كل البرامج الدراسية باعتباره الوثيقة التي تضمن للمصريين المساواة وتكافؤ الفرص بغض النظر عن المولد أو الدين أو الانتماء الحزبي.

أوضح د. هلال أن المجال الثاني في الوثيقة هو تحسين العلاقة بين المواطن والجهاز الإداري، مشيرا إلى أن هذا الموضوع رغم أنه لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام إلا أنه يمثل الشغل الشاغل بالنسبة للمواطن ويمثل الجزء الأكبر من معاناة المواطنين، مدللا على ذلك بأن ورقة الحزب تذكر وجود نحو مليون قضية هى عبارة عن خلافات بين مواطنين وجهاز الدولة وهناك اقتراحات لحل هذه المشكلة بأن تتنازل الدولة عن أي خلاف يدور حول مبلغ مالي معين وذلك للإسراع بحسم القضايا ووجود تشريع لحل القضايا المتشابهة بصيغة واحدة.

اعترف د. هلال بأن الجهاز الإداري يتعامل مع المواطن باعتباره متسولا أو متجاوزا وقال إن حل ذلك يمثل جزءا من الإصلاح السياسي وذلك بالتأكيد على حق المواطن في الحصول على حقوقه الأساسية بكرامة.

أضاف هلال بأن هناك اهتماما أيضا بتحديث نظام الإدارة المحلية وقال نحن نعتقد أن الديمقراطية تبدأ من القرية وأنها ليست فقط مؤسسات فوقية، مشيرا إلى أن هناك مطالب بنقل أكبر قدر من السلطات من عواصم المحافظات إلى المستويات الأدنى وتدعيم اللا مركزية وربط المجتمع بإدارة شئونه العامة وذلك لضمان مشاركة أكبر قطاع من المواطنين حيث المستوى المحلي هو الأكثر قدرة على تحديد أولوياته ومعرفة المشاكل التي تواجهه.

وقال إن هناك أهدافا لابد من التعامل معها للوصول إلى تحقيق هذه النتائج ومن هذه الأهداف التحديث التشريعي، مشيرا إلى وجود قوانين وضعت قبل أكثر من خمسين عاما إلى جانب العمل على تحديث إدارة العدالة لأن القانون ينفذ نفسه من خلال أجهزة معينة وأخطر شئ في إدارة العدالة أنه حتى بعد صدور الحكم لا توجد الآلية المنضبطة لتنفيذه أو لضمان تنفيذه.

تعددية

وأكد هلال إنه لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين أو إيمان بها وأن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وقوانين، ولكنها مجموعة قيم ومعارف وسلوكيات، كما أنها ليست فقط في المجال السياسي، ولكنها أيضا في العلاقات الاجتماعية، وأكد أنه لا توجد ديمقراطية إذا ادعى شخص أو تيار لنفسه العصمة، حيث إن الديمقراطية تقوم على النسبية والقبول بالتعددية السياسية وسيادة قيم التسامح.

واستطرد مشيرا إلى السعي لإعادة النظر في قانون الأحزاب وكذلك إلغاء الشق الأكبر من الأوامر العسكرية تمهيدا لإلغاء قانون الطوارئ وقال نحن لدينا ملاحظات جسيمة حول تمويل العملية الانتخابية، مؤكدا ضرورة توافر قدر عال من الشفافية حول مصادر تمويل العملية الانتخابية لكل الأحزاب إلى جانب العمل على تنقية الجداول الانتخابية والسعي لأن يصبح الرقم القومي تدريجيا هو الأساس ويتم الانتخاب به.

وأعرب هلال عن أسفه إزاء ربط الدعوة للحوار بضغوط خارجية، مضيفا أن الواجب الوطني يقتضي رفض أية ضغوط لا تتماشى مع ما نقتنع به واستطرد قائلا أنه حتى لو كانت هناك ضغوط لا تستطيع رفضها علانية، فهناك مائة بديل للمناورة في تطبيقها.

وأكد هلال على أن التغيير ليس سهلا لأن الفضاء السياسي تشغله قوانين وأجهزة وقوى شرعية وغير شرعية، ومن غير المتوقع -حسب قوله- أن يخلي أصحاب المصالح الساحة بسهولة.

الدولة البوليسية

وفي إطار التعقيب على ما طرحه علي الدين هلال، أوضح حسين عبد الرازق الأمين المساعد لحزب التجمع، أن ما طرح يوحي بالنية إلى إحداث تغيير محدود، مضيفا إنه يوافق على ذلك وليته يتحقق، مشيرا إلى أن النظام السياسي المصري مبني على أساس أن مصر دولة بوليسية يتحكم الأمن في كل شئ فيها، مدللا على ذلك بإلغاء الأجهزة الأمنية تجمعا سلميا من المواطنين والنشطاء لتقديم وثيقة نداء الإصلاح السياسي والدستوري التي تحمل سبعة مطالب عاجلة للإصلاح السياسي، وأضاف عبد الرازق أنه قد طالب وزير الداخلية بأن يقدم استقالته، لأنه من غير المقبول الحديث عن إصلاحات سياسية بينما أجهزة الأمن تحاصر مقار الأحزاب وتفرض قيودا مشددة على التحركات السلمية، وأضاف عبد الرازق إن إلغاء الأوامر العسكرية لا صلة له بحالة الطوارئ وأن هذه الأوامر هى استخدام للطوارئ فيما لم تشرع له ويتم إلغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية.

وأكد أنه للوصول إلى تحقيق المشاركة العامة فإنه ينبغي إزالة كافة القيود المفروضة على الأحزاب والإفراج عن المعتقلين السياسيين ووقف التعذيب، وقال إن الناس لا تشارك في الانتخابات ولا تنضم للأحزاب لأنها تعلم أن الانتخابات يتم تزويرها، وأن الأحزاب مكبلة، واعتبر أن القضايا الجوهرية بعيدة عن اهتمام مجموعة الفكر الجديد في الحزب الوطني وأن هذه المجموعة ستواجه بمعارك ضارية.

وتساءل أحمد عبد الحفيظ المحامي: عما إذا كانت مجموعة الفكر الجديد في الحزب الوطني واثقة من تنفيذ ما تطرحه من أفكار في وقت لا توجد فيه إمكانية ولو نظرية لتداول السلطة والتنافس على منصب الرئيس من خلال الانتخابات، مشيرا لأن الحزب الوطني يكتسب نفوذه وقوته فقط من ثلاث خصائص هى:

رئاسة الرئيس مبارك له واستطاعته استقطاب بعض الشخصيات الجيدة ثم الاندماج بينه وبين الدولة.

ودعا الدكتور مجدي عبد الحميد مدير المركز المصري الديمقراطي الاجتماعي إلى أن يكون هناك جدول للحوار الوطني وآليات لتنفيذ توجيهاته وألا يكون هناك استبعاد.

واعتبر بهي الدين حسن أن وثيقة المواطنة كان أكثر منطقية لها أن تكون وثيقة حقوق المواطن، مشيرا إلى أن الوثيقة لم تقدم بعض الإجراءات التي تعالج مشكلة، كضعف مشاركة الأقباط. وقال إن هناك احتفاءً في أوراق مؤتمر الحزب الوطني بالمجتمع المدني، ولكن لا توجد أية إشارة لتعديل قانون الجمعيات الذي يكاد يكون هناك إجماع على تأثيره الخانق على المجتمع المدني، مشيرا إلى أنه ليس واضحا كيف سيجري الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني وهل سيكون ذلك على نفس النمط الخاص بالأحزاب.

قواعد الحوار

واعترف د. علي الدين هلال في تعقيبه الختامي أن الفكر الجديد بكل تداعياته لم ينتقل بعد إلى كل المستويات في الحزب الحاكم وقال نحن متواضعون ونعرف ما أنجزناه وما الذي نريد إكماله.

وأشار إلى أن العزوف السياسي لا يقتصر على المرحلة الحالية ولكنه موجود منذ عام ١٩٥٢ مؤكدا أن التعددية الحزبية لم تغير هذا الأمر، وأكد أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون القبول بفكرة تداول السلطة.

وأكد أن الحوار سيكون مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فقط، وأن أي تيار آخر سيكون ممثلا بشكل أو بآخر في هذه الهيئات نافيا أن يكون الحوار مقصورا على عدد معين من الأحزاب، ولكنه يبدأ بالأحزاب الممثلة في البرلمان وستشارك فيه جميع الأحزاب بدرجات مختلفة إلى جانب ممثلين للقطاع المدني.

وقال إن أي حوار له قواعد وأن هناك اجتماعات حاليا للتحضير للحوار والاتفاق على جدول أعماله حتى لا ينفرد حزب أو جريدة بوضع هذا الجدول، مشيرا إلى أن أطراف الحوار هم الذين سيحددون هذه القواعد.

****

الخـــــارج مـــــرفـــــوض فـــهل يمكن التـــغـــيـــير من الداخل؟!

حذر نشطاء حقوقيون وسياسيون من أن التأخر في إحداث تغييرات ديمقراطية داخلية في البلاد العربية -وفي مقدمتها مصر- سيؤدي إلى فرض هذه التغييرات من الخارج بأشكال متعددة بما لن يخدم مصالح المجتمعات العربية، وأكد البعض أن التغيير لن يحدث في هذه المجتمعات سوى بمساعدة الخارج والتلاقي معه.

جاء ذلك في ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد تحت عنوان "هل التغيير السلمي من الداخل ممكن في العالم العربي؟. أكد في بدايتها بهي الدين حسن مدير المركز على أهمية طرح هذا التساؤل خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق، مشيرا إلى تأثر مختلف مناطق العالم بالتغييرات الديمقراطية فيما عدا المنطقة العربية.

نجاد البرعي

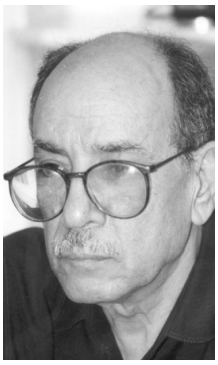
عبد الغفار شكر

سعد الدين ابراهيم

أطراف المعادلة

ثم تحدث الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية فأشار إلى أنه في مثل هذا الوقت تقريبا ومنذ عشرين عاما حاول مجموعة من المثقفين العرب تنظيم مؤتمر عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ولم يجدوا عاصمة عربية واحدة تتحمل أو تقبل أن يعقد فيها هذا المؤتمر فاضطروا إلى عقده في قبرص، معتبرا أن هذه كانت بداية حركة للتغيير في الوطن العربي؛ خاصة وقد عقد على هامشه المؤتمر التأسيسي لإنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

ذكر إبراهيم أن هذه المبادرة جاءت بعد صيف حزين يكاد يشبه الفترة الحالية حيث كان اجتياح إسرائيل للبنان والذي قابلته الدول العربية جميعا بالشجب والاستنكار دون أن تحرك ساكنا للدفاع عن لبنان أو عن منظمة التحرير الفلسطينية.

واستطرد إبراهيم مشيرا إلى أنه عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان تم تنظيم مظاهرة وخرجت من الجامع الأزهر وقبل عدة أمتار تصدى لها جنود الأمن المركزي بالضرب والعنف، مشيرا إلى أنه بعد هذه الحادثة بثلاثة أيام خرجت مظاهرة في تل أبيب من نصف مليون مواطن للاحتجاج على ممارسات الحكومة الإسرائيلية واجتياحها للبنان وبعدها بنحو أسبوع خرجت مظاهرة كبرى في الجزائر، لكنها كانت هذه المرة احتجاجاً على حكم كرة قديم بلجيكي قال الجزائريون إنه ظلم فريقهم في مونديال عام ١٩٨٢!!.

أكد إبراهيم أن رغبة التغيير في العالم العربي قديمة، لكن يجري إحباطها؛ مشيرا إلى أنه لا توجد حكومة عربية واحدة بادرت إليه رغم الحاجة الشديدة إليه وضرورته في مواجهة الخارج، مشيرا إلى أن القوتين اللتين يمكنهما إحداث التغيير هما إما قوة أهلية مدنية شعبية أو الطرف الأجنبي.

وشدد سعد على أنه إذا لم يأت التغيير من الداخل فسيفرض علينا التغيير من الخارج وبأجندته وليس بأجندتنا مطالبا بألا نستغرق في النقاش في ذم أمريكا وإسرائيل للهروب من السؤال، وأضاف أنه إذا كان يجب أن نشتم أمريكا وإسرائيل فإن عليهما معا مليون لعنة، ولكن يجب البحث عن إجابة للسؤال: هل نغير أم لا؟ وكيف نغير؟ مقترحا عددا من الأفكار في هذا الشأن في مقدمتها أن منظمات المجتمع المدني تدعو للعصيان المدني الذي استخدم في ثورة ١٩١٩ وفي الهند والذي نجح في توحيد مصر وقيادة ثورة أدت للاستقلال فيما بعد.

وأشار إلى أن التغيير وتحريك المياه الراكدة لن يتحقق إذا ترك للحكومات أو للخارج، مشيرا إلى أن مصر والوطن العربي ظلا تحت الحكم العثماني أربعة قرون وكان الناس يخافون من التغيير والاجتهاد إلى أن جاءت الحملة الفرنسية التي تمت مقاومتها بدافع وطني قومي، لكنها كانت الحدث الذي حرك الماء الراكد وبدأ التغيير في المشرق العربي. أضاف أنه لو ترك الأمر لحكوماتنا فسوف ننتظر أربعة قرون أخرى، مدللا على ذلك بأن الحزب الوطني الحاكم يتحدث عن التغيير لكنه لا يغير شيئا، وقال: دعونا نحن نفعل شيئا ونكف عن لعن الظلام ونضئ ولو عدداً قليلاً من الشموع.

واختتم سعد الدين إبراهيم مداخلته، مشيرا إلى أنه لا يستبعد التغيير من الداخل ويتمنى ذلك، ولكن لا يجب أن نشغل أنفسنا بسؤال من أين يأتي التغيير وأن نبادر من الداخل وإذا أتت مساعدة من الخارج فلا نرفضها، مشيرا إلى أن هذا الرفض سيعتبر ازدواجية في المعايير لكون المجتمع يقبل المساعدات الخارجية في مختلف أوجه حياته وإذا أمكنه المساعدة في التغيير السياسي أو الاجتماعي فلا ينبغي أن يرفضها لمجرد أنها آتية من الخارج، ولكن المهم هو وضعها في السياق الخاص بالمجتمع.

وأشار إلى أنه ليس من أنصار المطالبة بالمدخل الشمولي في التغيير وأنه راض بأي تغيير يبدأ، وأن الإصرار على أن يكون التغيير شاملا ومتكاملا وناجزا أو محققا لكل الأماني لن يؤدي لتغيير شئ وسيكون طلبا للمستحيل. وطالب بضرورة اتفاق القوى المختلفة على أمور؛ منها ضرورة الحد من سلطات رئيس الجمهورية وأن تكون الرئاسة لمدد محددة كأن تكون لمدتين على الأكثر، وأن تكون الانتخابات بين أكثر من مرشح وليست بالاستفتاء.

أجندة مختلفة

وتناول الكاتب والمفكر اليساري عبد الغفار شكر أطراف الحديث فأشار إلى أن التغيير والتحول الديمقراطي لا يحدث إلا بتوافر مجموعة من الشروط في المجتمع، محذرا من أن التغيير من الخارج سيأتي بأجندة مختلفة. ودلل شكر على ذلك بمبادرة باول التي ركزت بداية على الاقتصاد الحر بشكل يتعارض مع مصالح المجتمعات العربية، ولا يعطي اعتبارا

لمصالح الطبقة الكادحة، ثم ركزت على إصلاح مناهج التعليم باعتبار أن المناهج الحالية تؤدي إلى كراهية الغرب. وبعد ذلك تحدثت عن الانفراجة السياسية على أساس أن الديمقراطيات لن تحارب بعضها وأن قيام حكومات ديمقراطية عربية سيؤدي بها إلى ألا تحارب إسرائيل بما يعني سعي أمريكا لتحقيق أهداف تخدم مصالحها في المنطقة ومصالح إسرائيل.

وأضاف شكر أن قضية التغيير تتطلب استيعاب عدد من الأمور أهمها:

أولا: أن الديمقراطية ليست مجرد إجراءات تأخذها الحكومة -كما تتصور أحزاب المعارضة- ولكن هى صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية وهى كذلك نظام للحياة، ونسق من القيم الذي ينعكس في سلوك الناس كالاعتراف بالآخر والحوار ووضع مصالح الكل في الاعتبار والمساواة والمنافسة السلمية في ظل آليات لتحقيق هذه الديمقراطية كالانتخابات والصحافة والبرلمان والمجتمع المدني.

ثانيا أن الديمقراطية قضية مجتمعية وليست مجرد مسألة سياسية أو علاقة بين الحكومة والمعارضة، ولكنها تبدأ من مؤسسات المجتمع المدني وسيادة قيم ديمقراطية في المجتمع.

ثالثا أن نمو القوة الذاتية للقوى الديمقراطية في المجتمع مسألة بالغة الأهمية وهو الحلقة الرئيسية التي يجب العمل على توفيرها بما يتطلب إنشاء جبهة للقوى الديمقراطية للنضال من أجل الديمقراطية وفق برنامج محدد، مؤكدا أن العصيان المدني على سبيل المثال لن يتحقق إلا إذا كانت وراءه قوى ديمقراطية وأن الأحزاب مطالبة بدور رئيسي في هذا الصدد، لافتا في نفس الوقت إلى أن جزءا من المشاكل الموجودة يتمثل في أن التعددية الحزبية المقيدة لا تمكن الأحزاب من أن تبني نفسها كقوة مؤثرة،.

قال شكر إن المطلوب من قيادات الأحزاب هو أن تبني أحزابها كمؤسسات ديمقراطية حقيقية تكون نموذجا يجتذب المواطنين وأن تبني نفسها كمؤسسات جماهيرية تنمو باستمرار، مؤكدا أن هذا لن يتحقق إلا بنشاط أعضاء هذه الأحزاب لانتزاعها من قبضة الدولة وتقوية استقلالها وأن النجاح في تحقيق ذلك سيؤدي إلى إنشاء بنية تحتية للديمقراطية في مصر.

ودعا شكر إلى النظر إلى مجموعة من العوامل اعتبر أنها تؤثر بالسلب على إحداث التطور الديمقراطي في المجتمع المصري وذكر منها:

١- موقف الحكم المتحفظ من التحول الديمقراطي مرجعا ذلك إلى الميراث السلطوي للحكم والذي يحقق المصالح المباشرة للنخبة الحاكمة وليس لطبقات الشعب الواسعة، مشيرا إلى الحديث الدائم عن البدء بالإصلاح الاقتصادي كمبرر لتأخير الإصلاح السياسي ومطالبا بتبني سياسات اقتصادية تراعي مصالح الأغلبية الكادحة وتوفر فرص عمل حقيقية للمواطنين.

٢- البيئة المحيطة بالتحولات الديمقراطية من ترسانة القوانين المقيدة للحريات وسيادة ثقافة غير ديمقراطية والطوارئ وضعف المجتمع المدني.

٣- سلوك قيادات أحزاب المعارضة التي اتجهت لعقد صفقات مع الحكومة واتفاقيات في الكواليس لضمان بعض مقاعد في البرلمان أو وجود بقدر ما، وتخلي هذه القيادات عن رسالتها الأساسية مؤكدا أن كل الأحزاب وقعت في هذه الخطيئة.

وأكد شكر على ضرورة الالتفات إلى القوى الجديدة في المجتمع والمحرومة من الشرعية كحزب الوسط وحزب الكرامة والاشتراكيين الثوريين واللجان الشعبية للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، مشيرا كذلك إلى نشأة بعض المراكز البحثية التي تعبر عن مشروعات سياسية تبحث عن التبلور كمراكز العدالة والدراسات الاشتراكية والمركز المصري الاجتماعي الديمقراطي، معتبرا أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت عودة نشطاء المجتمع المدني لقضايا السياسة، بما يمثل ظاهرة إيجابية يجب الاحتفاء بها.

وأكد شكر على أن هناك مسئولية خاصة على جماعة الإخوان المسلمين تجاه التحول الديمقراطي باعتبارها أكبر جماعة معارضة، ذلك أن عليها أن تعلن بوضوح موقفا متكاملا من التطور وتداول الحكم والسلطة وأن تحسم بوضوح موضوع طبيعتها وهل تتحول لحزب سياسي له برنامج تطرح فيه موقفها من قضايا المجتمع وعلاقاته الداخلية والخارجية، أم تقنع بأن تكون جماعة للتربية والدعوة فقط وتساند حزبا إسلاميا له مرجعية إسلامية، بما يطمئن القوى الأخرى ويبدد المخاوف من أن الجماعة تستخدم الديمقراطية لتنقض عليها فيما بعد.

مساعدة الخارج

أما نجاد البرعي المحامي ومدير جماعة تنمية الديمقراطية سابقا فقد اعتبر في بداية حديثه أن حديث سابقيه حمل إجابات تلغرافية على السؤال المطروح في الندوة، ودعا إلى تحرير المعاني، مشيرا إلى أن الديمقراطية هى وسيلة لتداول السلطة بشكل سلمي وأن الخارج لا يعني أمريكا أو التدخل بالقوة العسكرية، كما يتم الإيحاء بذلك في ظل الضغط الإعلامي الفظيع وأن التغيير هو عن طريق انفتاح يؤدي لنوع من أنواع التعديل وإحداث تحولات إيجابية داخل نظم سياسية موجودة، كما حدث في أجزاء من الشرق الأقصى وليس إزالة نظام كامل من الوجود بالقوة مثلما تم في العراق.

ورأى البرعي أنه بالمعاني السابقة فإنه لا يوجد تغيير من الداخل فقط وأن من يقولون بذلك ينطلقون من حقيقة خاطئة مفادها أن المجتمعات مغلقة ولا تتعرض لتأثيرات خارجية، في حين أن سلوك الإنسان نفسه يحدث نتيجة التأثير الداخلي والخارجي، مشيرا إلى أنه لا يوجد مجتمع محصن ضد تأثيرات الخارج إلا المجتمعات الشبيهة بما كان قائما في العراق في عهد صدام حسين أما في مجتمعات أخرى كمصر وتونس، فلم تعد الأنظمة وحدها قادرة على إحداث التغيير من الداخل فقط، مشيراً إلى أن الذين يتحدثون في بلد مثل مصر عن أن التغيير سيتم فرضه من الخارج يؤدون إلى خلق مفهوم مفاده أن الداخل لا يريد أن يغير وأنه يرضى بالأمر الواقع.

ورأى أن السؤال الذي يجب طرحه هو هل يمكن أن تتم مساعدتنا على التغيير أم لا؟ وأن الذين يتكلمون عن إمكانية لتأثيرات داخلية فقط لا يقرأون الأحداث، مدللا على ذلك بأن أول تغيير جاء إلى مصر كان مع الحملة الفرنسية، وأنه إذا لم تأت هذه الحملة لكان ممكنا الانتظار قرنا آخر للخروج من الظلامية التي كانت موجودة، مضيفا إلى ذلك تأثيرات البعثات التي أرسلها محمد علي للخارج وكان يطلق على أعضائها مسمى "الفيلق الفرنسي"، إلى جانب التغييرات التي أحدثها السادات وتحوله للانفتاح نتيجة ظروف داخلية وخارجية.

واعتبر البرعي أن المشكلة هى في الأجندة وأن المفترض هو أن للمجتمع المصري أجندته الذاتية التي سيختارها دائما، مشيرا إلى أن منظمات حقوق الإنسان اتهمت على مدار سنوات طويلة بأنها عميلة للخارج؛ رغم أنها كانت تتبنى أشد المواقف معارضة للولايات المتحدة.

وأكد البرعي أن وضع النخب والنظام السياسي لا يتيح الفرصة للتغيير وأن التغيير لن يحدث -حسب رأيه- إلا بتلاقي مؤثرات الخارج مع الداخل كما لن يحدث تغيير بالقوة.

اعتبر البرعي أن ما يحدث من الحزب الوطني الحاكم شئ إيجابي وجاء نتيجة تلاقي مؤثرات خارجية مع عمل داخلي وأن الحكومة نفسها تزايد وتعترف بأن للتأثير الخارجي دوراً، وطالب بأن يقوم كل بواجبه والعمل على إحداث هذا التغيير بأي طريق ممكن دون تدخل فيما يحدث من الخارج وترك الخارج يفعل ما يفعله على أن تكون لنا أجندتنا مشددا على أنه لن يحدث تغيير نتيجة تفاعل قوى داخلية فقط لأن المقهورين لا يستطيعون وحدهم أن يقوموا بكسر سلاسلهم وقيودهم.

يوميات المركز

مركز القاهرة ينظم الدورة التدريبية الثالثة للحقوقيين

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الفترة من ١٠ إلى ١٤ اكتوبر٢٠٠٣ الدورة التدريبية الثانية على حقوق الإنسان لأصدقاء لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية والتي شارك فيها حوالي٢٠ مشاركا ومشاركة من تخصصات مختلفة واحتوت الدورة على ١١محاضرة ضمت الأسس الفلسفية والأخلاقية والتطور التاريخي لحقوق الإنسان ، ومساهمة العرب في وضع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية،العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان،الحرب على العراق من منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان، مستقبل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في سوريا،التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في ظل العولمة علاوة على حوار مفتوح حول آفاق التغيير والتحول الديمقراطي في العالم العربي كما اشتمل برنامج الدورة على ثلاث مجموعات عمل متوازية حول حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، وحقوق الإنسان في سوريا وسبل تعزيزها، وإشكاليات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

كما نظم مركز القاهرة دورة تدريبية ثانية في الفترة من١٦- ١٨ اكتوبر لكوادر اللجان شارك فيها ٢٥ مدافعا ومدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا استهدفت تزويدهم بالمعارف النظرية لحقوق الإنسان والمهارات العملية والتطبيقية لعمليتي الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وقد تناولت هذه الدورة تحديات وإشكاليات الحركة العربية لحقوق الإنسان، الإصلاح السياسي والدستوري في سوريا، تعليم حقوق الإنسان،

من اليمين أكثم نعيسة، راجي الصوراني، مجدي النعيم

مهارات كتابة وعرض التقارير أمام لجان الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ،مهارات الإدارة والقيادة والتخطيط الاستراتيجي لمنظمات حقوق الإنسان،التشبيك بين المنظمات وكيفية إدارة الحملات .

جمعية عمومية بالقاهرة

وقد عقدت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان السورية الجمعية العمومية الأولى للجان في القاهرة يومي ١٩-٢٠ أكتوبر بحضور ٣٣ عضوا للجان من داخل سوريا وخارجها وقد أدانت الجمعية العمومية التهديدات والأعمال العدوانية تجاه الشعب السوري والأراضي السورية إلا أنها أكدت من ناحية أخرى على ضرورة تغيير نمط العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع السوري وضرورة إجراء إصلاحات دستورية وقانونية بما يتوافق مع معايير ومواثيق حقوق الإنسان الدولية بما يعطي الأولوية للحد من حالة الطوارئ والأحكام العرفية وتقييدها واطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والضمير والمعتقلين السياسيين وإلغاء القوانين والتعليمات التي تقيد حرية الرأي والتعبير والنشر وإصدار قانون عصري يسمح بحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات المدنية وضمان سيادة القانون واستقلال القضاء وفي ختام انعقاد الجمعية العمومية أعلنت اللجان عن تضامنها مع الناشطين الدكتور كمال اللبواني وخالد العلي المعتقلين في سوريا . وقد تم انتخاب مجلس أمناء جديد للجان ضم ١٦ عضوا يأتي في مقدمتهم اكثم نعيسة والذي انتخب كرئيس للجان والدكتور كمال اللبواني كتعبير عن التضامن معه وكرسالة للسلطات السورية

كما منحت اللجان جائزتها السنوية لعام ٢٠٠٣ لمناضل حقوق الإنسان راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة. وفي إطار استراتيجية اللجان لدعم الحوار المتصل بين منظمات حقوق الإنسان في سوريا والمنطقة العربية جاء قرار الجمعية بالتوأمة مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

الدورة الطلابية العاشرة على حقوق الإنسان لطلاب الجامعات المصرية

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان دورته التدريبية العاشرة على حقوق الإنسان لطلاب الجامعات والمعاهد العليا في الفترة من ٩-٢٥ أغسطس ٢٠٠٣ وقد شارك في فعالياتها ما يقرب من ٨٠ طالبا وطالبة من خلفيات دراسية متنوعة حيث ضمت طلابا من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ودارسي الحقوق والآداب فضلا عن مجموعة من الطلاب العرب الدارسين في مصر .

وقد احتوت الدورة على برنامج متكامل من المحاضرات ساهم فيها ٣٥ محاضرا من الأكاديميين والعاملين بمنظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية، متناولة محاور مختلفة كالجذور التاريخية والفلسفية والأخلاقية لحقوق الإنسان، وعرضا تفصيليا لأهم الإعلانات والمواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان ودور مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان والترويج لقيمها وحقوق الإنسان في الإسلام والمسيحية علاوة على قضايا المرأة وموقف حركة حقوق الإنسان من الأزمة العراقية، وحقوق الإنسان في السينما والمسرح والثقافة الشعبية.

كما اشتمل البرنامج على مجموعة من الزيارات الميدانية للمنظمات غير الحكومية في مصر والعاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى تحليل لعدد من الأفلام التسجيلية والوثائقية حول قضايا العنف ضد المرأة وختان الإناث علاوة على قضية حرية الرأي والتعبير من خلال عرض فيلم تسجيلي لمحاكمة المفكر السوداني "محمود محمد طه" والذي اتهم بالردة عن الإسلام وأعدم عام ١٩٨٥ على أيدي السلطات السودانية.

وللعام الثاني تم تطوير فكرة مجموعات عمل لمناقشة عدد من القضايا والموضوعات المتصلة بحقوق الانسان على هامش جدول أعمال الدورة، وتهدف هذه المجموعات إعطاء فرصة للمشاركين للتعبير عن آرائهم بشكل حر وتطوير رؤيتهم النقدية وتدريبهم على النقاش ومطارحة الرأي بالرأي الآخر في مناخ من التسامح والاحترام المتبادل في وقت تتحصر فيه إمكانية وجود فرصة حقيقية لتنمية مشاركة طلابية فعالة تجاه القضايا العامة داخل الجامعات المصرية إما لسيل القيود والمعوقات القانونية التي تكبل بها الأنشطة الطلابية أو لعزوف الطلاب أنفسهم عن الانشغال بها. وقد قسم المشاركون على سبع مجموعات طبقا لاهتماماتهم وساهم بعض الطلاب الذين شاركوا في الدورات السابقة في تنظيم وإدارة الحوار داخل مجموعات العمل والتي تناولت حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، والإسلام وحقوق الإنسان، والتمييز ضد المرأة، والعولمة وحقوق الإنسان، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحرية الفكر والاعتقاد، وقضايا خاصة في حقوق الإنسان كالأزمة العراقية والوضع في فلسطين والسودان .

وتأتي هذه الدورة التعليمية كجزء من الدور الذي يقوم به مركز القاهرة لنشر ثقافة حقوق الإنسان خاصة بين الأوساط الطلابية وداخل الجامعات. فغياب أساسيات حقوق الإنسان من المقررات الدراسية سواء في المراحل الأولى للتعليم الأساسي والثانوي وصولا للتعليم الجامعي ترك فجوة كبيرة بين الوسط الطلابي من ناحية وبين ثقافة حقوق الإنسان من ناحية أخرى وقد أكد كثير من المشاركين أنه مع انقضاء هذه الدورة وبالمقارنة لحالهم قبلها فإنهم قد تعلموا الكثير مما لم يكن محط أنظارهم من قبل كمكونات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وآليات تطوير وحماية حقوق الإنسان ودور المنظمات غير الحكومية .

السيمنار المصري البلجيكي حول حماية حقوق الإنسان في مصر

عقد في بروكسل يومي ٢٩، ٣٠ سبتمبر الماضي السيمنار المصري البلجيكي حول "حماية حقوق الإنسان في مصر" والذي قام بتنظيمه مركز القانون العام بجامعة بروكسل الحرة وبالتعاون مع وزارة الخارجية البلجيكية وقد شارك في فعالياته من الجانب المصري ممثلون عن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز هشام مبارك للقانون ومركز دراسات المرأة الجديدة وأكاديميون بلجيكيون مع حضور ممثلين من منظمة العفو الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومجموعة من منظمات حقوق الإنسان الأوروبية .

تناول السيمنار قضية الدين والدولة والقانون، وموضوع الأقليات بين عدم التمييز وتوفير الحماية الخاصة، وأوضاع حقوق الإنسان في مصر بشكل عام، وقد قسم المشاركون إلى ورشتي عمل الأولى حول القانون والحق في الخصوصية، والثانية حول القانون وعدم التمييز ضد المرأة إلى جانب مائدة مستديرة حول حرية الرأي والعقيدة، وقد تم التعرض لقضية المثليين الجنسيين في ورشة الحق في الخصوصية وتحديدا ما عرف في مصر بقضية Queen Boat والتي تم على إثرها اعتقال أكثر من ٥٢ رجلا منذ عامين بتهمة ممارسة الفجور، وقد دعي أحد اللاجئين السياسيين المصريين في أوروبا للمشاركة في مناقشات الورشة وهو واحد من الذين اعتقلوا في هذه القضية لعرض شهادته لما تعرضوا له من تعذيب وسوء معاملة في أقسام البوليس وأثناء الكشف الطبي عليهم، وقد أكدت المنظمات المصرية المشاركة في السيمنار أن هذه القضية مثلها مثل مئات القضايا التي يمارس فيها صور مختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر في ظل حالة الطوارئ من تعذيب ومحاكمات استثنائية تنعدم فيها ضمانات المحاكمة العادلة علاوة على انتهاك حق كل فرد في حماية حياته الخاصة بدون تدخل من الدولة، ولكن تحفظ المشاركون المصريون على طرح القضية من ناحية المطالبة بحقوق قانونية خاصة للمثليين على اعتبار أنها ليست من أولويات حركة حقوق الإنسان في مصر وشدد المشاركون في نهاية السيمنار على ضرورة إنهاء فرض حالة الطوارئ في مصر كمعوق رئيسي لاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

❖❖❖❖❖❖

على الطريق إلى نابولي

من اليمين: مراد علال، بهي الدين حسن، عبد المقصود الراشدي

٣٠ منظمة مصرية تبحث تفعيل الشراكة الأورو متوسطية

على ضوء الاستراتيجية الجديدة لتطوير ودعم فعالية المجتمع ا١لمدني في الشراكة الاورومتوسطية المتبناة من المنظمات غير الحكومية والشبكات الاقليمية المنخرطة في أنشطة المجتمع المدني الاورومتوسطي والتي تمحورت حول تطوير عملية التحضير للمنتديات المدنية واصلاح آلية المتابعة في الفترات ما بين انعقاد هذه المنتديات بالاضافة إلى اقتراح تشكيل منبر للمنظمات غير الحكومية في المنطقة الأورومتوسطية تقرر عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية القطرية في أغلبية البلدان الواقعة في جنوب المتوسط لتحديد المشاركين في المنتدى المدني ومناقشة اولويات الموضوعات المطروحة على أجندته وإجراء مشاورات تتعلق بالمنبر فحيث إن هذه المشاورات القطرية هى الاولى من نوعها فقد اوكل لها دورا رئيسيا في اقتراح صيغة للمنابر المحلية والمنبر الموسع للمنطقة الاورومتوسطية.

في هذا الاطار نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان يومي ٢٤-٢٥ اكتوبر ٢٠٠٣ في القاهرة الاجتماع التحضيري المصري للمنتدى المدني الاورومتوسطي استهدف إجراء مشاورات قطرية بين أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية مصرية عاملة في أنشطة ومجالات مختلفة "حقوق إنسان-مرأة-طفل-بيئة-تنمية-ثقافة" للإعداد لمنتدى نابولي كما شارك في الاجتماع عن اللجنة التحضيرية لمنتدى نابولي من تونس مراد علال منسق اللجنة، ومن المغرب عبد المقصود راشدي عضو اللجنة .

وقد ناقش الحضور طوال جلسات الاجتماع موضوعات متعددة تتعلق بالشراكة الاورومتوسطية من حيث تقييم دور الشراكة في تعزيز حقوق الانسان ودعم دور المجتمع المدني في دول الشراكة ودور وأولويات وتشكيل منبر للمنظمات غير الحكومية في المنطقة الاورومتوسطية وتاثير الشراكة المصرية الاورومتوسطية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر علاوة على مستقبل الشراكة في ضوء التطورات السياسية الاخيرة في المنطقة .

وقد نوقش في الاجتماع فكرة تأسيس منبر المنظمات غير الحكومية للمنطقة الاورومتوسطية من حيث أولويات وأهداف هذا المنبر ومعايير تشكيله كما ورد في ورقة الاستراتيجية لتعديل المنتدى المدني الاورومتوسطي الصادرة في فبراير ٢٠٠٣ كهيكل سيتسم بالديمومة والاستمرارية لتفعيل حركة المجتمع المدني الاورومتوسطي في المنتديات المدنية والتنسيق لضمان وصول توصيات هذه المنتديات إلى الأطراف الحكومية لزيادة التأثير على العملية السياسية واتفق المشاركون على ضرورة تأسيس صيغة محلية لمنبر يضم المنظمات غير الحكومية المصرية المعنية بالشراكة الاورومتوسطية ليشكل حلقة وصل مع باقي منابر دول المتوسط وتمثيل المنظمات المصرية في الفعاليات المدنية الاورومتوسطية بشكل اكثر انتظاما وبآليات تعزز من مشاركة هذه المنظمات.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية في عملها ضمن المناخ الحالي في مصر تم استخلاص مجموعة من النقاط التي تشكل البيئة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية في مصر سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو حتى المناخ الثقافي السائد في المجتمع، فالحديث عن البيئة المحيطة بالمنظمات غير الحكومية في مصر لابد وان يتطرق إلى القيد القانوني الذي يكبل حركتها ويفرض عليها الوصاية الحكومية بدلا من أن تكون فاعلا مستقلا كما أن القيود البيروقراطية في تعامل هذه المنظمات مع مؤسسات الدولة مشكلة أخرى أحيانا تبدو اكثر تعقيدا من الإطار القانوني السائد . كما أن العمل على توسيع رقعة التشاور والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في مصر ووضع آليات منتظمة لتحقيق ذلك تحتمه ضرورة لتفعيل دورها وجعل استراتيجياتها أكثر تماسكا سواء في مواجهة السلطات الداخلية أو في التعامل مع المؤسسات والفعاليات الخارجية ومحاولة تطبيق البرامج والمشروعات المشتركة بين هذه المنظمات. علاوة على ضرورة رفع قدرات وكفاءات منظمات المجتمع المدني والعمل على تحديث بنيتها الإدارية والتنظيمية لجعلها اكثر ديمقراطية، والعمل على خلق ثقافة مدنية تساند قضايا المجتمع المدني عن طريق القبول بالتعددية وقبول الآخر واعتماد منطق الحوار والتسامح،و وضع أولويات للعمل تكون نابعة من أولويات المجتمع نفسه وتوسيع باب المشاركة المجتمعية للوقوف على هذه الأولويات .

وقد شدد المشاركون على أهمية الدور الموكول للشراكة الاورمتوسطية للدفع نحو احترام حقوق

الانسان في الدول العربية الاطراف فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أولى اهتماما لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في نص اعلان برشلونة المدشن للشراكة الاورمتوسطية والصادر في نوفمبر ١٩٩٥ علاوة على نص المادة ٢ من الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد ودول جنوب المتوسط لموضوع الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان وقيام الاتحاد الاوروبي بتمويل مشروعات الديمقراطية وحقوق الانسان وخاصة ما تقوم بها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان ببلدان الجنوب وشرق البحر المتوسط إلا انه لازال هناك المزيد المنتظر من الشراكة في دعم الديمقراطية وحقوق الانسان في الدول الاطراف في الشراكة فما تحقق في هذا الاطار لا يمكن وصفه سوى بالتواضع فلازالت انتهاكات حقوق الانسان على اوجها في المنطقة كما ان هناك طغيانا ملحوظا للقضايا الاقتصادية وقضية الهجرة على حساب قضايا حقوق الانسان والديمقراطية وعليه فقد توصل المشاركون الى القناعة بضرورة فتح هذا الملف بجدية مع الطرف الاوروبي وان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور في هذا الخصوص بالتعاون مع المجتمع المدني الاوروبي والدفع بالتشبيك معه ليكون طرفا في التفاوض من اجل عالم يسوده العدالة والاستقرار والسلام.

وقد تمخض عن الاجتماع تشكيل سكرتارية لتاسيس منبر مصري للمنظمات غير الحكومية ليكون نواة للمنبر المزمع تاسيسه في المنطقة الاورومتوسطية ضمت السكرتارية عشرة اعضاء ممثلين لمنظمات متنوعة النشاط وهم نوله درويش عن مؤسسة المراة الجديدة، فريد زهران عن اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ،محمد عبد العال عن الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والتنمية البشرية، حسن يوسف عن جمعية شموع لحقوق الانسان ورعاية المعاقين، عادل بدر عن مركز حقوق الطفل المصري، رحمه رفعت عن دار الخدمات النقابية والعمالية، مجدي عبد الحميد عن المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي، حافظ أبو سعدة عن المنظمة المصرية لحقوق الانسان، محمود مرتضى عن مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة، عفاف مرعي عن مؤسسة دعم التنمية المجتمعية .

كما تم اختيار ٧ ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المصرية للمشاركة في منتدى نابولي وهم الهيئة القبطية الانجيلية والمنظمة المصرية لحقوق الانسان وجمعية اصدقاء سعد وهبه والمركز المصري لحقوق المراة ودار الخدمات النقابية والعمالية ومركز حقوق الطفل المصري ومركز حابي للحقوق البيئية

معتز الفجيري

منتدى نابولي يدعو لاتخاذ إجراءات فعالة لحماية حقوق الشعوب

شهدت مدينة نابولي الإيطالية في الفترة من ٢٨ -٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣ وبمشاركة حوالى ٣٠٠ ممثل عن المنظمات غير الحكومية الواقعة في المنطقة الاورمتوسطية في فعاليات المنتدى المدني الاورومتوسطي والذي سبق الاجتماع الوزاري لدول الشراكة الاورومتوسطية وقد شارك من مصر ممثلون عن ثماني منظمات غير حكومية (المنظمة المصرية لحقوق الانسان-مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان-جمعية أصدقاء سعد وهبه-المركز المصري لحقوق المراة-مركز حقوق الطفل المصري-مركز دعم التنمية والاستشارات للتدريب-مركز حابي للحقوق البيئية-مركز دراسات التنمية البديلة) ، ضم المنتدى عدة محاور للنقاش يأتي في مقدمتها مستقبل دور المجتمع المدني في دول الشراكة الاورومتوسطية وكيفية تعزيز هذا الدور ليكون أكثر فعالية وتأثيراً على حكومات المنطقة علاوة على مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان والمشكلات الخاصة بالتنمية المستدامة في دول المنطقة، بالإضافة إلى الاوضاع الراهنة على ضوء الاحتلال الامريكي للعراق وتدهور الاوضاع على صعيد القضية الفلسطينية .

وخرج المنتدى باعلان رفع للاجتماع الحكومي أشار فيه الحضور إلى تأكيدهم أن تكون الشراكة الاورومتوسطية معبرا لبناء منطقة للسلام والامن واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان كما طالبوا الدول الاوروبية باصلاح الاختلالات مع دول الجنوب وخاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة ودعم فرص اكبر لصالح هذه الدول في الاستفادة وتنمية اقتصادياتها كما طالب الاعلان باتخاذ سياسات مشتركة للحد من المشكلات البيئية والمنتشرة بصورة أكبر في دول جنوب المتوسط.

ودعى الاعلان الى العمل على انهاء الاحتلال الامريكي للعراق وضرورة ان تنفذ اسرائيل قرارات الشرعية الدولية كما ادان التحركات الاسرائيلية لانشاء الجدار الامني الفاصل باعتباره خرقا للقانون الدولي وانتهاكا للحقوق الفلسطينية وطالبوا الحكومات الاوروبية باتخاذ موقف فعال تجاه الحكومة الاسرائيلية .

وفيما يخص احترام حقوق الإنسان في دول الشراكة طالب الاعلان ان تلتزم الحكومات الاوروبية بمشروطية احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في اطار علاقاتها مع دول جنوب المتوسط بالاضافة الى عدم التعامل مع ملف الهجرة باعتباره ملفا أمنيا، بل النظر اليه في ضوء عملية التنمية والاثراء الثقافي للمنطقة كما عبر الحضور عن قلقهم من السياسات المطبقة في دول المنطقة تحت شعار مكافحة الارهاب مطالبين بضرورة التمسك بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان في هذا الاطار .

الملف

إشكاليات تجديد الخطاب الديني

إعداد: سيد إسماعيل ضيف الله

إعلان باريس حول سبل تجديد الخطاب الديني

بدعوة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، شهدت العاصمة الفرنسية "اللقاء التشاوري حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني"، بين نخبة من المفكرين والباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان من ٨ دول في العالم العربي. وعبر ست جلسات، ناقش المشاركون ست أوراق عمل أساسية للكتّاب: أحمد عبد المعطي حجازي، د. الباقر العفيف، جمال البنا، صلاح الجورشي، د. فيصل دراج، د. نصر حامد أبوزيد.

وقد عقد هذا اللقاء التشاوري في إطار برنامج "تفعيل دور المجتمع المدني في صنع القرار في العالم العربي"، وهو البرنامج الذي يتبناه مركز القاهرة ، ويجري بالتنسيق مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

وقد خلص اللقاء الذي عقد يومي ١٢، ١٣ أغسطس ٢٠٠٣ إلى عدد من النتائج والمستخلصات عبر عنها إعلان باريس حول سبل تجديد الخطاب الديني، الصادر عن هذا الاجتماع.

أولا: أن "تجديد الفكر الديني" كان مسعى أساسيا في مسيرة الثقافة العربية الإسلامية منذ فجر الإسلام، وأن العصر الحديث شهد الفكر الديني حلقات متتالية من اجتهادات المفكرين ومشاريعهم النهضوية، بدءا من حسن العطار ورفاعة الطهطاوي وبن باديس، مروراً بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وخير الدين التونسي وشبلي شميل والطاهر الحداد، وليس انتهاء بطه حسين وعلي عبد الرازق وخالد محمد خالد ومحمود محمد طه وحسين مروة، وتلاميذهم المعاصرين.

ثانيا: أن تجديد الخطاب الديني ضرورة ملحة، انطلاقا من أن هذا التجديد مفصلٌ جوهري في عبور الفجوة الواسعة التي تفصل العالم العربي والإسلامي عن العالم المتقدم.

ثالثا: أن تجديد الخطاب (الإسلامي) ضرورة داخلية (عربية-إسلامية) عميقة، تنبع من رفض العرب والمسلمين لوضعهم المتردي في العالم، وهي ضرورة لا صلة لها بمطالب بعض الدول الكبرى، حتى لو حدث تماس في لحظة من اللحظات. وهي مهمة لا تنحصر في جهد رجال الدين المستنيرين، بل يجب أن تكون من أولى مهام المفكرين والمثقفين ومنظمات حقوق الإنسان، انطلاقا من النظر للإنسان باعتباره قيمة مركزية عليا، ومن أهمية تحكيم العقل في كل شئون الحياة.

رابعا: ضرورة التمييز بين "الإسلام" وتاريخ المسلمين، فالتاريخ السياسي للمسلمين، هو تاريخ بشري حافل بما يوجب النقد والنقض.

خامسا: أن تجديد الخطاب الديني عامل رئيسي في تجديد الواقع السياسي والاجتماعي بأسره في العالم العربي، كما أنه لا يمكن تحقيق تجديد الخطاب الديني بدون الشروع في إصلاح سياسي شامل يشيد دعائم دولة ديمقراطية تضمن التعددية وتحمي الحريات العامة وحرية الفرد وحقه في التفكير والاختيار، وهو الحق الذي بدونه لا تتوافر حرية البحث العلمي، وخاصة في مجال الدراسات الاجتماعية.

سادسا: أن تجديد الخطاب الديني لن يؤتّي ثماره المرجوة بدون إصلاح ثقافي مجتمعي ينطلق من الإيمان بنسبية المعارف، وبحقوق البشر في الحوار والمساءلة، وهو ما يعني خلق حالة فكرية اجتماعية سياسية شاملة، وفك الارتباط بين السلطات السياسية المستبدة وبين الفكر الديني المتجمّد أو المتخلف أو المتطرف.

سابعا: أن أبرز المعوقات أمام تجديد الخطاب الديني في العالم العربي، التوظيف السياسي للدين بواسطة الحكومات العربية والجماعات المتطرفة وبعض الأحزاب السياسية، لخدمة أهدافها الخاصة، وكذلك ازدهار دعاوى صراع الحضارات والثقافات في العالم العربي والغربي. كما أن الشعور الراسخ لدى الشعوب في العالم العربي بعدم الإنصاف والتهديد، نتيجة تخاذل أغلبية الحكومات الغربية عن دعم القضايا العادلة للشعوب العربية، واتخاذ مواقف عدائية أحيانا ضدها -وخاصة في القضية الفلسطينية- يلعب دورا مركزيا في دعم الخطاب الديني المتطرف وتكريسه، وإضفاء "شعبية" عليه تتناقض والمصالح بعيدة المدى للشعوب ذاتها.

ثامنا: خلص المشاركون إلى عدد من التوصيات الهامة، في مقدمتها:

١- دعوة الحكومات لمراجعة مضامين الخطاب الديني في مناهج التعليم الديني وغير الديني وتطويرها، وتخصيبها بأفكار المجددين الدينيين.

٢- حث المسئولين عن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية -المملوكة للحكومات أو الأفراد- على مراجعة مضامين الخطاب الديني السائد فيها وتطويرها، بما يجعلها تتلاءم مع مشاكل العصر الراهنة، وعدم

التعتيم على جهود دعاة التجديد الديني التاريخيين والمعاصرين.

٣- حث الحكومات والحركة الثقافية والمؤرخين والحقوقيين على إعادة الاعتبار للتراث الديمقراطي والحقبة الليبرالية السابقة في العالم العربي، والتي كان من بين أبرز خصائصها، أنها أتاحت المناخ الأفضل لرؤى التجديد في الفكر الديني.

٤- جمع وإعادة نشر المؤلفات الدينية التجديدية، وحث المفكرين والأكاديميين والإعلاميين على تناول أعمال المجددين الدينيين بالبحث والمناقشة والنقد بكل وسائل النشر والاتصال المتاحة.

٥- تيسير الحصول على المعارف الدينية المستنيرة، باستخدام الإنترنت وشرائط الكاسيت والفيديو والكتب والكراسات المبسطة سهلة التداول.

٦- تنظيم دورات تدريبية خاصة حول تجديد الخطاب الديني لوعاظ المساجد والأئمة ومحرري الصفحات الدينية في الصحف، ومعدي البرامج الدينية في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ومدرسي المعاهد الدينية، بمشاركة مجددي الفكر الديني ودعاة حقوق الإنسان.

٧- إنشاء موقع خاص على الإنترنت بقضية تجديد الخطاب الديني وتخصيص زاوية فيه للحوار المفتوح، وإنشاء بنك معلومات خاص بتجديد الخطاب الديني.

٨- حث منظمات المجتمع المدني والحقوقيين والمفكرين على إدارة حوار استراتيجي بعيد المدى مع جماعات الإسلام السياسي حول دور الدين في المجتمع وموقع الإنسان في خطاب هذه الجماعات.

٩- حث علماء الدين والمفكرين الإسلاميين على ضرورة مساجلة المرتكزات الفقهية للعنف والتطرف والإرهاب، وعدم الاقتصار على رفض وإدانة الجرائم التي ترتكب بناءً عليها.

١٠- مناشدة علماء الدين والمفكرين الإسلاميين الامتناع عن التوظيف الأعمى لقدسية الدين والزج به في التحريض على مصادرة الفكر والأدب وإعمال العقل.

١١- رفض مصادرة أي كتاب أو مطبوعة، والعمل الفوري من قبل جمعيات حقوق الإنسان والهيئات الثقافية والديمقراطية على نشر أي كتاب تتم مصادرته بواسطة أجهزة الأمن أو الإدارة الحكومية أو المؤسسة الدينية في أي بلد عربي.

١٢- نقد إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، باعتباره نموذجاً للقيود غير المبررة التي تضعها الأنظمة السياسية والقوى الاجتماعية على ممارسة حقوق وحريات أساسية وغير قابلة للتصرف. ومناقشة موقع الإعلان من منظومة حقوق الإنسان ومدى انسجامه مع المعايير الدولية ومقاصد الإسلام.

١٣- تعريف الرأي العام "بالعلمانية" وإزالة الالتباس الذي لحق بمفهومها، والتأكيد على أنها لا تعارض الدين كدين، بل تعارض تسييس الدين.

١٤- ضرورة أن يتسع الحوار حول تجديد الخطاب الديني ليشمل قطاعات متعددة في المجتمع، لأن الإصلاح أو التجديد الديني غير محصور في رجال الدين، بل يشمل المجتمع ككل، خاصة قطاعات الإبداع، الإعلام، التربية والتعليم، الأحزاب، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، أساتذة الجامعة، فضلاً عن رجال العلم والتعليم الديني أنفسهم.

١٥- ضرورة إيلاء عناية خاصة في تجديد الخطاب الديني لفئات المرأة والشباب والأطفال والفقراء والمهمشين، وكافة العناصر المحرومة من القوة.

قائمة المشاركين
في اجتماع باريس

١- أحمد عبد المعطي حجازي/ الشاعر والكاتب بالأهرام/مصر
٢- إدريس اليازمي/ أمين عام الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان/ المغرب/فرنسا
٣- د. أنور مغيث/ مدرس الفلسفة بجامعة حلوان/ مصر
٤- د. أسامة خليل/ الكاتب الإسلامي/ مصر/فرنسا
٥- الباقر العفيف/ المفكر الإسلامي-منظمة العفو الدولية/ السودان/بريطانيا
٦- بهي الدين حسن/ مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان/ مصر
٧- جمال البنا/ المفكر الإسلامي/ مصر
٨- حلمي سالم/ شاعر (منسق اللقاء)/ مصر
٩- د. حيدر إبراهيم/ أكاديمي ومفكر سياسي/ السودان
١٠- خميس قصيلة/ أمين عام الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تونس/فرنسا
١١- خميس شماري/ مستشار وخبير حقوقي/ تونس/فرنسا
١٢- درويش الحلوجي/ كاتب ومترجم/ مصر/فرنسا
١٣- سليمان بوشويقير/ خبير حقوقي/ ليبيا/سويسرا
١٤- صلاح الدين الجورشي/ مفكر إسلامي- نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان/ تونس
١٥- د. زينب رضوان / عميد كلية دار العلوم- عضو مجلس الشعب/ مصر
١٦- د. عاطف أحمد/ باحث متخصص في الفكر الإسلامي/ مصر
١٧- د. عبد الحسين شعبان/ رئيس الشبكة العراقية للتنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان/ العراق/بريطانيا
١٨- عبد السلام حسن/ خبير حقوقي ومستشار قانوني/ السودان/بريطانيا
١٩- د. غانم جواد/ مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية/العراق/بريطانيا
٢٠- فابيولا بدوي/صحفية/مصر/فرنسا
٢١- د. فيصل دراج/ الكاتب والناقد/ فلسطين/الأردن
٢٢- كريم مروة/ المفكر والسياسي/ لبنان
٢٣- كمال الجندوبي/ نائب رئيس الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان/ تونس/فرنسا
٢٤- د. مجدي عبد الحافظ/ مدرس فلسفة بجامعة حلوان/ مصر
٢٥- د. محمد برادة/ الكاتب والناقد/ المغرب/فرنسا
٢٦- د. محمود إسماعيل/ أستاذ التاريخ الإسلامي/ مصر
٢٧- د. مصطفى التواتي/ أستاذ جامعي/ تونس
٢٨- د. نصر حامد أبو زيد/ أستاذ الدراسات الإسلامية/ مصر/هولندا
٢٩- الأب د. يوحنا قلتة/ نائب بطريرك الكاثوليك/ مصر

الملف

إشكاليات تجديد الخطاب الديني

صلاح الدين الجورشي:

التيار التجديدي الإسلامي عجز عن تجاوز معوقاته الذاتية

"الدعوة إلى تجديد الفكر الديني ليست ابتكارا حديثا أو وليدة الظروف والمستجدات التي حصلت منذ سنوات وتلاحقت بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١؛ إذ الوعي بضرورة تجديد الفكر الديني اقترن بالمحاولات الأولى الفاشلة للصمود أمام أطماع الغرب وسياساته الاستعمارية" ذلك ما يؤكده صلاح الدين الجورشي (مفكر إسلامي تونسي) في ورقته "أفكار حول تنشيط الدعوة إلى الإصلاح الديني"، مشيرا في هذا الصدد إلى جهود رواد النهضة والمصلحين الأوائل. ويضيف الجورشي أن واقع الحال يؤكد أن ثمة أسبابا أعاقت وتعوق مسيرة التيار التجديدي الإسلامي في مواجهته للقوى المحافظة ، ومن ثم لم يتمكن من إنجاز الأهداف التي طرحها على نفسه قبل أكثر من قرن ونصف ، ويحدد الجورشي تلك الأسباب على النحو التالي:

١- فك الارتباط الذي كان قائما بين مكونات المشروع النهضوي الذي لم يكن يميز بين الإصلاح الديني من جهة ، والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية . فبعد أن كان المصلحون الرواد (الأفغاني ، محمد عبده ، خير الدين باشا) يرون أن تجديد فهم الدين هو المدخل لإصلاح الدولة والمجتمع ، أصبحوا أكثر انشغالا في مرحلة التحرر الوطني بالنضال السياسي ، وبدل أن يكون الانفصال بين البعدين الديني والسياسي حالة مؤقتة فرضتها ظروف مقاومة الاستعمار ، ترسخ هذا الانفصال بعد الاستقلال ، حيث اكتفت القوى السياسية التي أمسكت بدواليب السلطة هنا وهناك بالحصول على ولاء المؤسسات الدينية ، وتفرغت كليا لبناء الدولة الوطنية .

٢- بقاء مؤسسات التعليم الإسلامي بعيدا عن المراجعات الجدية لمناهجها ومقرراتها الأساسية زاد في تعقيد عملية الإصلاح .

٣- سعي التيار العلماني العربي لإضعاف دور الدين في المجتمع وتقليص آثاره داخل دائرة ضيقة متغافلا عن حقيقة أن الإسلام مكون من مكونات المشروع الحداثي الوطني يجعله مسئولا أيضا عما آلت إليه أوضاع الأمة لأنه لم يقم بواجبه في تجديد الخطاب الديني .

٤- معاداة الحركات الإسلامية للتيار التجديدي وتكفير رموز النهضة أحيانا ؛ إذ تبنت الحركات الإسلامية منذ نشأتها خطابا دفاعيا قائما على الإحساس بأن الإسلام في خطر ولحمايته لابد من رفع شعار الإسلام هو الحل ، وهذا لم يجعلها مدركة بأن جزءا هاما من مضامين الفكر الذي تدافع عنه وتضفي عليه شيئا من القداسة هو فكر بشري تجاوزته الأحداث ولم يعد يستجيب لمشكلات المرحلة وهموم المسلمين ، كما أن أغلب هذه الحركات رفضت الإقرار بضرورة إعادة النظر في فهم النصوص المرجعية وفي بعض الأحكام من أجل إعادة الانسجام بين مقاصد الإسلام ومصالح المسلمين وحقوق جميع الناس .

٥- عجز التيار التجديدي عن تجاوز معوقاته الذاتية من قبيل كونه معزولا عن الجماهير ومهادنا أحيانا للحكومات المتسلطة وفاصلا بين الديمقراطية والإصلاح الديني ، ومترددا أحيانا أخرى في طرح القضايا الحارقة خوفا من الأنظمة أو تجنبتا للدخول في مواجهة مع الرأي العام المتدين أو الحركات الإسلامية .

ويحدد الجورشي لنا بعد الوقوف على أسباب تعثر تجديد الفكر الديني ما ينبغي أن يكون ذا أولوية في طرحه للمراجعة والنقاش خاصة من على أرضية الحركة العربية لحقوق الإنسان ، ويأتي في مقدمة هذه القضايا العلاقة بالآخر ، الدين والسياسة ، الاجتهاد والتعددية ، حرية المعتقد والتفكير ، الجهاد والعنف ، الشريعة والقانون ، المرأة والمساواة . مشيرا إلى افتقاد المكتبة الحقوقية إلى سلسلة من الكراسات التي تجمع بشكل مكثف أهم ما توصل إليه الفكر الإسلامي المعاصر من إجابات حول هذه القضايا.

وفي مقاربته يسعى الجورشي بعد ذلك إلى تحديد ما يمكن أن يمثل شروطا لضمان نجاح أي محاولة تجديدية للفكر الإسلامي في الوقت الراهن وإن كان -الجورشي- قد وضعها في شكل ملاحظات منهجية يمكن للحركة الحقوقية وللتيار التجديدي الإسلامي وللتيار العلماني العربي إذا ما تم وضع هذه الملاحظات في الاعتبار أن ينجحوا في بلورة خطاب إسلامي مستوعب لمكتسبات الحداثة ومنسجم مع منظومة حقوق الإنسان ومحترم للتعدد والتنوع والتعايش ، ويمكن استخلاص هذه الشروط على النحو التالي :

١- عدم الفصل بين الدعوة إلى تجديد الثقافة الدينية والمطالبة بالإصلاح السياسي.

٢- على السلطة مسئولية تجاه تجديد الفكر الديني، وهي أن توفر مناخ التفكير والبحث والمراجعة، وأن تحد من احتكارها لوسائل الإعلام الجماهيرية ،وأن تراجع برامج التعليم وتعيد هيكلة المساجد إذا ما أرادت أن تمحو من الذاكرة دورها في جمود هذا الفكر .

٣- يجب أن يكون المجددون أو دعاة التجديد مستقلين عن السلطة حفاظا على مصداقيتهم وحماية لأفكارهم من توظيف السلطة لها .

٤- ليس بالضرورة الاتفاق على استراتيجية واحدة بين دعاة التجديد، وإنما يجب أخذ عامل التدرج في الاعتبار .

٥- النجاح في إبراز أصالة الدعوة إلى التجديد حتى لا تفسر بكونها خضوعا للضغوط الأمريكية .

٦- ألا يتورط دعاة التجديد في أن يكونوا جزءا من سياسة أمنية استئصالية للإسلاميين المعارضين للسلطة دون تمييز بين من يمارس الإرهاب ومن يمارس حقه في المعارضة المدنية السلمية بطرق ديمقراطية.

وأخيرا ، يوصي الجورشي الحركة الحقوقية بأن تضع لنفسها موضع قدم في عدد من قنوات التواصل مع الجماهير و التي ستمكنها من القيام بدورها في تجديد الفكر الديني ، ومن أهم هذه القنوات المساجد ووسائل الإعلام الجماهيرية(الإذاعة والتليفزيون والصحافة) وذلك من خلال عقد دورات تدريبية مع وعاظ المساجد، ومشرفي الصفحات الدينية بالصحف ومعدي البرامج والمذيعين ،هذا إلى جانب ضرورة الدعوة لمراجعة المناهج الدينية في المؤسسات التعليمية خاصة الدينية منها ، كما يوصي أخيرا بعدم قطع الحوار مع الحركات الإسلامية ربما ينجح الحوار في إقناعها بمراجعة بعض مواقفها أو تصحيح بعض المعلومات المغلوطة .

د. نصر أبو زيد:

تجديد نظام حياتنا السياسية هو الخطوة الأولى

الملف

إشكاليات تجديد الخطاب الديني

تحت عنوان "نحو منهج إسلامي جديد للتأويل" يؤكد المفكر المصري المعروف د. نصر أبو زيد في ورقته التي بعث بها للمشاركين في اجتماع باريس أن القرار السياسي الذي أصدره الخليفة العباسي المتوكل بوقف النقاش حول ما عرف بمحنة خلق القرآن ،وحكمه ببطلان آراء المعتزلة يمثل بداية إغلاق باب الاجتهاد ، وأن هذا الإغلاق استمر منذ القرن الثالث للهجرة. مشيرا في هذا الصدد إلى أن الاجتهاد وإن كان قد توقف في بلاط السلطة السياسية إلا أن الفكر الإسلامي عرف شيئا من حيوية الاختلاف والاجتهاد خارج نطاق هذه السلطة حتى سقطت بغداد في أيدي المغول.

وفيما يتعلق بالعصر الحديث يذهب أبو زيد إلى أن محاولات تجديد الخطاب الديني لم تتوقف منذ عصر النهضة وحتى الآن ، لكنها رغم كل إنجازاتها المعروفة لم تمارس فعاليتها النقدية للأسس التي توقف النقاش حولها منذ القرن الثالث الهجري. ويعتبر أبو زيد أن "رسالة التوحيد "للإمام محمد عبده هي المحاولة الوحيدة في العصر الحديث لصياغة لاهوت إسلامي عصري.

ويرصد كذلك عددا من المحاولات الجريئة التي حاولت اختراق حجاب الصمت دون أن تنجح في مقاربة السؤال المكبوت منذ القرن الثالث الهجري و المتعلق بتعريف الكلام الإلهي وعلاقته بالذات الإلهية ، فيعرض لمحاولات " محمود محمد طه " في السودان ، و" محمد شحرور في سوريا ، و" جمال البنا " و"خليل عبد الكريم " و" حسن حنفي " في مصر ، والمفكر الباكستاني " فضل الرحمن ".

ويرى أبو زيد أن تجديد الخطاب الديني لا يمكن أن يكون تجديدا ناجزا إذا ظل التعامل مع النصوص التأسيسية -القرآن والسنة- ينطلق من نفس الأسس اللاهوتية التي استقرت في الفكر الإسلامي منذ القرن الثالث الهجري. فبدون استعادة ذلك السؤال المكبوت سيظل التأويل أداة لقراءة الحداثة في النصوص لا لفهم النصوص في ذاتها.

ويثير أبو زيد العديد من الإشكاليات إذا ما نظر إلى القرآن باعتباره محتملا لكل أنماط المعاني والدلالات ؛ الحديث منها والقديم ، الأصولي منها والليبرالي .. إلخ متسائلا عن أي المعاني سينتصر ويسود ويقهر المعاني الأخرى ويحبسها في سجن الهرطقة والردة والكفر أو الأصولية والتطرف والإرهاب؟ مضيفا إن المعنى الذي ينتصر هو من يدعيه القوي صاحب السلطة والجاه والسلطان ، الذي قد يكون حداثيا فيقهر أصحاب المعاني غير الحداثية وقد يكون سلفيا فيقهر الحداثيين؛ فيتحول بذلك الصراع السياسي الاجتماعي إلى صراع ديني وكأننا نتقاتل حول الدين ؛ والسبب في ذلك كما يوضحه نصر أن نظام حياتنا السياسي هو الذي يحتاج أولا إلى التجديد ، مؤكدا أن الحاجة إلى الحرية شرط أولي لممارسة التفكير الذي هو بدوره أداة التجديد والتغيير.

يؤكد أبو زيد أن هناك أسئلة ضرورية إذا ما أردنا تجديد الخطاب الديني حقا ، لكنها من ذلك النوع من الأسئلة الذي يصعب أن يطرح في غير مناخ الحرية والديمقراطية ، ومن هذه الأسئلة وفي مقدمتها " ما معنى كلام الله ؟ ما طبيعة الوحي وكيفيته ؟ ما معنى التنجيم ودلالته ؛ ما معنى أن القرآن لم يوح الله به إلى محمد دفعة واحدة ، بل نزل مفرقا حسب الأحوال والملابسات ؟ هل القرآن نص واحد أم كثرة من النصوص لكل نص منه سياقه الخاص ؟ لماذا حين جمع القرآن في مصحف لم ترتب النصوص حسب ترتيب نزولها ، وما حكمة الترتيب الحالي ؟ كيف بدأت عملية الجمع والتدوين في المصحف وكيف تطورت وما علاقة ذلك بتعدد القراءات؟

يؤكد أبو زيد أن طرح مثل هذه الأسئلة لن يهدم الدين وإنما سيمكننا التحقيق التاريخي فيها من استعادة السياق الغائب لندرك فحوى كلام الله ودلالته ونميز بين" التاريخي" و"الأزلي "، وعلى سبيل المثال يكشف أبو زيد عن أنه بهذا التمييز بين التاريخي والأزلي سنكتشف أن كل " الحدود العقابية "من قطع يد السارق وجلد الزاني والزانية والعين بالعين والسن بالسن ..إلخ هي قيم سابقة على القرآن ، ويمكن أن ندرك أن الأزلي في القرآن هو تحقيق العدل بالعقاب أما شكل العقاب فهو التاريخي. ولا يصح أن ننحاز وفقا لأبي زيد للتاريخي على حساب الأزلي.

وأخيرا يعيد أبو زيد التأكيد على أن النص القرآني منتج ثقافي في نشأته ، لكنه صار منتجا لثقافة جديدة في التاريخ ، لكن إنتاجية الثقافة لم تتم إلا بالفهم الذي أنتجه المسلمون وفق آفاق مواقعهم الفكرية ، وإذ نفهم ذلك سنستطيع أن نتفهم أن تلك الثقافة التي أنتجها المسلمون ثقافة زمانية يمكن أن نحللها ونفهمها فهما نقديا سواء تجلت في الفقه أو التفسير أو علوم الحديث أو اللغة .. إلخ وبذلك سنمتلك تراثا فلا يكون عبئا علينا كما هو الحال الآن. لكن السؤال الأهم الذي يطرحه أبو زيد هو .. متى نبدأ ؟

❖

الملف
إشكاليات تجديد الخطاب الديني

أحمد عبد المعطي حجازي: نحن في حاجة إلى فقه جديد

ينطلق الشاعر والكاتب الصحفي المصري أحمد عبد المعطي حجازي في ورقته "نحن في حاجة إلى فقه جديد" من تردي أوضاع العرب و المسلمين وتشوه صورتهم في أذهان العالم فضلا عن معاناة الشعوب في العالم العربي والإسلامي من التخلف والاستبداد و الحرمان من معظم الحقوق الإنسانية ؛ ليؤكد الحاجة الماسة لخطاب ديني جديد أي لفقه جديد قادر على مواجهة هذه الأزمة ؛ ذلك لأن تجمد الخطاب الديني السائد جعلنا في موقف الخصومة مع العالم مما برر للقوى الاستعمارية والعنصرية في أوربا وأمريكا وإسرائيل أن تعلن علينا الحرب وتستخدم ما يباح وما لا يباح .ويجد حجازي مواضع الصدام بيننا وبين الحضارة الحديثة في عدد من القضايا منها ؛ الحكومة الدينية ،تطبيق الشريعة أو إقامة الحدود ، حقوق الإنسان ، وضع الأقليات في المجتمعات الإسلامية ، وضع المرأة المسلمة ، علاقة المسلمين بالمجتمعات الأخرى ، ويجمل حجازي هذه القضايا في مسألة واحدة جامعة هي العلمانية وفصل الدين عن الدولة . وإذ يؤكد حجازي على عدم تعارض هذا مع أي من أركان الإسلام أو نصوصه الأساسية ،فإنه يؤكد أيضا على أن حجر الزاوية في الخطاب الديني السائد ادعاء أن الإسلام دين ودولة على الرغم من أن الإسلام يخلو من أي سلطة دينية . وإذ يدعو حجازي إلى التحرر من الخطاب الديني السائد فإنه يستند في ذلك إلى أن هذا الخطاب قام على تجريد النص من ملابساته العملية ووضعه خارج الحياة وخارج التاريخ ليسلط على الناس من فوقهم دون أن يستجيب لحاجاته أو يتطور مع الزمن وهذا هو المعنى المفهوم من إغلاق باب الاجتهاد مؤكدا على أن إغلاق باب الاجتهاد في القرن الثالث الهجري كان سياسة اتبعها الحكام المسلمون وتواطأ معهم فيها فقهاؤهم الذين كانوا يعملون في خدمتهم . ومن ثم تأتي أهمية الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني وفتح باب الاجتهاد ، ويحدد حجازي ثلاثة مبادئ رئيسية يمكن الانطلاق منها عند البحث عن فقه جديد وهي :

١- أن الإسلام دين لكل زمان ومكان ، وليس معنى هذا أنه يتجاوز التاريخ ويتجاهل قوانينه ، بل معناه أنه يستجيب للتاريخ ويتطور معه ويخضع لقوانينه ، فهو ليس مجرد عقائد وشرائع ، ولكنه سلوك أيضا وعمل،أي أنه تاريخ ، إنه شريعة ثابتة وفقه متطور متغير .

٢- الإسلام وحي وتنزيل من ناحية ،وفهم لهذا الوحي من ناحية أخرى ، والوحي إلهي ، لكن الفقه بشري . والمسلمون الأوائل أئمة مجتهدون لكنهم ليسوا معصومين ولا مقدسين . ونحن نرجع إليهم وننتفع بتراثهم لكننا لسنا مقيدين بهم ، لهم فقههم ولنا فقهنا وباب الاجتهاد دائما مفتوح .

٣- الإسلام في النهاية ليس مجرد نصوص ولكنه قبل كل شئ غايات ، فكل ما يحقق غاياته يعد منه ،ولو خالف النص ، وكل ما يتناقض مع الغاية أو يبتعد عنها يخالف الإسلام ولو تطابق مع نصوصه .

الملف
إشكاليات تجديد الخطاب الديني

فيصل دراج: افتقار النظم السياسية للشرعية قاد إلى "أسلمة" السلطة

في ورقته المعنونة "العلم والدين والتصور التلفيقي" يلاحظ الكاتب والناقد الفلسطيني فيصل دراج أن هناك مفارقة مؤسسية في علاقة العالم الإسلامي - والعالم العربي جزء منه- ببقية البشرية ألا وهي أنه كلما تقدمت البشرية في البحث العلمي وإنجازاته التقنية تقدم الفكر الديني في العالم الإسلامي محولا "الإسلام" زورا إلى علم جديد غريب. ما يطرحه دراج للتساؤل ليس الإسلام كموروث حضاري ولا الإيمان كضرورة بشرية وإنما الأيديولوجيات الدينية الجماهيرية التي تشل في الإنسان إبداعه. ومن هذا المنطلق ينتقد دراج شعار "أسلمة العلوم" الذي ترفعه الأيديولوجيات الدينية السائدة مشيرا إلى أنه شعار تلفيقي فلا هو أثر لتصور ديني قويم ولا هو امتداد لتصور علمي، إن لم يكن يتكئ على "فولكلور ديني" منهيا إلى تصور فولكلوري للعلوم ويوضح دراج ذلك بالقول أنه منذ هزيمة حزيران تحول "الإسلام" إلى عنصر ثابت وأساسي من عناصر الأيديولوجيا السلطوية، لكن هذا الإسلام المفترض أخذ يتخفف من المعنى الحقيقي للدين منهيا إلى أيديولوجيا دينية سلطوية تسوغ وتبرر وتوطد مواقع السلطة . وكأنه تعين على السلطة المتأسلمة أن تبرهن على إسلامها من خلال طريقين: الأول أن توزع إسلاما شكلانيا وأن تضع أجهزتها الإعلامية في خدمة الإسلام السلطوي، والثاني أن تتطير من الديمقراطية والعقلانية، وأن تعتبر العلمانية إثما ورذيلة وأن تجتهد في إطفاء الثقافة كمقدمة أساسية لإطفاء السياسة.

ويفضي هذا الاستخدام الذرائعي للإسلام إلى تأسلم السلطة التي تجتهد بدورها في أسلمة المجتمع وينتهي الطرفان معا إلى الفولكلور الديني.

ويؤكد دراج على أن ما يدفع السلطات السياسية إلى الأخذ بالتأسلم والحض عليه ليس إلا لأنها سلطات فاقدة للشرعية؛ إذ لو كانت هذه السلطات شرعية؛ أي تم انتخابها ديمقراطيا لما احتاجت إلى خطاب تلفيقي تمالئ به الشعب و تزاود به على "المعارضات الدينية" متمسكة في الوقت ذاته بأشياء من الحداثة الحقيقية أو الحداثة الرثة، وهذا لا يعني في حقيقة الأمر إلا دليلا على الإخفاق التاريخي للسلطة السياسية في العالم العربي، التي تهرب من هزيمة إلى أخرى حاجبة الهزيمة بأيديولجيا دينية تلفيقية لا تنتهي.

ومن ثم يطرح دراج سؤالا: لماذا يظفر الإسلام الفولكلوري بجماهير حاشدة ، تذهب إليه وتحتفي به وترى في "الشيخ الفولكلوري "مرجعا للحقيقة المطلقة؟

من المؤكد وفقا لدراج أن الإجابة لا تكمن في الشيخ ولا في الجماهير وإنما في الشروط الاجتماعية التي تنتج بشرا يقبلون بالاستبداد ويقبلون أكثر بالاستبداد المحصن بالمقدس . ومن ثم يؤكد دراج على أن السعي للوصول لخطاب ديني عقلاني لا معنى له في ظل مجتمع يحتفي بالجهل وينكر العقلانية ، وبالتالي لا يمكن أن يتجدد الخطاب الديني إلا بأمرين متضافرين أولهما : الإصلاح الثقافي المجتمعي ، الذي ينتج مجتمعا مثقفا ويجعل الثقافة علاقة اجتماعية في مجتمع حواري يؤمن بنسبية المعارف وبحقوق البشر في الحوار والمساءلة ، وثانيهما : الإصلاح السياسي المجتمعي .

الملف

إشكاليات تجديد الخطاب الديني

الباقر العفيف:

الجمود ورفض التجديد يشكل إساءة بالغة للشريعة

بين أوراق اجتماع باريس حول تجديد الخطاب الديني جاءت ورقة الباقر العفيف مستندة إلى الخبرة السودانية في التأكيد على ضرورة الإصلاح الديني موضحا خطورة الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية في غياب مثل هذا الإصلاح ،ومؤكدا في آن على أن القاسم المشترك بين كل البلدان التي خاضت تجربة تطبيق الشريعة الإسلامية هو إهدار الحياة وإضاعة الحقوق وتقييد الحريات وممارسة التمييز بين البشر.

ومن واقع قراءته للخبرة السودانية يؤكد العفيف أنه لا فارق جوهري بين من يسمون بالمعتدلين والمتطرفين داخل المشروع الإسلامي ، لأن كلا الطرفين يعتمدان على ذات النسق من النصوص وتفسيراتها القديمة . بل إن المتطرفين هم الأصدق تعبيرا عن الشريعة من المعتدلين لأن ما جعل من المعتدلين معتدلين وفقا للعفيف ليس إلا استعدادهم للتنازل عن بعض جوانب الشريعة التي أسقطتها الحياة مثل الجهاد والرق والجزية وموالاة غير المسلمين .

ويؤكد العفيف فشل الإسلاميين معتدلين ومتطرفين في إيجاد حل فكري ونظري للعديد من القضايا التي تواجه مشروعهم الإسلامي ،مما يجعله بعيدا عن نظم الحكم الحديثة في العالم ؛ موضحا أن من بين تلك القضايا فكرة المساواة الشاملة في الحقوق بين جميع المواطنين في الدولة وعدم التمييز ضد النساء وغير المسلمين ، وكذا فكرة أن الشعب وليس الله هو مصدر سلطات الحاكم ومانح الشرعية وهو جوهر الديمقراطية . إن فشل الإسلاميين في حل هذه القضايا نظريا على الأقل لا يعني عند العفيف أن الإسلام ليس به عناصر تجديد تمكنه من تقديم الحل الفكري الذي يمكن المسلمين من مواكبة العصر الذي يعيشون فيه، وإنما يعني أن بالإسلام عناصر تمكنه من التجديد وتحقيق الهدف لكن المسلمين لم يهتدوا إليها لأنهم فضلا عن أنهم عرفوا منذ قرن من الزمان دعاة تجديد وليس مجددين قادرين على تأسيس نهضة شاملة، فإن دعاة التجديد هؤلاء كانوا يبحثون عن عناصر التجديد في إطار الشريعة وليس في إطار الإسلام ، وباعتبار أن الشريعة من وجهة نظره ليست هي الإسلام وإنما جزء منه فحسب.

ويوضح العفيف أن هناك مسلمات أعاقت وتعوق تجديد الخطاب الديني ، وإحدى هذه المسلمات ، أن في الإسلام شريعة واحدة وكذلك مسلمة أن الفترة المكية كانت مرحلة تأسيس العقيدة فقط ، وأن المسلمين فيها لم يكونوا على شريعة ، وكذلك مسألة سرمدية النسخ وكلها مسلمات خاطئة ، وفقا للعفيف ومن قبله أستاذه الأستاذ محمود محمد طه ؛ حيث بالإسلام شريعتان ، والشريعتان تختلفان من حيث نسق الآيات التي تُعتمد كقاعدة لاستخلاص الأحكام ؛ فإحداهما ذات صفات كونية إنسانية والأخرى ذات صفات محلية إيمانية ؛ فالمسلمون في العهد المكي والنصف الأول من العهد المدني كانوا على الشريعة ذات الصفات الكونية ، حيث الخطاب موجه إلى البشرية جمعاء وليس إلى أمة المؤمنين وحدها ؛ لذلك تبدأ آياتها ب" يا أيها الناس " ويا أيها الإنسان " ويا بني آدم " ، والثانية تخاطب أمة بعينها هي أمة المؤمنين ؛ لذا تبدأ آياتها ب" يا أيها المؤمنون " و" يا أيها الذين آمنوا "، ويعتقد المسلمون أن الثانية نسخت الأولى وأن النسخ سرمدي ، وهذا اعتقاد خاطئ ينافي الحكمة في إنزال الآيات المنسوخة . كما أنه يتجاهل منطق الحياة وآيات الآفاق ؛ فالنسخ مرحلي وهو يمثل إرجاء للنصوص الكونية وليس إلغاء لها.

إن التمييز بين شريعتين (محلية وكونية) يدعمه عند العفيف تمييز آخر يوضحه أيضا وهو التمييز بين مفهومي السنة والشريعة ، فالسنة شريعة النبي الخاصة وقد كانت في المرحلة المكية شريعة له ولأمته معاً ، ولكنها نسخت في حق الأمة واقتصرت عليه وحده فالسنة هي شريعة وزيادة وهي نفسها الشريعة الكونية؛ ومن ثم يدعو العفيف إلى أن تعود السنة بهذا المفهوم (الشريعة الكونية التي تخاطب الإنسان وليس فقط المسلم) شريعة للمسلمين كافة كما كانت أول عهدها.

ويؤكد العفيف أن الشريعة الكونية التي تمثلها المسلمون في مكة تقوم على الحرية الدينية " وذلك وفق آية " لا إكراه في الدين " ، و" وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر "، وتقوم كذلك على السلام ونبذ العنف " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن "، مؤكدا على أن الشريعة الكونية أرست مبادئ الديمقراطية والمساواة بين البشر أيضا ، والأهم أن المسلمين في تمثلهم لهذه المبادئ في مكة كانوا على إيمان بهذه الشريعة الكونية ولم يكونوا" يتمسكون حتى يتمكنوا " .

ويناقش العفيف مسلمة أن الشريعة –المحلية الإيمانية– سرمدية وأنها من ثم صالحة لكل زمان ومكان ، وهي المسلمة التي يستند إليها الإسلاميون في دعوتهم لتطبيق الشريعة، وبوضوح يؤكد العفيف أن تلك الشريعة بالمعنى الذي ذهب إليه هؤلاء غير صالحة لزماننا؛ حيث تظهر الشريعة باعتبارها تكره الناس على الدين " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم"، وتميز بين الرجل والمرأة " الرجال قوامون على النساء"، وليس بها نظام ديمقراطي بل ثيوقراطي فضلا عن قتل المرتد عن الإسلام ، هذه هي الشريعة كما يقول العفيف دون تبرير أو تزوير أو اعتذار ، وقد كانت في وقتها وظرفها التاريخي حكيمة ورشيدة وفوق ذلك كانت متقدمة على ما سواها من أنظمة ،أما عصرنا الحاضر فهو زمن التوق إلى الحرية السلام والديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وأي محاولة لنقل الشريعة من إطارها التاريخي ووضعها في هذا الإطار العصري دون إصلاح وتجديد فإنها ليست محاولة موبوءة بالخسران وحسب ، بل تسئ إلى الشريعة إساءة بالغة إذ تظهرها بالقصور الفادح عما هو متاح وممارس اليوم من حقوق .

❖

الملف

إشكاليات تجديد الخطاب الديني

جمال البنّا:

الخلاص من رواسب الوثنية المهمة الأولى لخطاب التجديد

يذهب المفكر الإسلامي جمال البنا في ورقته حول تجديد الخطاب الديني إلى الوقوف على آثار التاريخ الوثني للبشرية على ديانات التوحيد التي عرفتها البشرية (اليهودية والمسيحية والإسلام)؛ إذ يؤكد أن طول عشرة البشرية للوثنية وجدة عهدها النسبي بالأديان السماوية جعل رواسب الوثنية تتغلغل في نفوس الجماهير لتسقطها بعد ذلك على الأديان السماوية.. ومن أبرز هذه الرواسب السحر والجان والخرافة و الكرامات والتقديس والنظرة الشمولية للدين باعتباره يغطي مجالات الحياة وإسقاط الصورة البشرية على الله تعالى لتكون أحكامه كما يتصورون، مشيرا إلى أن هذا قد تم بطريقة تدريجية ولا شعورية بحيث أصبحت جزءا من بنية الدين، فلم يعد سهلا التفريق بين الدين الحق وبين ما أدمج فيه من رواسب وثنية.

ويعتقد البنا أن الخطوة الأولى لتجديد الخطاب الديني الإسلامي هي ضرورة التمييز بين رسالة الإسلام والجذور والرواسب الوثنية المتغلغلة في فهم البشرية للدين وأقحمت على الإسلام.

ويعلل البنا أثر الثقافات الوثنية على الإسلام بعدد من العوامل منها السرعة التي تمت بها أسلمة المجتمع، فلم تزد سنوات الدعوة على يدي الرسول عن ٢٣ عاما استكمل فيها القرآن وفتحت الأنحاء القاصية للجزيرة العربية ثم امتد الزحف الإسلامي في سرعة غير مسبوقة حتى أنه خلال ثمانين عاما كان الإسلام قد بلغ حدود أوربا وحاصر المسلمون القسطنطينية وفتحوا فارس والهند والأفغان ومصر وشمال أفريقيا. ومن ثم يذهب البنا إلى القول بأن هذه المناطق المفتوحة لم تستوعب الإسلام تماما مشيرا إلى الإسقاط اللاواعي للموالي لثقافاتهم على الإسلام فضلا عن الإسرائيليات والأساطير التي ملأت كتب التفاسير، ويخلص البنا إلى البنا التراث الإسلامي – وبالذات في التفسير والحديث والفقه –قد خضع لعوامل بعيدة كل البعد عن روح القرآن، بل يؤكد أن الإسلام الذي يتعبد به المسلمون اليوم ليس هو إسلام القرآن والرسول، ولكنه إسلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين الذين وضعوه خلال ألف وأربعمائة عام، وأن هذا الإسلام يختلف عن إسلام القرآن.

يدلل البنا على قوله بالقول أن المقارنة بين ما يقوله القرآن وما يقوله الفقهاء تبرز أن هناك فرقا شاسعا قد يصل إلى التناقض، فعلى سبيل المثال يقول القرآن "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" بينما يروي لنا الفقهاء حديثا " من بدل دينه فاقتلوه".

وعلى هذا فإن المشروع الذي يتبناه البنا لتجديد الفكر الديني يتمثل في الدعوة إلى "العودة إلى القرآن الكريم مباشرة، دون تقيد بتفسيرات المفسرين، وضبط السنة بمعايير من القرآن؛ إذ ثبت أن السند لا يمكن أن يكون معيارا لأنه جزء من عملية الوضع التي تفشت في الحديث فلم يبق إلا الاحتكام إلى القرآن، ولما كانت السنة مبينة للقرآن، فمن البديهي أنها تلتزم بالقرآن. وأخيرا عدم الالتزام بالأحكام الفقهية التي وضعها أئمة المذاهب الأربعة أو غيرهم. "

والحقيقة أن جمال البنا قد تجاوز مجرد الدعوة إلى التجديد إلى ممارسته بالفعل من خلال عدد من الاجتهادات التي قدمها في عدد من كتبه، لكنها لم تلق الاهتمام الكافي لمناقشتها وكأنها عملية تهميش مقصودة لكل مخالف ،اتفق عليها دون وعي كل من العلمانيين العرب والإسلاميين، فثمة نتائج هامة يستخلصها البنا من دراساته، منها ؛ إثباته أن القرآن يفتح باب حرية الفكر والاعتقاد على مصراعيه، ويقضي بالمساواة بين الناس جميعا على اختلاف مذاهبهم وأن التفاضل بالتقوى أي العمل والخلق، وأن القرآن أقر مبد أ القضاء على الرق ،وأن القرآن تقبل تعددية الأديان، وأن الإسلام أوجب القتال عندما يراد فتنة المسلمين عن دينهم فحسب أي دفاعا لا هجوما على الآخرين، وأن الحجاب جائز لزوجات النبي فحسب أما عامة النساء فلا حجاب، وأن الإسلام دين وأمة وليس دينا ودولة، بل إن البنا وصل إلى حد اقتراح حذف مادة "دين الدولة الإسلام" استنادا إلى أن الدولة في مجتمع إسلامي لا تكون إسلامية، ولا تكون علمانية ولكن مدنية تقصر عملها على مجال العمران ورفع المستوى المادي والأدبي للشعب ،وأن هذه المادة في الدستور يتم استغلالها من قبل الجماعات الإسلامية كما أنها تثير الحساسيات.

يوضح البنا أن هذه النتائج المستخلصة من دراساته تتميز بأنها نتائج مستخلصة من صريح الآيات القرآنية ومن روح الإسلام ومن عمل الرسول وما تقضي به الحكمة وهي مصدر من مصادر الإسلام وأنها لا تختلف إلا مع أقوال الفقهاء الذين أصدروا أحكامهم في ضوء عصرهم وأفهامهم. بل إن الاجتهاد للوصول إلى هذه النتائج كان بأمر قرآني للمسلمين بأن يفكروا ويتدبروا، وأن البنا في اجتهاداته هذه لم يفعل إلا ما سبق أن قاله معاذ للرسول ووافقه عليه ،وما فعله بعد ذلك عمر بن الخطاب.

وأخيرا، يؤكد البنا أن الإسلام لن يتجدد إذا ما تنازلنا عن ضرورة الوصول إلى أصول فقه جديد، وأن أي محاولة تلفيقية أو تجزيئية لهذا الهدف لن تجدد الفكر الإسلامي.

ويضيف إن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف الكبير هي كسر احتكار المؤسسة الدينية للحديث عن الإسلام التي ستعارض هذا الهدف ليس دفاعا عن الإسلام بل دفاعا عن مصدر رزقهم.

الملف

إشكاليات تجديد الخطاب الديني

تعقيبا علي فهمي هويدي:

ليس في الإسلام كهنوت

حلمي سالم

كتب فهمي هويدي، في عدد "الأهرام" يوم ٣٠-٩-٢٠٠٣ مقالا بعنوان "نقطة نظام"تعرض فيه بالسب والتكفير والتخوين لمن نظموا وشاركوا في ندوة "السبل العملية لتجديد الخطاب الديني"، التي عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بباريس في منتصف أغسطس الماضي، ولم تفته فاحشة لم ينسبها إليهم. فقد اتهمهم هويدي "بالتجديف والعبث بالدين والاستباحة والتحرش والاجتراء على الإسلام والنيل من ثوابت المجتمع وإثارة الفتن والتقارب مع المصالح الغربية ضد الإسلام والتآمر وتشتيت الصف الوطني والتفريط في المسئولية الوطنية"!!. وهى اتهامات خطيرة تستوجب المساءلة القانونية لكاتبها قبل الأدبية، خاصة أنه يعرف جيدا الثمن الذي دفعه من دمهم أو آمانهم أولئك الذين أصابتهم اتهامات مماثلة. وتجنب هويدي خلال مقاله (٢٠٠٣ كلمة) القيام بعرض أمين لتوصيات الندوة أو مناقشتها، مكتفيا بتوزيع الاتهامات والشتائم، متوهما بأن مجرد السخرية من عقد الندوة في باريس بمشاركة منظمات دولية وبتمويل أجنبي، كاف لإضفاء مشروعية على اتهاماته، متوقعا أن مغازلة العاطفة الدينية والوطنية للقارئ بهذه اللغة التعبوية كافية لإقناعه، حتى لو تم تغييب عقل القارئ. نفس القارئ الذي يعرف الآن أن روسيا "الأرثوذكسية" صارت عضوا بمنظمة المؤتمر الإسلامي!، وأن فرنسا "الكاثوليكية" والصين "الملحدة" تتهيأ لاحتلال مقاعدها!.

وأود، باعتباري منسق هذه الندوة، أن أوضح النقاط التالية:

١- يصف هويدي المشاركين في هذه الندوة بأنهم "من هب ودب"!، وبأنهم شخصيات "مشبوهة"! وهم من أبرز المفكرين والكُتّاب والحقوقيين في العالم العربي، وبعضهم له إسهامات مرموقة في دراسة التراث العربي والإسلامي، وبعضهم يعيش في منفى إجباري، نتيجة تعرض حياته وسلامته للخطر، إما من نظم مستبدة أو جماعات أصولية متطرفة.

٢- يضيف هويدي: أنهم يفتقرون إلى "شرعية" الحديث عن تجديد الخطاب الديني، وقد غاب عنه أن الإسلام لا" كهنوت" فيه، وأن مناقشة قضاياه ليست" حكرا" على أحد. وإذا كان لابد من شرعية، فأصحاب الشرعية الأولى في تجديد الفكر الديني هم أولئك الذين يدفعون ثمن "تجمد الخطاب الديني" من حياتهم كل يوم، نتيجة هيمنة خطاب يؤبد التخلف ولا يحض على التقدم والتفكير العلمي والعصري، ولا يلبي احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، بل والروحي للمسلمين في القرن الحادي والعشرين. وكذلك أولئك الذين دفعوا الثمن من حياتهم، سواء كانوا من المسلمين أو غير المسلمين الذين يموتون بالسيوف والخناجر وبمتفجرات التطرف بلا ذنب.

٣- يسخر هويدي بطريقة استعدائية ضد الأديان الأخرى، من عقد ندوة في موضوع عربي إسلامي في "باريس الكاثوليكية"! وقد فاته أن أقوى موقف معارض للحرب على العراق قد خرج من باريس الكاثوليكية وبرلين البروتستانتية، وموسكو الأرثوذكسية (الملحدة سابقا)، وأن أقوى موقف عالمي ضد إسرائيل منذ إنشائها قد خرج منذ عامين من دربان بجنوب أفريقيا المسيحية، وضد العولمة والسياسة الأمريكية في بورتو اليجيري وسياتل وروما وغيرها من المدن غير العربية أو الإسلامية. فهل ينتقص ذلك من جدارة المواقف التي صدرت عن هذه المدن لصالح الشعوب العربية والإسلامية والمستضعفين عموما؟!.

إن الكاتب المتخصص في الشأن الإسلامي يتناسى أن أول إعلان عن حقوق الإنسان في الإسلام قد صدر عن اجتماع المجلس الإسلامي العالمي في "باريس الكاثوليكية" عام ١٩٨١، وأن رابطة العالم الإسلامي أصدرت "إعلان روما لحقوق الإنسان في الإسلام"، أي على مسافة أمتار من أحضان المقر البابوي "الكاثوليكي"! فهل ينتقص ذلك من جدارة هذه الاجتماعات أو الإعلانات الصادرة عنها؟ أم هو فقط الولع ببث سموم الكراهية الدينية؟.

٤- إن الصحفي -الباحث عن الحقيقة لا التشهير- يجب أن يسعى إلى استقاء الحقيقة من مصادرها الأصلية قبل أن يسارع بتوزيع الاتهامات والشتائم.

يتساءل هويدي ببراءة لامزة ساخرة عن سر مشاركة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان في موضوع خاص بالعرب والمسلمين!، وهو سؤال غريب من صحفي حصيف ومتابع. فهذه المنظمات تضم في عضويتها عشرات المنظمات العربية، وقسما هاما من المسئوليات القيادية في هاتين المنظمتين الدوليتين، معقود لمسئولين عرب ومسلمين، كما لابد أن الصحفي الحصيف المتابع "للشأن الإسلامي" يعرف أن الفرع "الباريسي" للمنظمة الأولى، هو أحد الأطراف الرئيسية في الدعوى التي رفعت في "باريس" ضد الكاتبة الإيطالية العنصرية أوريانا فالاتشي، الذي يقطر كتابها الأخير سما ضد العرب والمسلمين، وأن المنظمة الأولى -التي يتولى منصب الأمين العام فيها عربي مسلم!- هى أحد الأطراف الرئيسية المنظمة للمظاهرات "الباريسية" العارمة بمئات الألوف تضامنا مع الشعب الفلسطيني وضد الحرب على العراق، وأن نفس المنظمة "الباريسية" هى التي صممت بوستر بالفرنسية وعدة لغات -بينها العربية- عن شارون، كتبت عليه بالبنط العريض "مجرم حرب" ووضعته على صفحتها على الإنترنت.

نفس الأمر ينطبق على المنظمة الثانية "الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان" التي يتولى رئاستها عربي مسلم!، ويتولى منصب نائب الرئيس فيها عربي مسلم! ويتولى عرب ومسلمون نحو نصف مقاعد لجنتها التنفيذية. وهذه المنظمة شكلت مجموعة عمل خاصة بالعمل من أجل فلسطين -بناء على اقتراح مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي وضع

ورقة العمل لها- ومهمة المجموعة هى المساهمة في تعبئة الرأي العام الأوروبي تضامنا مع حقوق الشعب الفلسطيني، وتنسيق الجهود بين المنظمات الدولية والعربية والفلسطينية المعنية. كما بعثت الفيدرالية والشبكة بعدد من بعثات تقصي الحقائق إلى فلسطين، ونشرت تقاريرها بالإنجليزية والفرنسية على الرأي العام، ويمكن للقارئ أن يطلع عليها من خلال مواقعها على الإنترنت، أو يطلبها منها أو من مكاتب المنظمات المصرية والفلسطينية والعربية المعنية بحقوق الإنسان.

٥- من المنطقي توقع أن يمول العرب والمسلمون هذا النوع من الأنشطة من أجل فلسطين وبقية القضايا العربية والإسلامية، ولكن للأسف الشديد فإن أموال العرب والمسلمين لا تذهب في هذا الاتجاه، بل على الأرجح تذهب لدعم الخطاب الديني المتحجر والمدافعين ضد تجديده. ومن ثم فإن المنظمات الدولية الداعمة لكفاح الشعب الفلسطيني وبقية قضايا العرب والمسلمين، تعتمد في تمويلها على أفراد ومؤسسات أمريكية وأوروبية، وبينها الاتحاد الأوروبي، الذي يتساءل الصحفي الحصيف بسخرية اتهامية عن سر علاقته بندوة باريس، ويدمغ كل ذلك باتهامات -يوزعها باستخفاف بالقارئ غير الملم بهذه المعلومات- تزعم أن كل ذلك يصب في الأجندة الأمريكية الإسرائيلية والمصالح الغربية.

٦- غير أن الأكثر إثارة للعجب أن يندهش هويدي من المشاركة مع منظمات دولية وبتمويل خارجي في ندوات تتعلق بالشأن الإسلامي، رغم أن هويدي هو ضيف دائم في ندوات تتناول نفس الموضوعات وتنظمها من الألف للياء منظمات أوروبية وأمريكية في عواصم "كاثوليكية وبروتستانية"، وبتمويل أوروبي وأمريكي! بل إن الأستاذ هويدي زامل بعض المشاركين في ندوة باريس ـــ التي يحتج عليها- في ندوات من هذا الصنف، دون أن يعتذر عن المشاركة، أو يعبر عن احتجاجه أثناءها، أو ينسحب قبل نهايتها، أو يدمغها بخدمة جدول الأعمال الصهيوني الأمريكي المعادي للإسلام، وغيرها من الاتهامات المشينة ـــ التي وزعها دون أن يجفل له جفن على المشاركين في ندوة باريس التي لم يشارك فيها- بل كان سعيدا راضياً بمبادرة غير العرب والمسلمين بمناقشة أخص دقائق الشأن الإسلامي القرآني والنبوي.

من المثير للذهول أن هويدي يزف للقارئ المعلومات الخاصة بمشاركة منظمات دولية في الندوة والتمويل الخارجي لها، باعتبارها سرا خاصا كشفه له محمد فائق(!)، برغم أن هذه المعلومات مذكورة بالنص في الصفحة الأولى من الإعلان الذي يعلق عليه(!). ولم تكن هناك حاجة لخدمة "نبيلة" من فائق أو غيره.

٧- يحاجج هويدي في مواجهة إعلان باريس بأن الأولوية يجب أن تكون لإقامة "الدولة الديمقراطية"، رغم أن الإعلان يؤكد أن لا تجديدا حقيقيا للخطاب الديني إلا بالإصلاح السياسي الشامل، بل إن هذا هو عنوان الإعلان ذاته المكتوب بالبنط العريض في أعلى الصفحة الأولى منه(!). ومع ذلك، فإذا صدقنا أن الديمقراطية هى أولوية حقا لهويدي، فهل يمكن التحرك خطوة واحدة للأمام باتجاه تحقيقها في ظل هيمنة خطاب ديني يكرس الاستبداد، ولا يؤمن بالتعددية، ويتخاذل عن مناظرة الأسس الفقهية لخطاب بن لادن؟

إن مشكلة المسلمين بسبب سيادة ذلك الخطاب الديني المتحجر الذي يرفض هويدي تجديده، لم تعد محصورة بالغرب وحده، بل تكاد تشمل العالم بأسره.

٨- لو أن الأستاذ هويدي قرأ "إعلان باريس" بعناية لاتضح له:

أن الإعلان عرض التيارات الثلاثة الرئيسية - واتجاهين غير رئيسيين- التي تبلورت في الندوة، بما فيها التيار الذي لا يرى ضرورة للتجديد، وذلك دون أن يتبنى الإعلان وجهة نظر تيار بعينه. وأكد الإعلان على أن تجديد الخطاب الديني بات يشكل ضرورة داخلية عميقة تنبع من رفض العرب والمسلمين لوضعهم المتردي في العالم، وشدد على ضرورة التمييز بين الإسلام كدين، والفقه كمعرفة أنتجها فقهاء وباحثون بشر يظل إنتاجهم قابلا للنقد والمراجعة والتطوير، من أجل إجراء مصالحة بين الفكر الإسلامي ومتطلبات التقدم المادي والمجتمعي والأخلاقي والروحي في العصر الحديث.

وقد تضمن الإعلان عدداً من التوصيات التي استهدفت حفز جهود المجددين بمختلف اتجاهاتهم في إطار مناخ يكفل حرية البحث والاجتهاد دونما مصادرة أو تكفير، وبما يتيح مجالا رحبا للحوار الفكري والثقافي والحقوقي الذي ينبغي ألا يكون محصورا في رجال الدين وحدهم، بل يتسع ليشمل المجتمع ككل.

٩- إن مركز القاهرة معني بالأساس بالبعد الحقوقي لتجديد الخطاب الديني، ودوره في هذا المجال -كما كان دوما منذ نشأته- هو الدعم الأدبي لكل جهود ومدارس ومبادرات تجديد الخطاب والفكر الديني ، دون استثناء، بصرف النظر عن التباينات والاختلافات بين هذه المدارس أو المبادرات الفكرية، طالما أنها تسعى إلى تضييق الفجوة الهائلة بين التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والعلمي والروحي للمجتمعات العربية والمسلمين -سواءً بسواء في البلدان التي يشكلون أغلبيتها أو أقليتها- وبين العالم المعاصر. أما أي مدرسة في التجديد سيعتمدها المسلمون لخطابهم وفكرهم الديني، فهذه مسئوليتهم هم، شريطة أن تتاح لهم فرصة الاطلاع الوافي على هذه المدارس والمبادرات، وأن تطرح على بساط المناقشة الجادة المعمقة، والاشتباك الفكري النزيه. وهو بالطبع أمر لا صلة له بمنطق التكفير والتخوين والسب والقذف والتشويه الذي لا يؤدي سوى إلى طرد القراء وجهود المسلمين منهم خارج الحلبة.. ومن ثم فإن إحدى توصيات ندوة باريس، كانت نشر فكر المجددين دون استثناء على أوسع نطاق، وإخضاعه للمناقشة والنقد، والعمل على خلق مناخ حرية الرأي والتعبير والحرية الأكاديمية اللازم لذلك.

١٠- إن عنوان الندوة -كما هو واضح من نص الإعلان- ليس هل: نجدد الخطاب الديني أم لا؟ بل هو حول "السبل العملية لتجديد الخطاب الديني"، وبالتالي فإن اجتماعا هذا هدفه، يكون قد حدد مسبقا نوعية المدعوين للمشاركة في أعماله، أي من بين هؤلاء المؤمنين بضرورة وإلحاحية الحاجة للتجديد، ويستبعد بالتالي من دائرة الدعوة هؤلاء الذين لا يؤمنون بضرورة التجديد، وكذلك هؤلاء الذين يرون أن أحوال العرب والمسلمين على ما يرام، وأنه يمكنهم أن ينتظروا قرونا أخرى إلى أن يقرر هؤلاء الذين يملكون "صكوك المشروعية" إطلاق طلقة البداية للتجديد، ذلك إذا لم يكن العرب والمسلمون قد طالهم حينذاك مصير الهنود الحمر.

١١- إن هذا البيان الذي قدمه هويدي إلى من يهمه الأمر -بما يحمله من استهانة بإسهام مفكرين معروفين، ومن احتكار الحديث عن الدين- يتعارض مع "آداب" السجال الفكري الأمين. ولهذا فإنه مدين باعتذار مرتين للقارئ -قبل منظمي الندوة والمشاركين فيها- مرة لهذا الخطاب التكفيري الشتّام، ومرة لحجبه عن القارئ معلومات منافية لما جاء بمقاله، رغم أنه يعرفها إما كصحفي متابع، أو يتضمنها إعلان باريس ذاته. وهى كلها أساليب أبعد ما تكون عن روح وتعاليم الإسلام.

❖

مدونة الاسرة: خطوة هامة في اتجاه المساواة

أمينة لمريني
الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب

بعد مخاض دام ما يزيد عن سنتين، أعلن محمد السادس، ملك المغرب في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية الخريفية أمام أعضاء غرفتي البرلمان في ١٠ أكتوبر الجاري، عن المبادئ الكبرى التي تتأسس عليها مدونة الأسرة التي تعوض مدونة الأحوال الشخصية.

بشهادة سائر فعاليات المجتمع المدني والسياسي، وبصفة خاصة مكونات الحركة النسائية، فإن الإصلاحات المعلن عنها، وإن لم تستجب بالكامل للمطالب المطروحة، تشكل قطيعة مع الماضي، بل هناك من اعتبرها " ثورة" و"حدثا تاريخيا" بالنظر لطبيعة بعض المقتضيات التي سبق أن أثارت، كمطالب للحركة النسائية، مقاومة عنيفة من قبل القوى المحافظة وخاصة تلك التي تستغل الدين لأغراض سياسية.

المسار

شكل تعديل مدونة الأحوال الشخصية التي تم وضعها في ١٩٥٧، غداة استقلال المغرب، مطلبا للحركة النسائية منذ مدة وخاصة طيلة العقدين الأخيرين. ومعلوم أن المدونة تؤطر لعلاقات تمييزية بين الرجال والنساء وفق مبدأ "الطاعة مقابل الإنفاق " وتجعل المرأة كائنا قاصرا مدى الحياة.

في ١٩٩٣ جرى تعديل للمدونة تحت ضغط الحركة النسائية التي استغلت دخول المغرب فترة انفراج سياسي. ومع أن هذا التعديل كان سطحيا في مجمل النقط التي تناولها فإن أهم إيجابياته على الإطلاق تمثلت في كونه أزال هالات القدسية عن النص.

في ١٩٩٨ وصلت المعارضة السابقة إلى الحكم في إطار ما يعرف بحكومة التناوب بقيادة الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي وفي سياق الأوراش المعلنة من قبل الحكومة استكملت كتابة الدولة في الرعاية الاجتماعية والاسرة بإشراف الوزير سعيد السعدي إنجاز "خطة وطنية لإدماج المرأة في التنمية " ممحورة حول أربعة مجالات ذات أولوية للنهوض بوضع النساء منها الإصلاح القانوني وفي مقدمته مدونة الاحوال الشخصية. وقد تضمنت الخطة مجموعة إجراءات منها رفع سن زواج البنات إلى ١٨ سنة (أسوة بالبنين)، وجعل حكم الولاية في الزواج اختياريا بالنسبة للنساء الراشدات، ومنع تعدد الزوجات مع عرض الحالات الاستثنائية على تقدير القاضي، وإقرار الطلاق القضائي، وتقسيم الممتلكات المكتسبة خلال فترة الزواج في حالة طلاق. لكن الحكومة تراجعت عن مشروعها إثر ردود فعل المعارضة من داخل الحكومة نفسها من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المحافظة ومن قبل الإسلام السياسي مما أدى إلى توقيف مسار إصلاح مدونة الأحوال الشخصية كإنجاز حكومي.

في ٥ مارس ٢٠٠١ استقبل الملك مجموعة من الفعاليات النسائية اللائي طرحن ملف المدونة، إثر ذلك، أي في ١٦ مارس ٢٠٠١، أعلنت ٩ جمعيات نسائية خلال ندوة صحفية، إحداث مجموعة " ربيع المساواة من أجل إصلاح مدونة الأحوال الشخصية" ورفعت تلك الجمعيات إلى الملك مذكرة ضمنتها انتظارها للإصلاح . في ٢٧ أبريل قام الملك بتنصيب اللجنة الاستشارية من أجل إصلاح المدونة (٣ نساء و١١ رجال) مكلفا إياها بإعداد مشروع في الموضوع .

اشتغلت اللجنة طيلة ٢٩ شهرا عرفت خلالها خلافا حادا بين أعضائها ومعظمهم من المحافظين. وكان الملك قد غير رئيس اللجنة في يناير ٢٠٠٣ لتسريع وتيرة الاشتغال، كما وجه توجيهات للجنة يدعوها لرفع الحيف عن النساء بالنظر لدورهن المتعاظم على الساحة الوطنية بتفعيل مقاصد الشريعة والاجتهاد.

رافقت الحركة النسائية هذا المسلسل من موقع القوة الضاغطة. وفي هذا الصدد قامت مجموعة " ربيع المساواة " التي صارت تضم ٣٠ جمعية، بتصريف استراتيجيته في العديد من الأنشطة بما في ذلك الترافع المباشر لدى اللجنة الملكية ولدى الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الرئيسيين طلبا للدعم ولتبني مطالبها، ولدى الجمهور الواسع للتعريف والتوعية من خلال الاعلام. كما استغلت مناسبات مثل الثامن مارس، وأول مايو، والعاشر من ديسمبر للقيام بوقفات وتظاهرات أمام المحاكم والبرلمان تحت شعار قار " من أجل إصلاح جوهري وشامل لمدونة الأحوال الشخصية" . وقد لاقى إصلاح المدونة مقاومات كبيرة بالنظر للرهانات السياسية والإيديولوجية، وتم استغلال واسع للدين في هذا الإطار لإنقاذ النظام الأبوي/البطريركي.

في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ سلمت اللجنة عملها للملك متضمنا نقاط تم التوافق بصددها وأخرى لم يتم الحسم فيها. وقد تم استكمال العمل بإشراف مباشر من الملك الذي مارس سلطته الدينية وفقا للدستور. وفي ١٠ أكتوبر، أعلن الملك عن المبادئ الكبرى لمشروع " مدونة الأسرة " على أساس أن البرلمان سيناقش بالأساس القضايا المدنية.

أهم التعديلات

يبين الجدول الملحق مقارنة بين مطالب الحركة النسائية في إطار "ربيع المساواة" ومقتضيات المدونة الجديدة .

فإذا كان سقف المطالب النسائية أعلى من الإصلاح خاصة في مجال فسخ علاقات الزواج وتعدد الزوجات، فإن الجمعيات التي سجلت القيود الموضوعة على هاتين المسألتين، رحبت بشكل كبير بالتحول النوعي والجريء على مستوى المبادئ المؤسسة لقانون الأسرة الجديد التي تحدث شرخا في البنيان البطريركي، وفي مقدمتها:

- جعل الأسرة تحت رعاية ومسؤولية الزوجين في إطار علاقات متكافئة
- إلغاء الولاية نظرا لدلالته الرمزية القوية التي تجعله مرادفا للانعتاق.

يتضمن مشروع مدونة الاسرة الجديد حوالي ٤٠٠ مادة (مقابل حوالي ٣٠٠ في المدونة القديمة). وهو مشروع غير منشور بكامله إلى حد كتابة هذه السطور. ولعل من أبرز مستجدات مكوناته، كونه يخصص حيزا لحقوق الطفل بإدراج بعض مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل على الخصوص بما في ذلك مفهوم "المصلحة الفضلى" وحقوق الطفل على أسرته في مجالات البقاء والنمو والحماية، وهذا لا يبرر تغيير التسمية من مدونة الاحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة.

وماذا بعد

ينتظر أن يعرض مشروع المدونة قريبا على أنظار البرلمان وهذا يتم لأول مرة. فقد وضعت المدونة في ١٩٥٧ قبل تأسيس البرلمان، وفي ١٩٩٣ تم تعديل في فترة دستورية انتقالية بظهير ملكي. في خطابه أمام البرلمان أعلن الملك عرض المشروع على المؤسسة التشريعية " لما يتضمنه من التزامات مدنية، علما بأن مقتضياته الشرعية هي من اختصاص أمير المؤمنين" تعبيرا عن الحسم في التوجهات والمبادئ الأساسية التي تم فيها تفعيل " مقاصد الاسلام السمحة في تكريم الانسان والعدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف، وبوحدة المذهب المالكي والاجتهاد الذي يجعل الاسلام صالحا لكل زمن ومكان" (من خطاب الملك).

في هذا السياق، ينتظر أن تناقش غرفتا البرلمان المشروع والمصادقة عليه ليكون ساري المفعول في أجل لا يتعدى نهاية السنة الجارية. ويتم حاليا على مستويات عدة التهيؤ لمجموعة من الإجراءات المرافقة بما في ذلك تأهيل مؤسسة القضاء ووسائل الإعلام وغيرها من أجل مرافقة تلائم وتستجيب لمتطلبات مرحلة جديدة.

وعلى مستوى الحركة النسائية، تستعد هذه الأخيرة لتواصل قوتها الاقتراحية بالترافع تجاه البرلمان من أجل تقوية المبادئ الكبرى للمشروع بإجراءات ومساطر وآليات كفيلة بأن ترفع من قوتها الضامنة للمساواة والحامية للنساء من حيف عانين منه لمدة غير يسيرة. وتؤكد الجمعيات بصفة خاصة على ضرورة إرفاق المسلسل الجاري بتدابير داعمة على المستويات المؤسساتية حتى تندرج المدونة الجديدة في إطار شمولي وفي ديناميكية ترسخ المكتسبات الحالية التي ناضلت من أجلها وتفتح أمامها آفاق التطوير.

	مطالب الحركة النسائية	مشروع مدونة الاسرة الجديدة
سن الزواج	سن الزواج يحدد في ١٨ سنة للمرأة كما الرجل	المساواة في سن الزواج بين الجنسين بتحديده في ١٨ سنة (مع رفع الحالات الاستثنائية للقاضي)
الأهلية	للرجل والمرأة الأهلية التامة والقانونية في إبرام عقد زواج باختيارهما الخاص	إلغاء الولاية على المرأة الرشيدة وجعلها اختيارية لمن أرادت أن توكل أحد أقاربها.
التعدد	يمنع على كل شخص مرتبط بعلاقة زوجية فعلية أن يتزوج	جعل التعدد من قبيل الاستثناء ومقرونا بشروط تعجيزية
الحقوق والواجبات	- الزوجان متساويان في الحقوق والواجبات - الزوجان يتكفلان معا إعالة الأسرة (بما في ذلك الأشغال المنزلية) كل حسب مساهمته. - الزوجان يتحملان معا الإشراف على شؤون الأسرة وكذا على تربية الأطفال والوصاية عليهم.	- تعريف الأسرة باعتبارها ميثاق تراض وترابط من غاياته إنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين، - المساواة في الحقوق والواجبات التي صارت متبادلة بين الزوجين - تحمل الزوجين مسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت والأطفال - التشاور في اتخاذ القرارات التي تهم شؤون الأسرة والأطفال
بفسخ الزواج	يتم الطلاق قضائيا - باتفاق مشترك بين الزوجين - على إثر طلب من أحد الزوجين بسبب ضرر -على إثر طلب من الزوجين بسبب ضرر متبادل	تم الإبقاء على أنظمة فسخ العلاقات الزوجية من طلاق وتطليق وخلع لكن مع وضعها كلها وفق شروط وإجراءات قضائية تقلل من الممارسات التعسفية للرجل، وتوسع من إمكانيات حصول النساء على الطلاق، وتحمي بصفة خاصة حقوق الأطفال (مثلا في حالة الطلاق الذي يوقعه الرجل يتعين عليه الأداء المسبق لمستحقات الزوجة والأطفال قبل الإذن بالطلاق.
الأموال المكتسبة أثناء الزواج	اقتسام الممتلكات المكتسبة أثناء الحياة الزوجية في حالة الطلاق أو الوفاة، مع اعتبار الأشغال المنزلية كمساهمة في تلك المقتنيات.	إقرار أن الذمة المالية مستقلة للزوجين مع إمكانية اتفاق في وثيقة مستقلة حول تدبير الاموال التي ستكتسب أثناء قيام الزوجية. - إذا لم يكن هناك اتفاق يرجع القاضي إلى القواعد العامة للإثبات مع مراعاة عمل كل واحد من الزوجين وما قدمه من مجهودات لتنمية أموال الأسرة
شروط حضانة الأطفال	- الحاضن من الأبوين (رجل أو امرأة) حر في أن يتزوج من جديد. - يحتفظ الحاضن من الأبوين ببيت الزوجية - توحيد سن الطفل، (ولد أو بنت) المحضون في ١٥ سنة	- حق الام في الاحتفاظ بالحضانة حتى في حالة الزواج (٧ سنوات على الاقل) وفق بعض الشروط. - تكاليف سكن المحضون مستقلة عن النفقة -المساواة بين البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لاختيار الحاضن من الأبوين
الإرث	مطلب عام لبعض الجمعيات	تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الام على غرار أبناء الابن حقهم في تركة جدهم (الوصية الواجبة)

الفشل يلاحق مؤتمر منظمة التجارة العالمية في "كانكون"

خالد الفيشاوي

انهار المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في "كانكون" بالمكسيك، الذي أحاطت به تظاهرات عشرات الآلاف يهتفون ضد المنظمة والعولمة والرأسمالية.. فشل مؤتمر "كانكون"، كما فشل من قبله مؤتمر "سياتل" الذي عقد أواخر عام ١٩٩٩ .

دخل المتظاهرون معارك مع الشرطة، وتحولت الشوارع إلى ميدان معركة، وأروقة المؤتمر إلى ساحة للخلافات بين فقراء العالم وأغنيائه، وفي الأثناء، سقط إعلان الدوحة الصادر عن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر ٢٠٠١، والذي عقد بعيدا عن مظاهرات الشوارع، وصدر بعد انتهاء الموعد الرسمي للمؤتمر، وسفر معظم الوفود لبلادها، وبقى البعض ليجتمعوا خلسة لإصدار إعلان الدوحة، وتفادي فشل آخر بعد فشل "سياتل".

احتفلت الحركات الاجتماعية والمنظمات المناهضة للعولمة بفشل اجتماعات "كانكون"، واعتبرته انتصارا مساويا لانتصار "سياتل"، وبداية لصحوة جديدة للحركة العالمية المناهضة للعولمة بعد التعثر الذي شهدته في أعقاب عجزها عن منع الحرب الأنجلو-أمريكية ضد العراق.

قلب قطار العولمة

عشية المؤتمر اندلعت المظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية في العديد من المدن الكبرى في كل قارات العالم، وفي "كانون" أعلنت وفود الحركات الاجتماعية أنها جاءت "لقلب قطار المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية"، وبالفعل نجحت الحركات الاجتماعية في ذلك. وطالبوا في بيانهم بحق الشعوب في السيادة على الغذاء، ورفع قضايا الزراعة والغذاء من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وحل المنظمة.

وفي ١٠ سبتمبر، بدأ الاجتماع وأحاطته مظاهرات، بدأت في اليوم الأول بمشاركة عشرة آلاف من الفلاحين والشباب والنساء والحركات الاجتماعية من معظم بلدان العالم، وحاصرتهم الشرطة بسياج حديدي، تحول بينهم وبين مقر الاجتماع الرسمي، وخلال المسيرة انتحر الكوري "لي كيونج هاي" احتجاجا على سياسات منظمة التجارة العالمية التي تجلب الإفقار والموت للملايين من شعوب العالم.

بدأت المظاهرات بعشرة آلاف في اليوم السابق على الاجتماع واتسعت لتشمل ٥٠ ألفا، احتفلوا معا بفشل المؤتمر في يومه الأخير.

انهار المؤتمر الرسمي لمنظمة التجارة العالمية عندما رفضت مجموعة من البلدان الآسيوية والأفريقية الاستجابة لطلبات الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية للتفاوض حول سياسات الاستثمارات الأجنبية والصفقات الحكومية والتسهيلات التجارية. بينما أصرت مجموعة البلدان الأفرو آسيوية، ومنها البلدان الأشد فقرا، أصرت على طرح قضية إلغاء الدعم الذي تقدمه حكومة البلدان الغنية لمزارعيها، والتي تتجاوز ٣٠٠ بليون دولار سنويا. كما رأت في المطلب الأوروبي الياباني مجرد مناورة لتجنب تناول قضايا الزراعة باعتبار أن القضايا المثار إليها سبق مناقشتها في اجتماع سنغافورة عام ١٩٩٦، ولا تعكس إلا مصالح الشركات الكبرى العابرة للقوميات.

محاولات فاشلة

وفي محاولة فاشلة لإنقاذ المؤتمر، عقد اجتماع مغلق لوزراء تسع دول، تمثل قطبي الخلاف داخل المؤتمر، وهى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في جانب، والهند والصين والبرازيل وماليزيا وكينيا وجنوب أفريقيا والمكسيك في الجانب الآخر. وبعد فشله، عقد اجتماع أوسع لوزراء ٣٠ دولة في آخر أيام المؤتمر، لم يوافق أيضا على مسودة البيان الختامي بعد تعديله، وأعلن عن فشل المؤتمر.

وتعليقا على انهيار المباحثات، اتهم "جورج أوديور"، رئيس الوفد الكيني، كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتلاعب والسعي (لفبركة) اتفاق، وفرض قضايا سنغافورة، ورفض مناقشة مطالب البلدان النامية الخاصة بالزراعة. بينما حمل "باسكال لامي"، المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي، البلدان الفقيرة مسئولية الانهيار، واتهمها بعدم العقلانية في مطالبها.

وانتقد قواعد العمل في منظمة التجارة العالمية التي تشترط الإجماع على اتفاقياتها، وقال: "إنها منظمة تنتمي للعصور الوسطى".

أمريكا تتوعد

وشن الوفد الأمريكي هجوما حادا على موقف البلدان النامية، وتوعدوهم بالعقوبات الاقتصادية، فقال "روبرت زوئليل"، الممثل التجاري الأمريكي، "إن أولئك الذين عارضوا الولايات المتحدة سوف يحال بينهم وبين الدخول إلى الأسواق الأمريكية". بينما قال السناتور الأمريكي "تشارلس جراسلي": "سوف أستخدم موقعي كرئيس للجنة المالية في مجلس الشيوخ في ملاحقة البلدان التي لعبت دورا هداما في كانكون".

أحد أكثر الظواهر أهمية في اجتماع "كانكون"، نشوء كتلة جديدة تعارض هيمنة القوى الكبرى (أمريكا، أوروبا، اليابان) على منظمة التجارة العالمية. وهى الكتلة التي عرفت بمجموعة الـ ٢٣، تقودها البرازيل والصين والهند، وتقول إنها تمثل أكثر من نصف سكان العالم، وبها ٦٣٪ من المزارعين في العالم. ويؤكد "ديباك باتل"، وزير التجارة في زامبيا، أن المجموعة ستتوسع لتضم ٨٠ دولة.

مؤشرات النهاية

وإذا كانت الحركات المناهضة للعولمة ترى في انهيار اجتماع "كانكون" انتصارا ينسب لها، وبداية لتراجع، منظمة التجارة العالمية.. وإذا كانت مجموعة الـ ٢٣ ومؤيديهم يستشعرون المزيد من الثقة في قدرتهم على التصدي للقوى الكبرى. فإن الدول الكبرى أيضا تعترف بتراجع فاعلية المنظمة، والعجز عن تنفيذ أجندة الدوحة بحلول عام ٢٠٠٥ . حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واليابان تنفض يدها من الاتفاقات الكوكبية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتبدي اهتماما متزايدا بالاتفاقيات الثنائية والإقليمية. وفي هذا الإطار، تشير "الجارديان" إلى أن "الاتفاقيات التجارية الثنائية لا تحمل الخير لبلدان العالم الأشد فقرا". وإذا كانت الولايات المتحدة تشغل بتوقيع اتفاقيات للشراكة التجارية مع بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، يرى المحللون إمكانية قيام تكتلات تجارية جديدة فيما بين الصين واتحاد دول

جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وكذلك بين الهند والآسيان، واليابان والآسيان. ولن يكون أمام البلدان الأفريقية سوى السعي لتوقيع اتفاقيات ثنائية وإقليمية. كما تتوقع "الفاينانشيال تايمز".

إن مثل هذه الاتفاقيات ستسحب البساط من تحت أقدام منظمة التجارة العالمية. ولن يكون أمام اجتماعها القادم في "هونج كونج" خلال العامين القادمين سوى لعق جراحها، والسعي لتطبيق ما وصلت إليه من اتفاقيات يتعثر تنفيذها.

انتصار الفرقاء

على الرغم من الإحساس المشترك لدى الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة وبلدان الجنوب بالانتصار على إرادة الدول الغنية في منظمة التجارة العالمية، إلا أن ذلك لا يعني اتفاقهما.. فالبلدان الفقيرة لا تختلف مع استراتيجيات وأهداف منظمة التجارة العالمية في إطلاق حرية التجارة في السلع والخدمات، واستراتيجيات توجيه الصناعة والزراعة لخدمة السوق العالمي، وليس لتوفير احتياجات المنتجين أنفسهم، ولا تختلف مع بلدان الشمال إلا في العوائق التي تفرضها الأخيرة لإعاقة حرية دخول منتجات البلدان الفقيرة إلى أسواق الشمال، وهنا يأتي الدعم الزراعي في مقدمة هذه العوائق.

أما الحركات الاجتماعية لشعوب العالم الفقيرة، فإنها، وطبقا لبيانها الصادر في "كانكون"، تعتبر منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أسلحة في يد الشركات الاحتكارية عابرة القوميات تستهدف تدمير حياة الشعوب والاستيلاء على ثرواتهم. كما أنها تناهض منطق الحياة الرأسمالية، والسعي لتحقيق الأرباح على حساب احتياجات البشر، وتعطي الأولوية لقوانين السوق على حساب العدل الاجتماعي.

وعلى ذلك، فإنها في مجال الزراعة، تعارض استراتيجية منظمة التجارة العالمية التي تنفذها حكومات العالم الثالث، والخاصة بتوجيه الإنتاج الزراعي لخدمة السوق العالمي، ولكنها تدعو لتمكين الفلاحين من الأرض، وتوجيه النشاط الإنتاجي الزراعي لتوفير احتياجات السكان المحليين، والاعتماد على زراعة نظيفة وغذاء نظيف لا يعتمد على الأسمدة والمبيدات غير العضوية من أجل إنتاجية عالية، لكنها ضارة بالصحة، وتقدم الموت والمرض بدلا من الغذاء. كما تؤكد على ضرورة الحفاظ على البيئة وعلى ثروات الفلاحين من البذور والخبرات المتوارثة في الزراعة.

غياب عربي

ومع ملاحظة غياب الحركات الاجتماعية العربية عن المشاركة في مظاهرات "كانكون"، وعدم خروج أية مظاهرات في أية عاصمة أو مدينة عربية احتجاجا على اجتماعات منظمة التجارة العالمية. فإن الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لم يسمع لها صوت داخل أروقة المؤتمر الرسمي، ولا في مجموعة الـ ٢٣.

الدعم لهم والحماية لنا

ومع ذلك، وعقب انتهاء مؤتمر "كانكون" إلى الفشل، عقد د. سمير أمين، المفكر الاقتصادي المصري المعروف، ورئيس المنتدى العالمي للبدائل، ندوة بمركز البحوث العربية والأفريقية لمناقشة نتائج "كانكون"، أشار فيها إلى أن المطالبة بإلغاء دعم حكومات الشمال لمزارعيها أمر خاطئ، فليس للجنوب الحق في إلغاء مكسب اجتماعي يتمتع به المزارعون في الشمال، بل يجب السعي للحصول على نفس الحق في الجنوب. وفي هذا الإطار، قد يكون أحد أشكال الدعم الممكنة في الجنوب، حماية أسواق المنتجات الزراعية في العالم الثالث، فللشمال كل الحق في الدعم، وللجنوب كل الحق في الحماية.

وأضاف أن فتح أسواق الجنوب أمام المنتجات الزراعية للشمال حتى وإن أصبحت غير مدعومة، سوف يؤدي إلى تدمير زراعة الجنوب، فلا قدرة لصغار المنتجين في الجنوب على منافسة المنتجين في الشمال.

وخلص د. سمير أمين إلى أن نظام الليبرالية المعولمة ليس لديه ما يقدمه للشعوب، بل يؤدي إلى التدمير الاجتماعي والثقافي والأخلاقي. ولا يوفر للعالم الثالث -في أحسن الأحوال- سوى صناعة تابعة، ولا يقدم للفلاحين سوى قنانة لشركات الزراعة العملاقة.

وأن مقاومة هذا النظام لن يتم من خلال الدفاع عن الأبنية والأنظمة التي تنتمي للماضي، فالحقائق الجديدة تقتضي أجوبة جديدة أكثر انفتاحا وأكثر راديكالية مما عرف من قبل.

مرة أخرى: محاولة استخدام القضاء الدولي ضد جرائم إسرائيل

تقدم المحامي السويسري مارسيل بومونيه ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحامي راجي الصوراني بشكوتين إلى المدعي العسكري السويسري في برن بالنيابة عن ضحايا فلسطينيين. وتتعلق إحدى القضيتين بفلسطينيين هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منازلهم في قطاع غزة، بينما تتعلق القضية الأخرى بفلسطينيين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة أثناء احتجازهم على أيدي جهاز الأمن العام الإسرائيلي. وتتضمن الشكوتان دعوة إلى مقاضاة السلطات الإسرائيلية المسئولة عن هذه الأفعال، بمن في ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعزر، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز، ورئيس جهاز الأمن الإسرائيلي السابق آفي ختر، والقائد السابق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي دورون ألوج. وقد قبل المدعي العام العسكري السويسري القضيتين ووعد بإجراء المقتضى القانوني اللازم.

جدير بالذكر أن القانون السويسري ينص على ملاحقة ومقاضاة أولئك المسئولين عن إصدار الأوامر بارتكاب، أو ارتكاب خروقات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، مستندا إلى الالتزامات الواردة في المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب لعام ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)، والتي تعتبر سويسرا طرفا ساميا متعاقدا. وتناط صلاحية التحقيق في هذه الأعمال بالمدعي العام العسكري السويسري. وتحظى سويسرا بمكانة خاصة لأنها الدولة المودعة بها اتفاقية جنيف الرابعة.

وقد أكد الصوراني في مؤتمر صحفي عقد في برن في الخامس من سبتمبر الماضي أن مثل هذه المبادرات هى أمر ضروري ومشروع، كما عبر عن قلقه إزاء فشل المجتمع الدولي في التدخل لوضع حد للانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعا الصوراني أيضا الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية واتخاذ إجراءات فورية ملموسة من أجل ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين وإنصاف الضحايا.

حقوق العمال المهاجرين في إسرائيل

معتز الفجيري

صدر حديثا وبالتعاون بين الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان تقرير حول أوضاع العمال المهاجرين في إسرائيل كخلاصة لنتائج الزيارة التي قامت بها بعثة تقصي حقائق مشتركة أوفدتها الفيدرالية الدولية والشبكة الاورومتوسطية إلى إسرائيل لبحث الظروف التي يعمل ضمنها العمال المهاجرون في إسرائيل والكشف عن انتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها هؤلاء العمال. فقد توصل التقرير إلى أن نظام استخدام العمالة المهاجرة في إسرائيل وأغلبها من آسيا ومن أوروبا الشرقية هو نظام استغلالي يسمح بحدوث انتهاكات منهجية لحقوق العمال ويتجاهل حدوث مثل هذه الانتهاكات.

ان الوضع في اسرائيل فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة يتسم بقدر من الخصوصية نظرا للاستخدام المتعمد للعمالة المهاجرة من أجل استبدال العمال الفلسطينيين فمنذ تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ تم اللجوء للعمالة الأجنبية لمواكبة تطورها الاقتصادي ففي البداية استخدم الإسرائيليون الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل وبعد ذلك الفلسطينين من المناطق المحتلة عقب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ومع اغلاق نقاط العبور الحدودية والشواغل الأمنية التي ارتبطت بالانتفاضتين الاولى والثانية اخذت اسرائيل تتجه بصورة متزايدة نحو استخدام العمالة المهاجرة لاستبدال العمال الفلسطينين الذين منعوا من دخول إسرائيل. وطبقا لما ورد في التقرير فإن هناك ما يقارب ثلاثمائة ألف عامل أجنبي قد احضروا الى إسرائيل يشكلون ١٣٪ من مجموع القوى العاملة في إسرائيل وأغلبهم من آسيا ومن أوروبا الشرقية ٦٥٪ منهم موجودون بصورة غير مشروعة ويبدأ العديد من العمال الاجانب العمل بصورة مشروعة ولكنهم بعد ذلك يفقدون عملهم او يغيرون مستخدميهم مما يؤدي إلى فقدانهم تصاريح العمل وبالتالي يصبحون عمالا غير شرعيين. كما أن العمال المهاجرين القانونيين أو المسجلين لدى الحكومة موضوعون تحت سيطرة كلية من قبل اصحاب العمل الإسرائيليين والذين يقوم اكثرهم باحتجاز جوازات سفر العمال بما يتنافى مع القانون وإذا اشتكى العمال فانهم يكونون معرضين للفصل من العمل وفي هذه الحالة يفقدون تصاريح العمل فورا ويصبحون مقيمين غير شرعيين.

العمال المهاجرون والقانون الدولي

إن الاتفاقيتين الرئيسيتين المتعلقتين بالعمال المهاجرين والصادرتين بواسطة منظمة العمل الدولية هما اتفاقية العمال المهاجرين رقم ٩٧ لعام١٩٤٩والتي صممت لمساعدة العمال .

يأتي معظم العمال المهاجرين إلى إسرائيل من خلال اتفاقية موقعة بين شركة اسرائيلية ووكالة تشغيل في البلد الاصلي للعمال فعقد العمل بين العامل وصاحب العمل يوقع في البلد الاصلي للعامل، وعندما يصل العمال المهاجرون الى اسرائيل يجدون انفسهم في وضع من الخضوع التام لصاحب العمل وفي عدد متزايد من الحالات تصادر جوازات سفر العمال من قبل اصحاب العمل الإسرائيليين مما يعرض العمال لخطر الترحيل نتيجة فقدان الصفة القانونية في أي وقت يكونون فيه خارج مكان العمل، كما تضعف من موقف العامل امام صاحب العمل ورغم ان الكنيست اعلن في عام ١٩٩٤ ان مصادرة جواز سفر العامل تشكل مخالفة جنائية ويعاقب عليها القانون بالسجن لمدة سنة الا انه لم يقاض أي صاحب عمل في هذا الموضوع على الرغم من الشكاوى المتكررة التي رفعها العمال المهاجرون.

وفيما يتعلق بالحقوق النقابية للعمال المهاجرين في اسرائيل فالهستدروت وهى منظمة نقابات العمال في اسرائيل وبحسب قوانينها الداخلية لا تدخل الى عضويتها الكاملة سوى المواطنين الإسرائيليين ويمكن للعمال الاجانب ان يصبحوا اعضاء في الفروع المحلية، ولكن الأغلبية العظمى منهم ليس لديهم أي تمثيل نقابي على الاطلاق و لا تقوم الهستدروت الا بتوفير المعلومات للعمال المهاجرين حول دفع الأجور، وأسئلة عامة تتعلق بحقوقهم الاجتماعية، أما الإضرابات من قبل العمال المهاجرين فهى مما لم يسمع به من قبل، وقد وجه اتهام للهستدروت بانها تساعد الشرطة في حملات اعتقال وترحيل العمال المهاجرين غير الشرعيين.

ونظرا لتزايد معدلات البطالة وتصاعد مشاعر كره الاجانب وللعدد الكبير من العمال الاجانب الذين لا يغادرون اسرائيل بعد انتهاء مدة عقودهم قررت الحكومة الاسرائيلية عام ٢٠٠٢ الشروع في سياسة تسمح بترحيل العمال وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية لحماية العمال من الترحيل المفاجئ فقد حدثت حالات عديدة قبض فيها على آباء وأمهات في الشوارع تاركين خلفهم اطفالا ليعيلوا أنفسهم.

و قد اشاد التقرير بالدور الهام الذي تقوم به العديد من المنظمات غير الحكومية في اسرائيل لتقديم خدمات ومساعدات قانونية للعمال المهاجرين وملاحقة اصحاب العمل الذين يتخلفون عن دفع اجور العمال ومراجعة سلطة الضرائب، حينما يقوم اصحاب العمل بمخالفات مالية تعود بالضرر على العمال، ومن أهم هذه المنظمات جمعية الحقوق المدنية ومنظمة "كاف لاوفيد" ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظمة هموكيد "مركز الدفاع عن الفرد".

وفي النهاية خرج التقرير بمجموعة من التوصيات للحكومة الاسرائيلية والتي من اهمها ضرورة التقيد بالالتزامات الواردة بموجب الاتفاقات الدولية وخاصة الاتفاقات الصادرة من منظمة العمل الدولية وفرض الالتزام بقوانين دولة اسرائيل ذاتها وخصوصا ما يتعلق بحقوق العمال من حيث تقاضي الاجور والتامين الصحي وأيام العطلة والعضوية بنقابات العمال وجريمة احتجاز جواز سفر العامل الاجنبي والعمل على الغاء الممارسات اللاانسانية التي يدفع العمال بموجبها دفعات مالية مقابل حصولهم على عقود عمل والتوقف عن ربط العمال باصحاب العمل وتنظيم الشركات التي تستورد العمال المهاجرين ومقاضاة الشركات المتورطة في الاتجار بالاشخاص وايجاد تنظيم افضل لتوزيع تصاريح العمل على الشركات التي تستورد العمال المهاجرين وايقاف اصدار اية تاشيرات جديدة للعمال الاجانب حتى يتم استيعاب كافة العمال غير المسجلين الموجودين حاليا في سوق العمل الاسرائيلي.

الفلسطينيون في مصر ليسوا أفضل حالا!

ثمة صور نمطية عن اللاجئين الفلسطينيين في مصر تصورهم دائما على أنهم أفراد أثرياء يعيشون في راحة وهناء داخل المجتمع المصري، ولا تواجههم تلك العقبات التي تواجه المصريين.

ولكن الصورة الحقيقية على أرض الواقع تشير إلى أن حال اللاجئين الفلسطينيين في مصر لا يقل سوءا عن مثيله في معظم البلدان العربية. ربما تكون هذه هى الخلاصة التي قدمها بحث "الفلسطينيون في مصر.. مقومات العيش واستراتيجيات التأقلم" والذي أعدته الباحثة عروب العابد تحت رعاية الجامعة الأمريكية- برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين، وقدمت عرضا ملخصا له في ورشة عمل عقدها قسم الهجرة القسرية في الفترة من ١٢-١٣ سبتمبر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

في البداية عرضت الباحثة لبعض التحديات المنهجية التي واجهت البحث، مشيرة إلى أن التحدي الرئيسي الذي واجه البحث هو نقص مصادر المعلومات الموثقة بشأن التوزيع الجغرافي والخصائص الاجتماعية والديموغرافية للاجئين.

الحقبة الناصرية

أكدت الباحثة بأن أفضل وضع حظى به الفلسطينيون في مصر كان خلال حقبة حكم جمال عبد الناصر، إذ عومل الفلسطينيون على قدم المساواة مع المواطنين المصريين ولم تعتبرهم التشريعات والأنظمة والتعليمات المصرية آنذاك "أجانب"، وأجاز لهم القانون في ذلك الوقت العمل في الحكومة ووظائف القطاع العام. غير أن كل هذه المزايا قد تلاشت مع بداية التوترات السياسية في السبعينيات. فلقد كان توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد واغتيال يوسف السباعي، وزير الثقافة المصري، من المؤثرات السلبية على علاقة مصر مع الفلسطينيين. فكان تصريح رئيس الوزراء المصري وقتها "لا مزيد من العطايا على علاقة مصر مع الفلسطينيين.. لا نريد الفلسطينيين هنا" بداية لتلاشي هذه المزايا تدريجيا. وفي العام ١٩٧٤، أصدر الرئيس السادات قرارين إداريين يحملان الرقمين ٤٧ و٤٨ بحيث يبطلان جميع الأنظمة السابقة التي كان الفلسطينيون يعاملون بموجبها على أنهم مواطنون.

وخلصت الباحثة في دراستها إلى أن الوضع الاجتماعي للفلسطينيين في مصر ظل رهنا بقوة العلاقة السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة المصرية. إذ يتأثر هذا الوضع بالتوترات السياسية بين المنظمة والحكومة. فمن جهة أخرى عملت منظمة التحرير بدورها على إحكام قبضتها على الأنشطة الفلسطينية خلال فترة التوتر، ومن جهة عملت منظمة التحرير بدورها على إحكام قبضتها على كل الأنشطة والمؤسسات التي حاول الفلسطينيون إنشاءها.

محمد سيد سلطان

صعوبات العيش

وقد تأثر الفلسطينيون بالقوانين التي تحد من عملهم في القطاع العام مما دفعهم إلى اللجوء للعمل بالقطاع الخاص، رغم الصعوبات الجمة التي يواجهونها للعمل في هذا القطاع، حيث يتطلب العمل الحصول على تصريح بالإقامة والعمل في مصر، وأن يكون لديهم تأمين اجتماعي وفي المقابل لا يمنحون عقود عمل أو حتى تأمين اجتماعي. أي أن عمل الفلسطينيين في القطاع الخاص يتم طوال الوقت بصورة غير شرعية. دفع هذا الأمر الفلسطينيين إلى التحايل على هذه القوانين بالدخول في شراكة مع رجال الأعمال كوسيلة للالتفاف على القيود على العوائق القانونية والتي تفرض قيودا على حقوق الملكية الفلسطينية.

وفي المقابل ثمة مزايا عديدة تمتع بها أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية حيث كان باستطاعتهم العمل في القطاع الخاص خصوصا فيما يملكه الفلسطينيون، كما كان باستطاعتهم تأمين تعليم أولادهم، والحصول على مرتبات جيدة .

أشارت الباحثة إلى عدة عقبات تواجه الفلسطينيين في مصر في نطاق التعليم من أبرزها دفع الرسوم الباهظة بالعملة الأجنبية، لكن نوهت إلى الإعفاءات التي منحتها الحكومة المصرية لقطاع عريض من أبناء الشعب الفلسطيني، والذي تم بموجبها إعفاء الطلبة من ٩٠٪ من الرسوم المدرسية والجامعية. كما أظهرت الحكومة المصرية تعاطف مع الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة حيث أعفت الطلبة الفلسطينيين من دفع رسوم الدراسة في المدارس الحكومية.

وأشارت إلى أن القوانين الخاصة بالملكية الصادرة عام ١٩٧٦ حالت دون تمكين الفلسطينيين من تشكيل قوة اقتصادية في مصر، وفي العديد من الحالات وجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى تسجيل أملاكهم مستخدمين أسماء مصرية أو معتمدين على شركاء مصريين. إلا أن العام ١٩٩٧ جاء بقانون الضمانات والحوافز الاستثمارية والذي يمنح الأجانب الحق في تملك الأعمال الكبيرة من خلال السماح بالشراكة حيث من الممكن تملك الأجنبي لما نسبته ٤٩٪ من الممتلكات في حين يتملك المصري ٥١ ٪ منها.

الوضع القانوني

أكدت الباحثة أن الوضع القانوني للفلسطينيين في مصر هو إحدى تلك العقبات التي تستعصي على الحل دائماً فالحصول على أذونات الإقامة مشروطة بقدرة مقدم الطلب على إبداء سبب معقول لإقامته في مصر. وتقديم ما يثبت ذلك. كما أن عملية تجديد الأذونات -وهى مدفوعة الأجر- تتم وفقا لسنة الوصول. فأولئك الذين قدموا إلى مصر قبل وخلال حرب ١٩٤٨ يحملون الفئتين (أ) و(ب). وفي العادة تكون أذوناتهم قابلة للتجديد كل خمس سنوات. والعدد القليل للفلسطينيين الذين وصلوا إلى مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ يحملون الفئة (ج) وهم يجددون أذونات الإقامة كل خمس سنوات. أما الفلسطينيون الذين قدموا خلال وبعد حرب ١٩٦٧ فيصنفون تحت فئتي (د) و(هـ) وهم يجددون أذوناتهم كل ثلاث سنوات. في حين أن المسنين وأولئك الذين يثبتون إقامتهم المستمرة في مصر لعشر سنوات متتالية فيمكن تجديد أذونات إقامتهم كل ٥-١٠ سنوات وفقا لسنة الوصول.

وترغم هذه الإجراءات الكثير من الفلسطينيين على الإقامة بشكل غير قانوني. وتفرض عليهم كثيرا من القيود في حرية الحركة والتنقل.

التوصيات

وناشدت الباحثة -في ختام دراستها- الحكومة المصرية باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، والتي بموجبها يجب عليها أن توفر الحقوق الأساسية للفلسطينيين بغض النظر عن الظروف السياسية. كما يتعين على الحكومة المصرية أن تلتزم بدعم القضية الفلسطينية من خلال تطبيق المواد التي نص عليها بروتوكول الدار البيضاء في ١٩٦٥، ومن خلال معاملة الفلسطينيين كمواطنين إلى أن يتمكنوا من العودة إلى فلسطين. والسماح لهم باستخدام وثائق سفر مصرية للانتقال بحرية. والعمل على اتخاذ خطوات جادة لتسهيل عملية تجديد أذونات الإقامة. كما طالبت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وغيرها من مجموعات حقوق الإنسان المعنية أن تتحرك لحماية الفلسطينيين المحتجزين في السجون المصرية وعلى الحدود، والعمل على إنشاء شبكة من الاتحادات والروابط والمنظمات غير الحكومية التي من شأنها أن تسهم في توفير فرص أفضل للعيش داخل مصر.

في صالون ابن رشد:
مثقفون ونشطاء ناقشوا السؤال:

بعد بدء العام الرابع:

ماذا يبقى من الانتفاضة الفلسطينية؟!

محيي الدين سعيد

دخلت الانتفاضة عامها الرابع وسط حرب شاملة تشنها إسرائيل مستخدمة كافة ألوان الممارسات الهمجية من اغتيالات ومداهمات وأعمال قصف وتجريف للأراضي الزراعية وتوسيع للمستوطنات وفاقم من عنصريتها تشييد السياج الأمني لعزل الشعب الفلسطيني، هذا من ناحية. ويفاقم من ذلك ما يعانيه البيت الفلسطيني الداخلي من مشكلات والتي بدت أبرز تجلياتها في الصراع على الصلاحيات والنفوذ وهو ما شهدته أروقة الحكم الفلسطيني، ويقترن بذلك أيضا ما يتردد حول تراجع الانتفاضة كعمل جماهيري وسياسي يومي يأخذ أشكالا متنوعة لصالح عسكرة الانتفاضة، ويستعيد العمليات المسلحة التي تثور الشكوك حول المدى الذي يمكن أن تخدم به القضية والمفاوض الفلسطيني، وهو ما دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتنظيم ندوة خاصة في إطار صالون ابن رشد بعنوان "في الذكرى الثالثة لانطلاقها ماذا يبقى من الانتفاضة الفلسطينية؟!

بدأت الندوة بتأكيد بهي الدين حسن مدير المركز على أن انتفاضة الشعب الفلسطيني كان هدفها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأن الشعب الفلسطيني قدم في سبيل ذلك كثيرا من التضحيات مشيرا إلى أن إحدى وسائل مساندته هى تقييم مسيرة هذه الانتفاضة وبلورة رؤى موضوعية محددة المعالم تحلل الوضع القائم بدقة وتستخلص الدروس والعبر اللازمة لتطوير الأداء الفلسطيني الرسمي والتنظيمي والشعبي، واستشراف آليات العمل التي تفرضها استحقاقات المرحلة، وتستهدف تعزيز كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة.

أثار بهي تساؤلات حول ما حققته الانتفاضة من أهدافها وهل نحن نقترب من تحقيق الأهداف الأساسية للشعب الفلسطيني وعما إذا كانت السياسة الرسمية الفلسطينية قد أخفقت في الارتقاء بمستوى تلك التضحيات أم أن الانتفاضة قد استنفدت زخمها، وبالتالي ضرورات استمرارها؟ وعما إذا كانت قراءة ما يجري على أرض الواقع تقتضي البحث عن خيار واقعي يستعيض عن الانتفاضة بالمشروع السياسي التفاوضي الممثل في خارطة الطريق؟!

وتحدث الدكتور جمال عبد الجواد- رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- فأشار بداية إلى أن الهدف المعلن للانتفاضة هو تحرير الأرض وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، لكنه أكد أن الانتفاضة تفتقد فكر ما بعد التحرير بشأن أدوات بناء مجتمع قادر على النمو وتحقيق التقدم، مشيرا إلى أن هناك شعوبا كثيرة حصلت على استقلالها دون أن تكون مؤهلة لبناء نفسها. وقال إن أي سياسي عاقل يجب أن يضع ذلك أمام عينيه.

وذهب عبد الجواد إلى أن محصلة الانتفاضة بعد ثلاث سنوات ليست إيجابية حيث إننا اليوم أبعد كثيرا مما كان عليه الوضع قبل هذه السنوات الثلاث في ظل الابتعاد عن إقامة الدولة الفلسطينية وتراجع المجتمع الفلسطيني وتفكك نسيجه الاجتماعي.

واعتبر أن هناك خطأ جوهرياً فادح تمثل في الاختيار الفلسطيني للمواجهة بالسلاح، مشيرا إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي له ضوابط إحداها أن السقف فيه واضح بفجوة القوة العالمية لصالح إسرائيل.

وأشار كذلك إلى أن أحد عوامل قوة الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة هى الجانب الأخلاقي؛ وأن اللجوء للمقاومة المسلحة أضعف قضيته على المستوى الدولي، مشيرا في نفس الوقت إلى أن هذا لا يعني أن الانتفاضة مستبعدة، ولكن يجب توظيفها بحساب؛ حيث إنه -في رأيه- كانت هناك لحظة كان يجب أن يكف فيها الشعب الفلسطيني عن استخدام الأداة العسكرية خاصة بعد أن تحولت هذه إلى بديل للتفاوض، مما أدى إلى تراجع العملية السلمية وعجز الشعب الفلسطيني عن الحصول على حقوقه.

انتحال شخصية

وبدأ المؤلف المسرحي والكاتب الصحفي علي سالم حديثه بإلقاء اللوم فيما وصل إليه مسار التفاوض إلى القيادات الفلسطينية داخل أو خارج السلطة الفلسطينية.

ووفقا لتقديره فإن الشعب الفلسطيني قد حصل على حقه في تقرير مصيره وأن الحديث الآن ينصب حول الدولة الفلسطينية، مشيرا إلى أن العالم كله يوافق على إقامة دولة فلسطينية عدا القيادات الفلسطينية نفسها.!!

واعتبر علي سالم أن اتفاق أوسلو كان بمثابة معجزة سياسية يمكن البناء عليها. ووجه اللوم إلى القيادة الفلسطينية التي لم تستثمر هذه المرحلة فيما يدفع الناس للغيرة والبناء والتنافس مع المجتمع الإسرائيلي والسعي لضمان حقوق الإنسان الفلسطيني.

ولفت إلى أن هناك أشياء كثيرة غير مفهومة؛ منها أنه بمجرد دخول القيادة الفلسطينية كان الخطاب الدائم لها يدور حول الدول المانحة وما لم تقدمه من أموال والمتاعب التي تواجهها هذه القيادة مع الدول المانحة.

اعتبر سالم أن أخطر ما في الانتفاضة الثانية أنها انتحلت شخصية ليست لها، مشيرا إلى أن الانتفاضة الحقيقية هى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م. أما الانتفاضة الثانية -حسب رأيه- فهى صراع مسلح لعب دورا كبيرا في إدارته والتحكم فيه الرئيس الفلسطيني.

وأضاف مشيرا أن تبني حماس الدعوة لإزالة إسرائيل كان خطأ فادحا أيضا؛ مشيرا إلى إنه لا أحد من الجانبين قادر على إزالة الآخر ولا أحد منهما مسموح له بذلك، وستظل الحقيقة واضحة -حسب قوله- أن الشعبين سيعيشان معا للأبد وأن المطروح عليهما هو اختيار نوعية الحياة "التي يريدونها".

واعتبر أن الشعب الفلسطيني ابتعد عن أهدافه الأصلية وأنه ليس كافيا أن تظل تشتم عدوك ولكن أن تكون لديك حسابات لقوته ورد فعله والحد الذي ستقف عنده.

انتفاضة يأس

وبدأ فريد زهران مدير مركز المحروسة للنشر وعضو اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة

حديثه بالتأكيد على أن الأهداف المعلنة للانتفاضة لم تكن هى الأهداف الحقيقية لها؛ مشيرا إلى أن الانتفاضة كانت تعلن فشل اتفاقية أوسلو، ومؤكدا أن أوسلو أحبطت الجانب الفلسطيني، وأن الانتفاضة كانت أقرب إلى اليأس، والخروج من هذا النفق المظلم، مدللا على ذلك بتحوّل شخص مثل مروان البرغوثي من واحد من أشد أنصار السلام إلى أحد صقور الانتفاضة بعد عام ٢٠٠٠ .

واعتبر أن هناك مبالغة في تصوير أن الأمور كانت تسير على ما يرام، ثم جاءت الانتفاضة وأربكت كل ذلك، مشيرا إلى أن الارتباك الدولي وقع نتيجة أحداث كثيرة في هذه الفترة أهمها وأكبرها أحداث ١١ سبتمبر.

ذهب زهران إلى أن جزءا رئيسيا من انتصارات الانتفاضة أو هزائمها أو قوتها أو ضعفها هو أحداث ١١ سبتمبر فمنذ ذلك التاريخ لم يعد هناك سوى شعار عام في فلسطين اسمه المقاومة.

انتقد زهران القول بتردي الأوضاع في ظل استمرار الانتفاضة ثلاث سنوات مؤكدا أن الوضع كان سيكون أسوأ بكثير لو لم تكن الانتفاضة موجودة. بصرف النظر عن الخلافات حول الأداء. وأكد زهران على أن حق الكفاح المسلح حق مشروع لأي شعب محتل وأن هذه مسألة غير قابلة للنقاش، وهو الأمر الذي يريده الإسرائيليون. قال زهران وينبغي الإقرار بهذا الحق ثم نناقش جدوى ذلك وأهدافه المشروعة.

وأشار إلى أن التعبير الذي استخدمه د. جمال عبد الجواد بأن استمرار الانتفاضة خطأ قد جرح آذانه متسائلا عما إذا كان يعني بذلك استمرار المقاومة أو استمرار عسكرة الانتفاضة، مشيرا إلى أنه مع شرعية هذه الموجة من المقاومة الفلسطينية وأن استمرارها بما تشكله من إمكانية لحشد وتعبئة قوى مناصرة لها على الصعيد الإقليمي والدولي هو طوق النجاة الوحيد أمام الهجمة التي يمارسها الثنائي بوش وشارون مجرمي الحرب، مؤكدا أنه لولا استمرار الانتفاضة كانت الأوضاع ستكون أسوأ بكثير خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، مشيرا إلى أن ما يناقش هو وجود ملاحظات على أداء المقاومة.

وأوضح أنه مع حق القيادة الفلسطينية في استمرار المفاوضات وإدارتها، مشيرا إلى أن هذه القيادة لم ترفض استمرار المفاوضات في أي لحظة من اللحظات، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني في حاجة إلى أن يقاوم حتى يمكن أن يعبئ أنصاره.

مشيرا إلى أنه لا يمكن تحميل الجانب الفلسطيني المسئولية وأنه من العيب تصور أن حماس والجهاد هما اللذان يديران الأحداث في حين أن الذي يديرها هو البيت الأبيض وشارون.

ذهب زهران إلى أن الانتفاضة تقع على خطين استراتيجيين مختلفين -وهذه هى مشكلتها الرئيسية- والخط الأول مبني على فكرة دولتين وشعبين، وهذا في أحسن أحواله عند الجانب العربي هو الهدنة التي علينا قبولها لحين إشعار آخر ولحين أن نستجمع قوتنا لنلقي إسرائيل في البحر"! وعند الطرف الإسرائيلي أن الدولتين مقبولتان تحت عنوان أن الدولة الفلسطينية منهما ستكون دولة تابع ومهيمن عليها. وأن هذا يمكن قبوله في إطار صفقة أكبر تتمثل في هيمنة إسرائيل على كل دول المنطقة بحكم تفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي وهو ما تضمنه الولايات المتحدة.

أما الخط الثاني -حسب زهران- فهو استراتيجية وطن ديمقراطي علماني على كامل التراب الفلسطيني، وهى التي كان مفروضا لها أنها الخط السياسي الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأشار إلى أن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية لها تكتيكات تختلف عن استراتيجية دولتين وتتنوع في إطارها وسائل النضال المختلفة مثل المظاهرات والإضرابات واستخدام الكفاح المسلح ضد عسكريين وأهداف عسكرية ومحاولة شق المجتمع الإسرائيلي من داخله. مضيفا أن تقسيم هذا المجتمع من داخله أمر وارد مؤكدا أن تكتيكات وسائل أخرى قادرة على أن تحول الصراع من مجرد صراع بين مسلمين ويهود وفقا للاستراتيجية السائدة الآن، والنظر إليه باعتباره صراع مصالح، وأن هناك الملايين في العالم تؤيد الحق العربي وأنه لو حدث نجاح في تعبئة هؤلاء بجوار نضال شعبي فلسطيني طويل الأمد إلى جوار الكفاح المسلح من الممكن المضي قدما على طريق مختلف عن الطريق الذي يسير في اتجاه عنصري.

القيادة والشعب.

وتعقيبا على ذلك أكد بهي الدين حسن أن مشكلة القضية الفلسطينية ليست في حدوث الانتفاضة بقدر ماهى في طبيعة القيادة الفلسطينية الموجودة، مشيرا إلى أن هذه القيادة لم تكن في أي لحظة منذ بدء الكفاح الفلسطيني على مستوى جسامة التضحيات وبطولة الشعب الفلسطيني وأنها في كل اللحظات أساءت حسابات علاقات القوى وأقحمت نفسها في صراعات كان يمكن تجنب الكثير منها.

وأضاف أنه في كل الأحوال فإن جدول الأعمال الإسرائيلي وبالذات اليمين لا يوجد فيه مكان لدولة فلسطينية، وأن علينا أن ننظر للأمور كما هى مشيرا إلى أن الانتفاضة هى مشاركة كل الشعب في مقاومة هذا الواقع بكل الأساليب بما يتضمنه ذلك من كفاح مسلح، إلا أن كل شعب وقيادة يجب أن تكون لديه حنكة اختيار الأسلوب.

وقال إن التوقف عن ممارسة الكفاح المسلح لا يعني إغفال الحق في الكفاح المسلح، لكن السؤال هو متى يتم استخدام هذا الحق؟ ومتى يكون استخدامه ضارا بالمصالح العليا للشعب؟ مؤكدا أن هناك تآكلا في الطابع الشعبي للانتفاضة، وأنها تحولت إلى مسألة فصائلية، حيث اختفت صورة الشعب الفلسطيني الذي كان يتصدر هذه العملية في العام الأول للانتفاضة في مواجهة لصالح العمليات العسكرية التي تحدث من حين لآخر.

وعاد فريد زهران للحديث فأشار إلى أنه ليس ضد المناقشة الخاصة باستخدام الكفاح المسلح وأهدافه من حيث المبدأ، ولكن مع التأكيد على الحق في استخدام الكفاح المسلح.

وأكد على أهمية الحسابات ومراعاة علاقات القوى، وأن أي شئ غير ذلك يعد ديماجوجية وتهريج سياسي، مشيرا إلى أن الاستراتيجية ليس لها علاقة بموازين القوى، وأن التكتيك فقط هو المرتبط بها، مشيرا إلى أن الجهاد وشارون يبرران وجود بعضهما بممارساتهما، وأن اللحظة التي سيكون فيها خط مختلف يفرض نفسه فإن الطرف الثاني هو الذي سيسقط، لافتا إلى أن انتخاب شارون ونتنياهو في نفس الوقت الذي لا يقدم فيه الطرف العربي وجوها إلا أمثال ابن لادن.

وفي تعقيبه الختامي أشار علي سالم إلى أن هناك أفكاراً نبيلة ولها قداسة خاصة ولا يمكن معارضتها في أي وقت من الأوقات، مثل أنه من حق الشعوب أن تقاوم وأن تحمل السلاح لتقاوم، لكنه أشار إلى أننا أمام مشكلة غير مسبوقة في التاريخ وهى وجود استعمار استيطاني مبني على أساس ديني وسياسي شكل أمرا واقعا قويا بما فيه الكفاية لدرجة الاعتراف به.

وبدوره أكد الدكتور جمال عبد الجواد أنه إذا لم يؤد الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال فلا يجب استخدامه، ويصبح مستخدمه مجرما في حق هذا الشعب الذي يسعى لحق تقرير المصير وإنشاء الدولة، مشيرا إلى أنه كان من الضروري للقيادة الفلسطينية بعد أن عرض عليها مشروع كلينتون أن تكف عن العنف وتقوم بتهيئة المناخ السياسي الملائم لتحويل هذا الكفاح إلى واقع.

مضيفا أن الكفاح المسلح كان ينبغي أن يخرج تماما من المعادلة من بعد أحداث ١١ سبتمبر.

في الذكرى الـ ٥٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان
مثقفون أجابوا عن السؤال:

هل العرب أدنى من بقية شعوب العالم؟!

هل العرب أدنى من بقية شعوب العالم؟ كان هذا التساؤل محور ندوة دعا إليها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار صالون ابن رشد بمناسبة مرور ٥٥ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو التساؤل الذي أوضح مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز في بداية الندوة أنه يتجاوزه وصف حال العالم العربي الآن، حيث يدرك الجميع مدى تدهور مؤشرات التنمية والديمقراطية في هذا الجزء من العالم ومدى تخلفه عن بقية شعوب العالم في أكثر من ناحية.

قال النعيم
إن الهدف من التساؤل هو الوصول لأسباب هذه الحالة التي عليها العالم العربي لافتا إلى أن الدول العربية تمثل ٣٥ ٪ من الدول الأكثر استبدادا بينما نسبة هذه الدول هى ١٠٪ من إجمالي عدد بلدان العالم.

وأثار كذلك تساؤلات حول السبل المناسبة لأن يصبح فكر الديمقراطية وحقوق الإنسان ملكا للناس وليس مجرد جدول أعمال نخبوي مفروض من الخارج.

واستهل نبيل عبد الفتاح الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير تقرير الحالة الدينية سؤالاً متكرراً ربما منذ ما قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ وأنه سؤال قادم من بيئة للغضب والإحباط والتوتر.

وكمدخل لمحاولة الإجابة عنه، طرح سؤالا آخر هو "لماذا تبدو الأنظمة الديكتاتورية والشعوب العربية بطيئة في إعمالها لمنظومات حقوق الإنسان عن غيرها من نظم وشعوب تنتمي إلى ثقافات أخرى، ولماذا ترفع بين الحين والآخر شعارات مضادة تبرر بها بطء تنفيذ قواعد حقوق الإنسان؟!

أضاف عبد الفتاح أن الملاحظة الثانية تتمثل في أن البعض ينظر إلى منظومة حقوق الإنسان وإلى النظم الليبرالية والديمقراطية الغربية بمعزل عن السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي أنتج هذه النظم السياسية والقانونية الغربية، مشيرا لأن هذا التطور أخذ وقتا طويلا وصراعات حادة.

أضاف أننا نتناسى أيضا أن حقوق الإنسان هى علمانية ونتاج الليبرالية الغربية والمذهب الطبيعي أكثر من كونها دينية. رغم أن القيم التي تنطوي عليها قد تجد ظلالها في الأديان والسماوية.

وأشار نبيل عبد الفتاح إلى أن المجتمعات العربية والإسلامية تواجه فيها العلمانية دروبا من الجهل الديني والتشكيك الأخلاقي في الاصطلاح ومحمولاته.

أكد عبد الفتاح أنه لا توجد لدينا حتى هذه اللحظات دراسات وافية وبالتحديد دراسات ميدانية حول أسباب تعثر تطبيق مبادئ حقوق الإنسان. وأشار إلى أنه رغم غياب هذه الدراسات فإن هذا لا يمنع وجود شواهد عامة في خطابهم تفسر الحالة المزرية لحقوق الإنسان ومشيرا إلى أن التركيز دائما يكون على محور الدولة بوصفها المحتكرة للعنف المشروع وعلى الممارسات الطغيانية للحكام وهذا ليس كافيا لفهم التدهور في أوضاع حقوق الإنسان في المجتمعات العربية.

وأشار عبد الفتاح إلى أنه لا ينبغي إغفال مسألة الإطار الثقافي والذي تتأثر به النخب الحاكمة وأيضا أجهزة الدولة وآليات عملها.

أضاف عبد الفتاح أن مقولة تعثر ميلاد الفرد كفاعل اجتماعي في غالبية المجتمعات العربية لا سيما في إطار المجتمعات الانقسامية لا تزال تمتلك بعضا من الوجاهة التفسيرية لضعف ثقافة حقوق الإنسان وأيضا ضعف هضم القيم الليبرالية.

مطالب نخبوية

وعبر عبد الفتاح عن اعتقاده عن أنه حتى هذه اللحظة لا تزال المطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان مطالب نخبوية ولم يتحول هذا المطلب النبيل إلى مطلب اجتماعي يجد قوة اجتماعية تساعده وتدعمه، وبالتالي-والكلام لعبد الفتاح- فإن القول إن الديمقراطية ستأتي على أسنة الدبابات والبوارج الأمريكية والغربية في المنطقة تبدو من قبيل التبسيط الشديد بصرف النظر عن الاعتبارات المتعلقة بالوطنية أو القومية في المنطقة العربية، لكن في نفس الوقت -والاستدراك مازال لعبد الفتاح- فإن النظر إلى الديمقراطية باعتبارها مجرد مطلب داخلي تحتاج إلى قدر من المراجعة.

وبالتالي فإن تأثيرات الخارج تطرح إمكانيات واسعة النطاق للأثر والتفاعل بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والعالمية. ويندرج في هذا الإطار أن الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت شرطا من شروط تقديم المنح والقروض والمساعدات الخارجية بما يساهم في الحد من غلواء النظم التسلطية القائمة.

عبر عبد الفتاح عن اعتقاده بسهولة رفض أية إصلاحات تأتي من الخارج لأسباب سياسية وأخلاقية.. الخ، لكن

في ذات الوقت فإن النظم السياسية الحاكمة في العالم العربي بخطابها الشمولي والتسلطي عليها أن تستجيب للمتغيرات الداخلية وللأصوات الداخلية الداعية للديمقراطية.

أشار عبد الفتاح في النهاية إلى أنه بدون تحول المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان من مطالب نخبوية إلى مطالب اجتماعية تؤيدها قوى اجتماعية، فإن ذلك سيظل يشكل عائقا أساسيا لدى الحركة السياسية الداعية للديمقراطية وإعمال منظومة حقوق الإنسان في العالم العربي.

ثم تحدثت الباحثة اللبنانية دلال البزري التي اعتبرت أن هناك أسبابا أساسية عدة تجعل العالم العربي معاديا بالفعل لمقولات حقوق الإنسان إضافة لما ذكره نبيل عبد الفتاح وذكرت من هذه الأسباب تبني الدعوة إلى حقوق الإنسان من قبل الولايات المتحدة التي تنتهك تلك الحقوق، وكذلك أن العرب تعودوا منذ استقلالهم على نهج تفكير واحد يقوم على الرفض التام لما يأتي به الغرب وأمريكا.

وأضافت كذلك أن العرب طوال الوقت أسرى لفكرة المؤامرة الخارجية مشيرة إلى أنه في وقت الحرب الأهلية في لبنان وكانت كل المليشيات تتقاتل، لكن الجرائم كانت جرائم تنسب جميعها إلى العدو الإسرائيلي في الوقت الذي كانت هذه الجرائم تتم بأيدي أبناء الطرف المحلي الذي يخوض الحرب.

وانتقدت البزري ما وصفته بالطغيان في التركيبة الذهنية للأصولية الإسلامية لدى الشعوب العربية، وفهم الإسلام وكأنه هو السلاح، مؤكدة أنه من الصعب الحديث عن حقوق الإنسان بهذه الطريقة وسط ما وصفته بزخم الهيمنة الإسلامية.

كما طالبت منظمات حقوق الإنسان بألا يقتصر عملها ونشاطها على "النداءات" و"المناشدات"، مشددة على أهمية البحث في المداخل المناسبة لجعل المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان أكثر اتصالا بالبيئة العربية.

وتحدث الكاتب والباحث والناشط العراقي الدكتور عبد الحسين شعبان فأشار إلى أن هناك إشكالية تتعلق بالحركة العربية لحقوق الإنسان متضمنة عناصر أساسية أولها رؤية أن فكرة حقوق الإنسان هى فكرة غربية في الأساس وأن هذه الحركة جزء من الحركة الدولية لمحاصرة بلدانها والتأثير على سياساتها وبالتالي هوياتها، أما العنصر الثاني فيتمثل في أن الحكومات ذاتها تطلب من المنظمات أن تساندها في الدفاع عن السيادة والاستقلال الوطني دون البحث في إصلاحات سياسية وإصلاح نظم التعليم وغيرها، مشيرا إلى أن الحركة العربية لحقوق الإنسان تقع في حيرة أمام ذلك وتتعرض لتوجيه السهام إليها والطعن في وطنيتها.

أكد شعبان أن هناك تحديات مهمة واجهت وتواجه المجتمعات والمنطقة العربية بشكل عام، مشيرا إلى أن هذه التحديات تنعكس على حركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلدان العربية بشكل خاص ومن هذه التحديات موضوعات الحداثة والعولمة وما بعد الحداثة، مشيرا إلى أن الذين يواجهون العولمة يقصدون مواجهة آثارها السلبية وأن دعوتهم هذه لا تعني أنهم يستطيعون أن يضعوا أنفسهم خارج نطاق العولمة، ولكن عليهم أن يساهموا في الاستفادة من إيجابيات العولمة في عولمة فكرة حقوق الإنسان وعولمة التضامن.

وأشار عبد الحسين شعبان إلى عدد من العقبات الرئيسية التي واجهت حقوق الإنسان في المنطقة العربية تمثل بعضها في أشكال الحصار الدولي الجائر التي تعرضت لها بعض الشعوب العربية مثلما حدث مع العراق وليبيا والسودان وكنتيجة للاحتلال مثل الاستعمار الاستيطاني لفلسطين واحتلال العراق مؤخراً والقواعد العسكرية التي تمثل امتداداً للوجود الأجنبي في المنطقة العربية. وأضاف إلى ذلك الحروب التي خاضتها البلاد العربية سواء في مواجهة إسرائيل أو عبر النزاعات الأخرى كالحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت وما نجم عنه من حرب الخليج والحصار على العراق حتى احتلاله وتفكيك مؤسساته المختلفة.

أشار شعبان إلى أن الحكومات العربية ادعت أنها ضحت بقضية التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من أجل التصدي للعدوان الإسرائيلي ولكن بعد مضي ٥٥ عاما يتضح أنه لم تستطع هذه الدول إقامة التنمية والتقدم في أي مجال كما لم تستطع أن تعيد الأرض التي احتلتها إسرائيل بعد أن فقدت المبادرة تلو الأخرى موضحا أن انخراط العالم العربي في الحروب مع إسرائيل وعدم وجود تسوية سلمية للصراع تعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دفع بالبلدان العربية نحو التسلح وتبديد المليارات لزيادة التسلح الذي تم استخدامه ليس ضد العدوان الخارجي، ولكن في كثير من الأحيان ضد شعوبها وضد من اعتبرته الحكومات عدوا داخليا.

دعا شعبان إلى أهمية الإقرار بما تعانيه المجتمعات العربية من مشكلات ثقافية وعدم تعليق كل شئ على الخصم أو على الخارج.

كما دعا إلى الاعتراف بالتقصير ليس فقط من جانب الحكومات، ولكن أيضا على صعيد مؤسسات المجتمع المدني، مرجعا ضعف هذه المؤسسات إلى أن كثيرا منها لا يمكنها العمل بحرية بسبب القيود القانونية إلى جانب ضعف البنى القانونية والدستورية في هذه البلدان بما أسهم في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وهشاشة النخب أحيانا بمختلف مستوياتها، مشيرا إلى أنه من المؤسف أن الكثير من المثقفين كانوا يحرقون البخور للسلطان ويساهمون بهذا القدر أو ذاك في الدفاع عن الديكتاتوريات؛ مدللا على ذلك بما حدث في الحالة العراقية.

قال شعبان إن هناك تلازما بين ثلاثة أشياء: الوطنية والقومية والإنسانية وبين مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤكدا أنه لا يمكن لوطني أن يكون معاديا للديمقراطية حيث سيتحول في هذه الحالة إلى ديكتاتور وتكون وطنيته ناقصة ومجروحة وأنه لا يمكن لقومي ألا يؤمن بحقوق القوميات الأخرى، وقال إن الديمقراطية وحدها تقود للاستتباع ما لم تكن متلازمة مع البعد الوطني حيث لابد للديمقراطي أن يكون وطنيا.

وختم شعبان بالقول: تلقينا قنابل على الرؤوس تحت خطاب الديمقراطية وعلى مدى سنوات عشنا حصارا دوليا جائرا وجاءت الديمقراطية التي يرددونها - وليست التي نريدها- مصحوبة بآلام وعذابات لا حد لها، مشيرا إلى ما حدث للعراق من استباحة ومذلة وتحطيم بطريقة غادرة بعيدة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

محي الدين سعيد